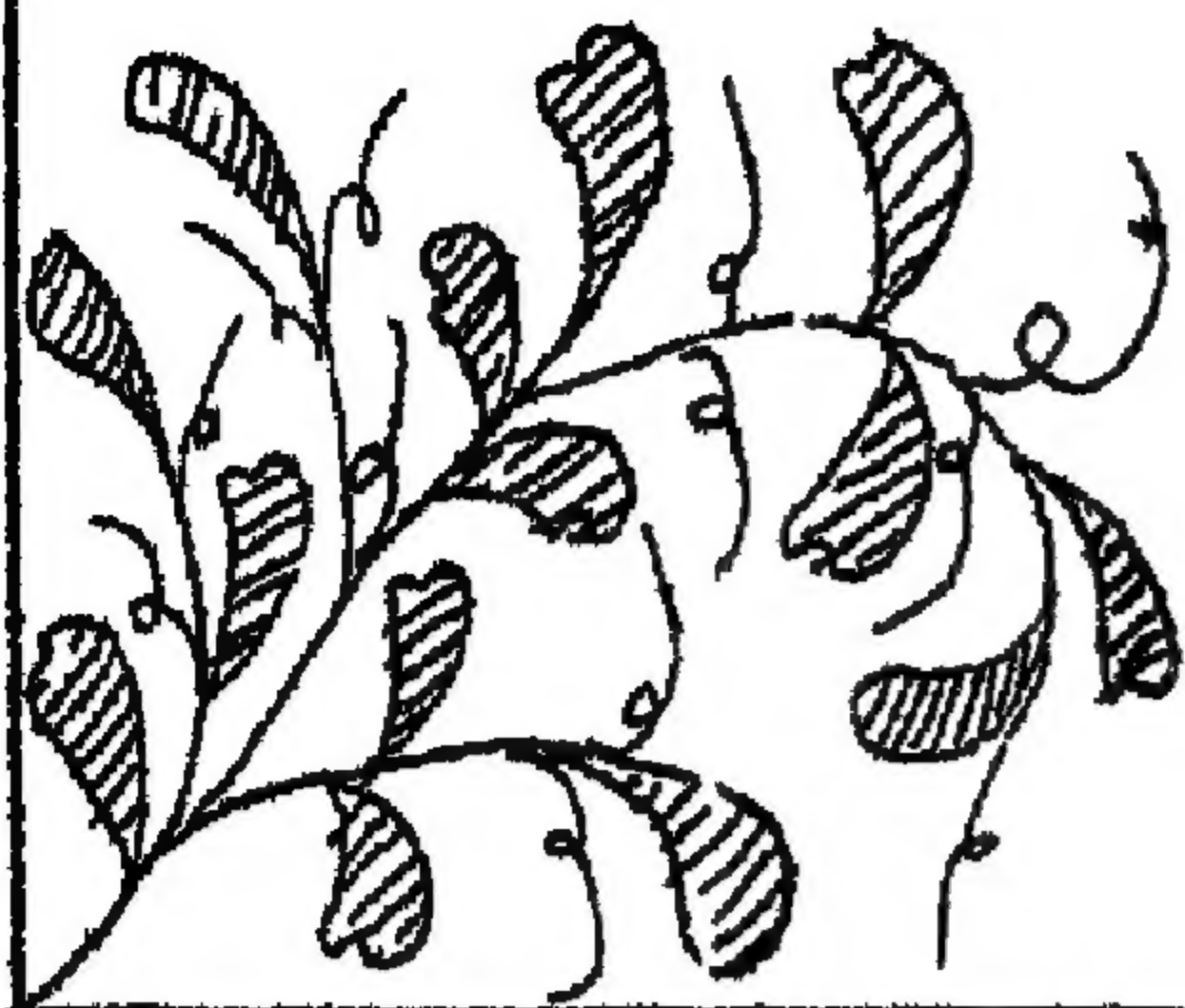


261

لَمَّا رَأَى الْإِسْلَامُ
وَمِنْ حَيْثُ نَظَرُوا
عِنْدَ الْقَاصِي وَالْأَعْلَى
لَدُنَّا لَمَّا رَأَى الْإِسْلَامُ
بَعْدَ أَنْ بَعْدَ حَيْثُ
عَنِ الْأَخْذِ عَنِ الْقُطْبِ
لَمَّا رَأَى الْإِسْلَامُ
بَعْدَ أَنْ بَعْدَ حَيْثُ
عَنِ الْأَخْذِ عَنِ الْقُطْبِ



سَعْدُ الدِّينِ
عَلَى الشَّمْسِيَّةِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بقرنا بنور الهداية والنوفيق ❀ ويسرنا سلوك مناهج
النصور والتصديق ❀ والصلاة على نبيه محمد الهادي الى سواء الطرق
وعلى آله واصحابه الفائزين بفيضنا التحقيق ❀ وبعد فقد سئلتني
فرقة من خلاتي ورفقة من خلص اخواني ❀ ان اشرح لهم الرسالة الشبيهة
واحقق فيه القواعد المنطقية وافصل مجلاتها الالوية ❀ وايتن مبهمات
الحقبة فاجبتهم الى ملتمسهم مع قلة البصاغة ❀ وشرحتها على وفق مقترحهم
مع قصور الباع في الصنعة ❀ والله سبحانه والى النوفيق والهداية ❀ وعليه
التوكل في البداية والنهاية ❀ وهو حسبي ونعم الوكيل ❀ (قال الحميد)
اقول لما انعم الله عليه بافاضة نفسه الناطقة المتجلية بالعلوم والمعارف
التي تأليف هذه الرسالة اثر من آثارها وفيض من انوارها ❀ وكان شكر
المنعم واجبا صدر الرسالة بحمد الله سبحانه اذ الحق شي من ذلك والا فالوقوف
للحمد والافادار عليه ايضا مما يقتضي شكرًا وهم جرا فلا يفي بحقه قوة الحامد
والا بسداع ايجاد شي غير مسبوق بمادة ولا زمان وكذا الانشاء وهو
يقابل التكوين كونه مسبوقًا بانماذة ❀ والاحداث كونه مسبوقًا بالزمان

ونظام الوجود هي سلسلة المكنات التي ولها جوهر عقلي ابداعي هو العقل
 الاول وهناك الوجود في غاية الشرف والكمال ويهبط منها اخذ في النقص
 الى ان يبلغ غايته اعنى الجوهر العقلي الاحدث الذي هو النفس الناطقة
 التحلية بصور الكائنات بالفعل كالعقل الاول فكما بدأكم تعودون
 واطلق الابداع على ايجاد نظام الوجود نظرا الى ان المجموع المشتمل على المادة
 الزمان والمجرات يمتنع ان يكون مسبوقا بمادة وزمان وازداد بالاضراع
 مطلق الابداع ليشمل الامور المادية وغيرها والوجود صفة هي مبدأ افادة
 ما ينبغي لا عوض فلو وهب الكتاب لمن لا يليق به وهب شيئا ليستعوض ولو
 مدحا وشاء لم يكن جوازا وايجاد الموجودات ملاقاة لا يعود نفعه الى الوجود
 تعالى وتقدس فيكون من محض الوجود وانواع الجواهر العقلية هي العقول
 العشرة المختلفة بالانواع المنحصرة في الاشخاص وايجاد مثل هذه الموجودات
 الكاملة بالغة في البرية عن القوة والنقصان من كمال القدرة والاعوام
 الفلكية هي اجسام التي فوق العناصر من الافلاك والكواكب ومحركاتها
 جواهر مجردة في ذراتها متعلقة بالافلاك مبادئ تحركاتها ويقال لها
 النفوس الناطقة الذكيّة ولا كان هي سببا لحركة الافلاك التي هي سبب
 حدوث هذه المراتب في عالم الكون والفساد ليمر الانسان في مقامه
 ويستعد بذلك لتبعية عاده ويجد كل مركب كماله اللاتقي به كانت افاضتها
 من محض الرحمة اذ اذلة الخير والنفع للغير وتخصيص العقول والنفوس
 السماوية بالذكر للسموات والتعظيم لشمسها كانت استفادة الطالب واستفادة
 المارء مبنية على ما بين المفيض والمستفيض وما بين مائة مائة
 المفيد والمستفيد بيان المفيض في غاية القدس والمستفيض في غاية

انشلق وجب النوسل في ذلك بم توسط ذي جهتين استفيض بحجة بحجة غيرة
 وفيض بحجة تعلقه على الطالب فلا جرم اراد فواحد الله بالصالحين على النبي
 عليه السلام اغنى الدعاء له والثناء عليه وكذا الله واصحابه بالندبة اليه
 والنفس القدسية هي التي لها ملكة استحضال جميع ما يمكن للنفس دون
 او قريبا من ذلك على وجه يقيني وهذا نهاية الحس وذلك بسبب اتصالها
 بالجواهر العقلية وترتفعها عن الكدورات البشرية مثل المبالي اللذات والسهلة
 الحسية والندس بالاباطيل والذات الدنية والمعجزات المستعزبة
 خارقة للعادة داعية الى الخير والتعاضد مقدونة بدعوى النبوة
 والآيات اعم من ذلك والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآل
 قال ورتبته اه اقول ابواب المنطق على ما استقر عليه رأي الجمهور
 تسعة الاول الكليات الخمس الثاني التعريفات الثالث التصانيف
 الرابع القياس ولو احقه الخامس البرهان وما يشتمل على بحث اجزاء
 العلوم السادس الجدل التابع الخطابة الاثنا عشر المغالطة التاسع
 الشعر وجعل بعضهم بحث الالفاظ بابا آخر منه في عشرة
 والمتأخرون اختلفوا بالتصانيف الخمس مع عظم قدرها وطولها في العكس
 والنلازم والاقتانات مع قلة جدواها وصهدروا الابواب ببيان
 ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه وموضوعه الماسيحي فالمصير
 كتابه على مقدمة لبيان الامور الثلاثة وثلاث مقالات او تحت البحث الالفاظ
 والكليات والتعريفات وثانيها لبحث التصانيف واصلها ثانيا
 لبحث القياس ولو احقه وثالثة لادشارة الى التصانيف ذاتها ويليها
 بها ووجه ضبطه اذا المذكور فيه انكار خارجا عن ابواب

المطلق ومقاصده في المقدمة وآلافان كان البحث عن المفردات في المقالة الأولى
وإن كان كان عن المركبات الغير المقصودة بالذات في المقالة الثانية والآ
فإن كان البحث عن المركبات المقصودة باعتبار الصورة في المقالة الثالثة والآ في الخاتمة
وما قيل إن البحث عن المركبات المقصودة أن كان باعتبار الصورة في المقالة
الثالثة وإن كان باعتبار المادة في الخاتمة مشعرا بأن الخاتمة مقصودة على مواد
أهم نيسة وليس كذلك بل يشتمل على أجزاء العلوم أيضا على أنه جعل مواد القسمة
مراعى أن يعلم في المطلق وكون المقدمة من هذا القبيل محل نظر ثم ترتيب
المصنف ليس كما ينبغي لأنه جعل بحثا لالفاظ في مقابلة المفردات مع شمول المفرد
والتركيب جعل المقصود بالذات وغيره من المركب مقالتين ومن المفرد مقالة
وحدد قال أما المقدمة أقول مقدمة الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع
في المناصب لارتباطها به وهي هنا اسورثلة الأولى بيان الحاجة الى المنطق
اعنى معرفة غايته ومنفعته الثاني بيان ماهيته اعنى تفسيره بما يعبر جميع مقاصد
على وجه مبين عما عداه الثالث بيان موضوعه اعنى تعيين ما به يتميز هذا العلم في
نفسه عن العلوم الاخر حتى يحصل له اسم واحد على الانفراد فأن تميز العلوم في ذاتها
امسألة يجب تميز الموضوعات حتى لو لم يكن لهذا موضوع مغاير لموضوع ذلك
بالذات وبالاعتبار لم يكونا علمين ولم يصح تفريقهما بوجهين مختلفين لأن العلم
عبارة عن جميع ما يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للموضوع باعتبار واحد ووجه
ارتباط المقاصد بالاسورثلة أن كل علم في كثرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها
تعد على واحد وجهه الوحدة التي له في نفسه وبالنظر الى ذاته هو اشتراك
جميع كثرته في كونها بلحظة عن الاعراض الذاتية للموضوع وقد تبعها
مهمات اخبر من الوحدة كالفانية او كونه آلة لشيء آخر او نحو ذلك وتعرفه

باعتبار الجهة الاولى يكون حدا وبغيرها رسما ومن حق كل طالب كثرة تنبطلها
 جهة واحدة ان يعرفها بتلك الجهة حتى يامن فوات شئ مما يعينه وصرف الهمة الى ما لا ^{يعنيه}
 وان يعرف غايتها ومنفعتها لينزاد جندا ونشأها ولا يكون نظره عبثا وضلا
 ذكر صاحب اساغوجي في آخر كتابه انه يذكر في العلم غاية لما يكون النظر عبثا
 ومنفعته لينشط الناظر على الاقدام فيه فجعل المقدمة فيه بحثين احدهما
 لبيان جهة الوحدة الذاتية والآخر للعرضية وقده لكونه اوضح واسبق الى
 الذهن وذكر فيه بيان الحاجة لكونه مما ينساق الى بيان الماهية وكذا قدمه في البيا
 ونبه على ان المقصود الاصل هو بيان الماهية بتقديمه في الذكر حيث قال
 في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه هذا هو التحقيق في وجه تصدير الكتاب بتعريف
 العلم وغاياته وموضوعه ^و اما ما ذهب اليه الشارحون من ان المراد بالتمهيد
 ما يتوقف عليه الشروع في العلم ووجه التوقف ما على تصور العلم برسمه فليكون الطالب
 على بصيرة في طلبه لاحاطته بجميع المسائل اجمالا حتى ان كل مسألة ترد عليه علم انها من
 ذلك العلم ^و اما على بيان الحاجة فلما يكون طلبه عبثا ^و اما على بيان الموضوع
 فليتميز العلم المطلوب عنه ويكون على بصيرة في طلبه ففيه نظر لان المفهوم من
 توقف الشروع على الشئ انه لا يمكن الشروع بدونه وظن ان شيا ما ذكر لا يدل على التوقف
 بهذا المعنى الا يرى ان كثيرا من الطالبين يحصل كثيرا من العلوم الآلية كالسحر
 وغيره مع الذهول عن رسومها وغاياتها ولان كون الطالب على بصيرة مما ليس
 له معنى يحصل يقتضي الاقتصار على ما قصده وعلى هذا لا يخرج تفسير المقدمة
 بما يتوقف عليه الشروع بالبصيرة ولان تميز العلم عند الطالب لا يتوقف على بيان
 الموضوع بل قد يحصل بجهات اخر نعم تمايز العلوم في انفسها انما يكون بتمايز الموضوعات
 والفرق ^{وان لم يميزها} (قال العلم اما تصور) اقول صدر البحث بتقسيم العلم الى التصور وغيره

لا ذيانا الحاجة الى المنطق على وجه يشعر بانقسامه الى الموصل الى التصور والموصول
 التصديق مبنى عليه والا فيكفى في مجرد بيان الحاجة تقسيم العلم الى الضروري و
 النظري وفسر الحكماء العلم بحصول صورة الشيء في العقل وصورة الشيء ما يتخذ
 منه عند حذف الشخصيات والعقل جوهر مجرد عن المادة في ذاته مقارن لها في فعله
 وهي النفس الناطقة التي تشير اليها كل احد بقوله انا وهذا تفسير للعلم الثاني
 المنقسم الى الضروري والاكتسابي وما قيل ان العلم صفة العالم والحصول
 صفة الصورة فلا يكون هو هو ليس بشيء لان المعرفة هو حصول الصورة في
 العقل لا مجرد الحصول والعالم كما يتصف بالعلم يتصف ايضا بحصول الصورة
 في عقله الا انه لتركبه لا يمكن اشتقاق اسم الفاعل منه بخلاف العلم فالعلم اما تصور
 فقط اى ادراك مجرد لا يعتبر معه حكم او غيره كتصور الانسان مثلا واما تصور
 معه حكم كادراك الانسان مع الحكم عليه بانه كاتب وليس كاتب والحكم اسناد امر
 الى آخر اى ضمه اليه اما ليجابا وهو ايقاع النسبة الحمالية او الاتصالية او الانقضية
 واما سلبا وهو انتزاعها فخرج بقيد الايجاب والسلب ما ليس بحكم كالنسبة التفسيرية
 ويقال للمجموع التصور والحكم تصديق وهو اصطلاح الامام فتا في قسمي العلم
 هو التصور المقيد بالحكم لا التصديق الذي هو المجموع المركب من التصور والحكم
 وح يسقط اعتراضان احدهما ان الحكم ليس يعلم لانه فعل من افعال النفس اعني
 الايقاع او الانتزاع والعلم كيفية فلا يصح جعل التصديق المركب من العلم وما
 ليس يعلم قسما من العلم على ان الحق ان الحكم ليس بفعل بل هو اذعان وقبول لوقوع
 النسبة او لا وقوعها وادراك ذلك بدلالة اتصافه بالبداهة والاكتساب
 وهو المسمى بالتصديق عند الحكماء ومعناه بالفارسية « كرويدن » صرح بذلك
 الشيخ ابو علي وثانيهما ان مورد القسمة ان كان العلم الواحد لم يصح جعله

على راي الامام فسيما منه لكونه عبارة عن ثلث ادراكات وقيل ان كان الحكم فعلا
وعن اربعة ادراكات ان كان الحكم ادراكا وان كان اعم من الفصل الواحد لزم
ان يكون المركب من القضية الثامة وتصور آخر كما اذا جعل في ذاته ثلثا ان زيدا
كانت وصورة الفرس خارجا عن القضية فانه ليس بتصور هذا الفرس لا بتقدير
لتركيبه من التصور والتصديق اللهم الا ان يلتزموا كونه تميزا فاما اصل
من هذا المص على ما صرح به في غير هذا الكتاب بان التصور فقط هو الادراك
من حيث هو ادراك من غير اعتبار شئ اخر معه من حكم او غير من حيث هو في التصور
والعلم ولا امتناع في تقسيم العلم الى الادراك من حيث هو والادراك مع الحكم
على سبيل منع الخلو وعلى هذا يكون التفسير قوله وهو حصول صورة الشئ
في العقل عاذا الى التصور فقط ويصح كون هذا التصور الذي هو مقابل
للتصديق معتبرا فيه لكن لما كان تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره والتزويد من السام
والخاص مما يستقيح للجمهور عدل بعض المحققين عن هذا التوجه وفي المراد بالتصور
فقط تصور الحكم معه وضد هو عاذا الى مطلق التصور لا الى التصور فقط لان
التعريف صادق على التصور مع الحكم ولا يكون مانعا ثم قال وانما عدل المصور
عما هو المشهور اعني تقسيم العلم الى التصور والتصديق الى تقسيمه الى التصور
الساكن والتصديق لورود الاغراض على التقسيم المشهور من وجهين الاول
ان التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم كان قسيما له في وجه جعله
قسيما له وان كان عبارة عن الحكم وقد جعل قسيما للتصور المراد في العلم به
جعله من اقسام العلم وهذا لا يرد على المص لانه جعل التصديق قسيما للتصور والساكن
وقسيما من التصور المطلق الثاني انه اذا ريد بالتصور مطلقا تصور الذهني
ففيما بيننا وبين الله تعالى في نفسه وانما في

بعدم الحكم امتنع اعتباره في التصديق ضرورة امتناع اعتباره الحكم وعدمه في شيء
 يتحقق وجوابه ان التصور يطلق على مطلق التصور اسودا في العلم وهو المعتبر في
 التصديق وعلى التصور الساذج المفيد بعدم الحكم وهو الذي ينقسم العلم
 اليه والى التصديق ولا فساد فيه والحاصل ان التصور الذهني مطلقا وهو
 معنى العلم والتصور اما ان يعتبر بشرط الحكم وهو التصديق او بشرط عدمه
 وهو التصور الساذج المقابل للتصديق ولا بشرط تنفي وهو مطلق التصور
 المعتبر في التصديق شرطا او شطرا ولما قلنا ان يقول في هذا الكلام نظر من وجوه
 الاول انه انما يلزم كون تعريف التصور فقط بحصول ضرورة الشيء في العقل غير
 مانع اذا لم يكن التصور مع الحكم من افراد التصور فقط بالمعنى الذي قصده المص
 وهو المجرى من اعتبار الحكم وعدمه على ما مر وهو معترف بان معنى هذا التقسيم
 ان العلم لا يتخلو عن الادراك من حيث هو ادراك او عنه مع الحكم الثاني ان القول بان
 المص قسم العلم الى التصور الساذج والى التصديق ما يناقض فيه كما بينا على انه
 يلزم ما ذكر من التقدير ان يكون التصور المفيد بالحكم مثل مجرد تصور المحكوم عليه
 او في القضية خارجا عن القسمة ضرورة انه ليس بتصديق ولا بتصور لاحكم معد
 وان يكون المجموع الذي اعتبرناه مركبا من تصور المحكوم عليه والحكم مع قطع
 النظر عن تصور المحكوم به تصد يقا ضرورة انه تصور معه حكم اثنان انا لان
 ان التصديق لو كان هو التصور مع الحكم من قسما من التصور وانما يلزم لو كان هو
 التصور المفيد بالحكم كما فهمنا من اليمين اما اذا كان عبارة عن المجموع فلا الاركان
 الواحد المفيد بكونه مع الواحد قسم من الواحد بخلاف مجموع الواحد من الرابع انا
 لاننا انما التصور التقسيم المشهور مراد في العلم حتى لا يصح جعل التصديق بمعنى الحكم
 من اقسام العلم بل هو لخص منه كونه عبارة عن ادراك ما بدأ وقوع النسبة التامة

اولاً وقوعها والتصديق عبارة عن ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ولو
 سلم الترادف فلا نسا دايعها عند المص لا يجوز في التقسيم على سبيل منع الخلو ان يكون
 احداً من قياسين مرادفاً الآخر الخامس ان قوله المراد بالتصور اما مطلق المص
 الذهني والمقيد بعدم الحكم ليس بجاصر يجوز ان يراد به المصهور الذهني لغير وقوع
 النسبة اولاً وقوعها وح لا يرد ما ذكره السادس ان جوابه عن الاعتراض الثاني ان
 كان من جهة المص فهو بعينه جواب عن جهة الجمهور فانه اذا ثبت اطلاق التصور على
 المعنيين فعند سلم ايضاً المقابل للتصديق هو الساذج والمعتبر فيه هو المطلق وان
 كان من جهة الجمهور فبذلك الاعتبار يخرج الجواب عن الاعتراض الاول ايضاً بان يكون
 التصور الذي هو نفس العلم غير التصور الذي هو قسم التصديق وح لا يصح جعل ورد
 الاعتراض سبباً للعدول عن التقسيم المشهور السابع ان قوله المصهور الذهني اذا
 اعتبر بشرط الحكم فهو التصديق بظاهريه في ان التصديق هو الادراك المقيد بالحكم كافتقاره
 البعض لا المجموع المركب وتفسر الحكم على ما صرح به في آخر الكلام الثامن ان في الحاصل
 الذي ذكره نقسبها للشيء الى نفسه والى غيره لا ان التصور مطلقاً هو بعينه التصور ^{للسبب}
 شيء التاسع انه جعل فيه قسم الشيء قسماً له ضرورة ان كلاماً من التصور بشرط شيء وبشرط
 لا شيء قسم من التصور لا بشرط شيء وقد جعله قسماً له فان اجاب بالزام الامرين
 وادعاء صحتها او بيان التقسيم باعتبار المفهوم وهو لا ينافي بتداخل افراد الاقسام
 فهو بعينه جوابهم عما سبق العاشر ان المص وغيره لما قسموا العلم الى التصور والتصديق
 وعيناً انه قد يحتاج فيهما الى الموصول زعموا ان الموصول الى التصور وليجاء بتقديم في الذكر
 لموقف التصديق على تصور المحكوم عليه وبه والنسبة الحكيمة فعلم ان التصور المقب
 في التصديق هو بعينه المتقابل له والالم يكن لهذا الكلام معنى فالقول بتغايرها
 دالاً بغير اصلا وهما فنظر (قال وليس الكل اه) اقول النظرى ما يحتاج الى كسب

وفكر والبدني بالاحتياج اليه سواء احتاج الى شئ آخر من حدس وتجربة او غير ذلك
 او لم يحتج ويزاد في الضروري وقد يرد به ما لا يحتاج بعد توجه العقل الى شئ ^{فكروا} اصلاً
 اخبر من الضروري وتفسير النظرى والضرورى بما ذكر صحيح عند من يجعل التصديق
 نفس الحكم اعني ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها وكذا عند الامام ومن تبعه
 من القائلين بكونه عبارة عن المجموع حتى اذا كانا الحكم بينهما واحدا الطرفين كسبياً
 كانا التصديق نظرياً وح ^{يعني} اكتب بالتصديق من القول الشارح ولما كان هذا
 مخالفاً للعرف والتحقيق فسر المتأخرون التصديق بالضرورى بما كان تصور طرفيه
 وان كان بالكسب كافياً في جزم الذهن بالنسبة بينهما والنظرى بخلافه ^{الاعتراض} فورد عليهم
 بالضروريات الغير الاولى التي تتوقف على حدس وتجربة او غير ذلك جميعاً ومنعاً فعد
 الى ان التصديق الضرورى ما لا يتوقف حكمه بعد تصور الطرفين على فكر والنظرى بخلافه
 فتقول ليس كل واحد من افراد التصور ^{يعني} غير ان يكون بالكنه او بوجه ما ولا كل واحد من افراد
 التصديق بينهما اي ضرورياً ولا نظرياً اي كسبياً اما الاول فلانه لو كان كل واحد من
 التصورات والتصديقات بديحياً لما كان شئ من الاشياء مجهولاً لنا يعني ان لم يمتنع في تحصيل
 شئ من التصورات والتصديقات الى نظر وفكر كذا ذكره المصنف في شرح الكشف وح لا يرد
 عليه الاعتراض بان البداهة لنا في المجهولية ولا تقبيل الحصول لجواز ان يتوقف البدني
 على توجه العقل والاحساس والحدس او نحو ذلك واما الثاني فلانه لو كان كل واحد
 من افراد التصور والتصديق نظرياً لزم في تحصيل كل تصور وتصديق الدور اعني
 توقف شئ على ما يتوقف على ذلك الشئ او التسلسل وهو ترتيب امور لا نهاية لها وذلك
 لان تحصيل كل علم يكون بعلم آخر سابق والتقدير انه نظري فيكون تحصيله بعلم آخر
 نظري وهم جراً فان عاد سلسلة الاكتساب الى شئ من الامور السابقة لزم الدور
 وهو بطلان ضرورة استحالة تقدم الشئ على نفسه وحصوله قبل حصوله وان ذهب

لا الى نهاية لزوم التسلسل وهو بطلان لا يوجب ان لا نقدر على تحصيل شئ من العلوم
 في الازمنة المتناهية ضرورة انا اكتساب كل علم يقتضي استحصال ما منه الاكتساب
 ويمتنع توجيه العقل في زمان متناه الى امور مترتبة غير متناهية ضرورة ان
 كل توجيه يقتضي زمانا فالأظ انا نكتسب في زماننا تصورات ونصديقات فلا يكون
 هذا الدليل مبنيا على حدوث النفس كما توهمه الش وقد يقال لو كان الكل كسبيا
 لما حصل لنا علم هو اول العلوم والآتي لبط لان النفس في مبدأ الفطرة خالية
 عن العلوم ثم تحصلها والآتي ان يقال ليس لكل بدهيها ضرورة الاحتياج
 في البعض الى النظر كصور العقل والنفس وكالتصديق بمحدثات العالم ولا نظريا
 ضرورة الاستغناء عن النظر في البعض كصور الحرارة والبرودة وكالتصديق
 بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان وذلك لان دليلهم مع انه لخبث من المدلول
 يستل على دعوى الضرورة في البعض على تقدير نظرية الكل ويتوقف على ان التصديق
 لا يكتسب من التصور والالجاز ان يكون كل التصديقات كسبية وينتهي الى تصور
 بدهي ويكون اول العلوم تصورا والتصديقات بأسرها كسبية قال بل البعض
 اقول لما كانت التصورات ثابتة ولم يكن كل التصور بدهييا ولا نظريا ولم يكن بين
 البدهي والنظري واسطة ثبت ان بعض التصورات بدهي وبعضها نظري
 وهكذا في جانب التصديق فصح ان البعض من كل منهما بدهي والبعض الآخر نظري
 واما ما قيل اما ان يكون جميع التصورات والتصديقات بدهييا او يكون جميعها
 نظريا او يكون بعضها بدهييا وبعضها نظريا والاقسام مخصصة فيها ولما بطل
 القسمان الاولان تعين الثالث وهو ان يكون البعض من كل منهما بدهييا والبعض
 الآخر نظريا ففيه تسامح لان الثالث ان كان عبارة عما ذكره لم يختص الاقسام في
 الثلاثة لامكان صور اخرى مثل ان يكون جميع التصورات وبعضها نظريا مع بداهة

جميع التصديقات وبالعكس وأن أريد بالثالث أن يكون البعض منهما لأن كل منهما
 يديها والبعض نظراً إلى يتم المط والظان قصدت من أحدهما أن يكون جميع التصورات
 بديهية أو يكون جميعها نظرية أو يكون بعضها بديهياً والآخر نظرياً وهكذا في التصديق
 فوق التحلل والعبارة ثم النظر يحصل بالفكر من البديهي أو من نظري آخر يتردد
 إلى البديهي والفكر ترتيباً مور معلومة للتأدي إلى مجهول والترتيب جمل شيئين فصلاً
 بحيث يطلق عليها اسم الواحد يكون لبعضها نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر سواء
 كان التقدم مناسباً للطبع كما في الشكل الأول وغير مناسب كما في باقي الأشكال
 أي يكون بحيث يصح أن يقال هذا مقدم على ذلك وذلك متأخر عنه وأخره عن مثل
 تركيب الأدوية فإنه ليس بترتيب وغلط من زعم أن المراد بالتقدم والتأخر فيما بين الأشياء
 أن يكون مناسباً لما نشأ من معناه اللغوي أعني وضع كل شيء في مرتبته وأراد بالأدور
 ما فوق الواحد وبالمعلومة الحاصلة صورها عند العقل فيعلم المظنونيات
 والتأدي إلى مجهول وصول العقل إلى معنى تصوري أو تصديقي واشتراط في الأمور
 التعدد لا ترتيب في الواحد والتعريف بالمفرد إنما يكون بمشتق وفيه معنى التركيب
 أو هو مع القرينة مركب وفيه نظر واشتراط في المبادي الحصول لا امتناع التأدي
 بما ليس بحاصل وفي المطلوب عدم الحصول لا امتناع حصول الحاصل وقد اشترط
 فيما بينهم أن هذا التعريف مشتمل على العسل الأربع وبيّنه بأن الترتيب يد بالبطء
 على الصورة وهي الاجتماعية وبالترام على الفاعل أعني المرب وهي القوة الفاعلية والأدور
 المعلومة مادة والتأدي إلى المجهول غاية وفيه نظر لأن الترتيب مفهوم المطابق لما سبق وهو
 الهيئة الاجتماعية ولأن الأمور المعلومة ليست داخلية في الفكر أعني الترتيب المخصوص فكيف
 تكون مادة له ومادة الشيء جزء فيكون الشيء معه بالقوة ولأن صورة الشيء جزء ميان لم
 فكيف يصح حملها عليه وتعريفها والتحقيق في هذا المقام أن ما يتوقف عليه

الشئ ان كان داخل في ذلك الشئ فاما ان يجيب الشئ معه بالقوة وهي العلة
 المادية كالخشب للتسري او بالفعل وهي الصورة كالهئية السريية وان كان
 خارجا عنه فان كان ما عنه الشئ فهو القاعلية كالنجاد وان كان لاجل الشئ فهو
 الغاية كالجلوس على التسري هذا هو المشهور وقد يقال للمادة لما يحل فيه شئ كالموضع
 للعرض والصورة لهيئته وقيل يكون في قابل واحد اني بالذات او بالتركيب كالعرض للموضع
 نص عليه الشيخ في الشفاء اذا عرفت هذا فنقول ان جعلنا الفكر عبارة عن مجموع العلو
 المرتبة كما صرح به الامام في المحض يكون الامور المعلومة مادة والترتيب المخصوص صورة
 على التفسير المشهور وان جعلناه عبارة عن الترتيب المتعلق بالامور المعلومة على ان
 الترتيب مصدر من المبتدئ للفعول اعني المرتبة فالامور المعلومة مادة باعتبار انها
 واحدة بالتركيب قابل للهئية المخصوصة والترتيب دال بالالتزام على الترتيب الذي هو
 الصورة باعتبار انها هئية حاصلة في الامور المعلومة ثم ذلك الترتيب ليس بصواب
 دائما لوقوع المناقضة في مقتضيات الافكار فلو كانت باسرها صوابا لان حقيقة القضي
 وصدقها معا ضرورة صدق اللازم عند صدق الملزوم فان قيل لم لا يجوز ان يكون
 المناقضة من جهة الخطا في المادة قلنا المواد الاول ضرورية فلو لم يقع في الترتيب خطأ
 اصلا لكانت المواد الثواني ايضا صوابا وهكذا الى المطالب فلم يقع خطأ ولا مناقضة
 واذا لم يكن الفكر صوابا دائما مستلحا حاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات
 من الضروريات والاحاطة بالصحيح والفاسد من الفكر الواقع في طرق الاكتساب
 والمراد بالطرق الطرق الجزئية بحسب المواد على ما اصطلاح عليه من استعمال المعرفة
 في الجزئيات واكتساب النظري من الضروري اعم من ان يكون بواسطة بان يكتسب النظري
 من نظري وهو من آخر والاخر الى ان ينتهي الى الضروري ولا بواسطة بان يكتسب النظري
 من الضروري نفسه وانما قال قانون مع ان المنطق قوانين متعددة اشارة الى ان التعريف

له من حيث انه جنس من القوانين وعلم من العلوم وله صورة وحدانية وذلك القانون
 هو المنطق وسمى بذلك لان المنطق يطلق على ادراك الكليات وعلى مصدره الذي
 هو القوة العاقلة وعلى مظهره الذي هو الثفظ والتكلم وهذا القانون يعطى اصابته
 في الاول وكما في الثاني واقداراً على الثالث فان قيل عدم اصابته الفكر دائماً لا يوجب
 الاحتياج الى مثل هذا القانون اعني الذي يفيد معرفة طرق الاكتساب وتميز الصحيح
 من الفاسد لجواز ان يكون طرق الاكتساب وشرائطها وتميز صحيحها من فاسدها
 معلومة بالضرورة قلنا لما علم بالضرورة انه ليس هذا معلوماً بالضرورة طناً
 هذه المقدمة واكتفى بما يشير اليها من قوله يفيد معرفة طرق الاكتساب والاحاطة
 بالصحيح والفاسد منها (قال وزعموه اقول) ما ذكرنا تعريف المنطق بالنظر
 الى نفسه ومن حيث انه علم من العلوم وهذا تعريف له بالقياس الى غيره من العلوم وفيه
 تنبيه على انه علم في نفسه وآلة لغيره والآلة هي الوسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول
 اثره اليه كالمنشأ للنجاد في وصول اثره الى الخشب وقد يفيد المتفعل بالقرين ليخرج
 التعريف لعله المتوسطة فانها واسطة بين المعلوم وعلمه البعيد واعتراض بان
 اثر البعيد لا يصل الى المتفعل فضلاً عن ان يكون فيه واسطة واجيب بالمنع اذا معني
 للفاعل الا المؤثر ولا للمتفعل الا المتأثر فان كان قريباً فلا واسطة والا فواسطة
 والقانون اسم للسطر ونقل الى حكم كل منطبق على سائر جزئياته عند تعرف احكامها منه كقولنا
 ان السالبة الكلية تنعكس كغيرها فانه ينطبق على الاشياء من الانساق فيرس وغيره بان يقال
 هذه سالبة كلية وكل سالبة كلية تنعكس كغيرها ليعلم انها تنعكس اي لا شيء من الفرس
 باذنك ولتنطق آلة للقوة العاقلة في وصول اثرها الى المطالب بالتفكير وهو الاكتساب
 وقانونية لان قواعد احكام كلية واحترز بالقانونية عن الآلات الجزئية
 لاراد الصانع ويقوله عن الخطأ في الفكر عما يعصم عن الخطأ في غير الفكر كعلوم الغزبية

العاصم عن الخطأ في اللفظ وقوله مراعاتها اشارة الى ان المنطق نفسه ليس بعاصم
 اذ كثيرا ما يقع الخطأ بواسطة عدم الرعاية وهذا التعريف رسم لكونه تعريفا
 بالخارج لان غاية الشيء وكونه آلة للشيء خارجا عن ذاته (قال وليس كله) اقول
 هذا يمكن ان يكون جوابا عن سؤال تقديره ان القانون المحتاج اليه في كتاب النظرية
 لا يصح ان يكون نظريا دفعا للدور والتسلسل فاذا كان بديهيا فاي حاجة الى تدوينه
 وتعليله وان يكون جوابا عن معارضة تقريرها ان يقال لو افترضنا اكتاب النظريات
 الى المنطق لزم الجمال لان المنطق ليس بديهيا والا لاستغنى عن تعليله والتالي بط
 ضرورة افتقار القوانين المذكورة الى التعلم فتعين ان يكون نظريا والتقدير ان اكتاب
 النظرية يحتاج الى المنطق فيحتاج المنطق الى قانون آخر وينقل الكلام اليه حتى يلزم الدور
 والتسلسل وبهذا ينهض ما يقال من ان المذكور في معرض المعارضة لا يصلح للمعاد
 لانه على تقدير تمامه انما يدل على الاستغناء عن تعلم المنطق والدليل انما دل
 على الاحتياج الى نفس المنطق لا الى تعليله ومن شرط المعارضة ان يكون ما نفعه
 ونافية لما اثبت الدليل وتقرير الجواب ان المنطق ليس بجميع اجزائه بديهيا حتى يلزم
 الاستغناء عن تعليله ولا نظرية حتى يلزم الدور والتسلسل في بعض اجزائه بديهيا كالشكل الاول
 مثلا وبعضها نظري كافي الامتثال والبعض النظري يستفاد من البعض النظري بطريق
 ضروري من غير احتياج الى قانون آخر لا يقال البعض الضروري مع الطريق الضروري
 اذا كان كافيا في اكتاب البعض النظري كان كافيا في اكتاب سائر النظريات لعدم الفرق
 يلزم الاستغناء عن المنطق الذي هو جميع طرق الاكتاب لانا نقول ان اريد
 بكونه كافيا في سائر النظريات انها تكتسب لجرده فهو ليس بلام لازم لجواز ان يكون
 بعضها واردا على غير الطريق الضروري وان اريد بذلك ان ما كان واردا على
 البعض الضروري يكتسبه وما كان واردا على النظري في البعض الضروري يكتسب

البعض النظري ثم يشب به المطلوب النظري فهذا عين الاحتياج الى المنطق ويجب
 ان يعلم ان ليس المراد بالاحتياج الى المنطق ان اكتساب كل نظري يحتاج اليه
 بل المراد ان اكتساب جميع بالنسبة الى من يحصل العلوم بالفكر يحتاج اليه نعم
 اكتساب كل نظري يحتاج الى شيء منه (قال البحث الثاني) اقول لما كان تمايز
 العلوم في نفسها بحسب تمايز الموضوعات وكان الموضوع جهة الوحدة الذاتية
 الضابطة للعلم على كثرة ناسب ان يصدر العلم ببيان الموضوع ليعرف الطالب
 العلم الذي هو عبارة عن الاجزاء المتكررة بجهة وحدته الذاتية حتى اذا قيل موضوع
 المنطق التصورات والتصدقات من حيث يوصل الى المطلوب فكانه قيل هو علم يبحث فيه
 عن احوال ذاتية للتصورات والتصدقات من الحيثية المذكورة ولما كانت
 التصديقات بان موضوع المنطق اي شيء هو موقوفا على تصور الموضوع عرفه وهذا
 اولى من قولهم لما كان العلم بالخاص موقوفا على العلم بالعام عرفه وذلك لانه يوهم
 ان ما ذكره في موضوع المنطق تعريف له وافادة لتصوره فليس كذلك بل هو حكم
 مطلوب بالبرهان ومفهوم موضوع المنطق ليس الا ما يبحث في المنطق عن اعراضه
 الذاتية ولهذا اختلفوا في ان موضوع المنطق هو التصورات والتصدقات والمعقولات
 الثابتة مع اتفاقهم في مفهومه الى ان العلم بالخاص انما يتوقف على العلم بالعام اذا كانت
 العام ذاتياله فالمراد ان تعريف موضوع المنطق علم الفائدة وقال موضوع كل
 علم ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية حتى يعلم ان المنطق ما يبحث في المنطق عن اعراضه الذاتية
 والمراد بالعرض هنا المحو للخارج وبالعرضا لذي ما يلحق الشيء لذاته كادراك الامور الغريبة
 للانسان ولا مريسا وبه كالنبي الامم للانسان بواسطة ادراك الامور الغريبة
 او الامور داخلية كالحركة اللاذات للانسان بواسطة كونه حيوانا وسميت ذاتية لاستنادها
 الى الذات بمعنى ان منشأها ذلك بنفسها او يتجرها او بما يساويها من غير ذلك

يسمى اعراضاً غريبة وهي ايضا ثلاثة لانه اما ان يكون بواسطة امر خارج اعم
 كالحركة للناسط بواسطة الحيوان او اخضر كالنطق للحيوان بواسطة الانسان
 او مابين كالحركة للماء بواسطة النار فان قيل كيف يكون بواسطة
 مابيننا وقد فسروه بما يقرن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا والنار ليست كذلك
 اذ لا يقال للماء حاد لانه نار بل لانه نار ملاصق وجا ورلنا رفا بواسطة هنا
 امر اعم قلنا هذا التفسير للواسطة في التصديق اعني ما يفيد العلم بثبوت الشيء للشيء
 سواء كان ثبوته له لذاته كساوي الزوايا الثلث للثلاثين ^{لثلاث} او لآخر والواسطة
 هنا واسطة في الثبوت وهي ما يفيد حوقا شيء في الواقع سواء كان العلم
 بلجوه اياه بديهيا او كسبيا فالقضية الاولية اعني التي هي بدو واسطة في التقييد
 تكون بديهية ولا تكون من المطالب العلمية والقضية التي محورها اول اعني التي هي بدو واسطة
 في الثبوت كثيرا ما تكون نظرية معتققة الى وسائط في التصديق كقولنا كل مثلث فاذ
 زواياه متساوية لقائمين وتكون من المطالب العلمية واعلم اذا لاحق لما هو
 كالينطق على الاعراض الذاتية الأولية اللاحقة بدو واسطة كذلك يطلق على
 مطلق الاعراض الذاتية فعلية اول يكون قوله اي لذاته تفسير لما هو هو وقوله
 اولية عطفها على لما هو هو وعلى الثاني يكون عطفها على لذاته فيكون الجميع تفسير
 لما هو هو والمراد بالبحث عن الاعراض الذاتية حملها على موضوع اعلم او على
 انواع او على اعراضه الذاتية او على انواعها كما سيبي في الخاتمة ان شاء الله
 تعالى وان رام تحقيق مباحث الموضوع فعليه بكتاب البرهان من منطق ارسطو
 وال موضوع المخلق اقول موضوع المنطق للمعلومات التصورية والتجريبية
 من حيث انها نوع على مطلوب ظهورها وتقدم يقي او من حيث ان لها نفعها
 في الايضاح وهو معنى الايضاح اليقيني والاعمى وبيان ذلك في المتن

والمراد ان محمولات مسائله اعراض ذاتية للمعلومات التصورية والتصدية
وهي تقاصيل مجملها الايضال والنفع فيه والاقليل في المنطق مسئلة محورها
الايضال او النفع فيه فان قلت انا اريد بالمعلومات التصورية والتصدية
مفهومها فالامور المذكورة ليست اعراضا ذاتية لانهما انما يلحقان بالامور
وهو ظ وان اريد ما صدقنا هي عليه يلزم ان يكون جميع الحدود والجميع المستعملة
في العلوم موضوع المنطق وظ انه لا يجب عن احوالها قلت المراد ما صدقت
عليه لكن من حيث انها توصل الى تصور ما لا الى تصور او تصديق مخصوص

والحدود والجميع المستعملة في العلوم لا دخل في خصوصياتها في الايضال الى مطلق
التصور والتصديق بل انما يوصل اليه من حيث انها حد ووجه اطلاقا
واجمالا وهي بهذه الهيئة موضوع المنطق ويبحث عن احوالها وتفصيل
هذه المباحث مما لا يحتمله المقام قال وسمى اقول الموصل القريب الى التصو
يرسمي قولنا شارحا لكونه مركبا يشرح الماهية وبينها والى التصديق جهة
لان من تمسك بجمع على الخصل اي غلب وعند قصد توافق الوضع الطبع
يجب تقديم الاول على الثاني في الوضع لتقدم التصور على التصديق بالطبع لان معنى
التقدم بالطبع كون الشيء بحيث يحتاج اليه الآخر ولا يكون هو علة للآخر
كالواحد بالنسبة الى الاثنين اما انا التصور ليس علمه التصديق فقط وانما انه

بحيث يحتاج اليه التصديق فلان كل تصديق لا بد فيه من ثلث تصورات
تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به والنسبة التكميلية التي هي ثبوت الشيء
لشيء او عده او منافاته اياه لاننا نعلم بالضرورة ان يمنع الحكم احوال
وقوع النسبة بين الشئيين اولا وبقوعها من جهات احدهما الا اننا نشأ
ففي اطلاق الحكم في الموضعين تنبيه على اشتراكه بين المنبئين والتحقيق الفرق

بينهما انا اذا سلكتا في ثبوت الحدوث للعالم ولا شك انا تصور العالم
والحادث بينهما ضرورة انا لا نشك فيما لا نفهم ثم اذا قلنا البرهان
حصل لنا علم آخر وهو ادراك ان الحادث ثابت له وهو الحكم الذي
يجعله الحكماء نفس التصديق فقوله لا بد فيه ظاهرا فان التصديق
هو المجموع وان التصورات داخلة فيه ويحتمل ان يراد لا بد
في حصوله كما يقال لا بد في تحقيق النسبة من الطرفين وح لا يلزم
ذلك ولا يرد ما قيل انه لو راد بالحكم في الموضعين الابقاع والانتزاع على معنى
انه لا بد في التصديق من تصور الحكم الذي هو الابقاع او الانتزاع لان الافعال
الاختيارية للنفس انما تصد عن النفس بعد الشعور بها يلزم ان يكون تصور
الحكم ايضا داخلا في التصديق ويزيد اجزائه على الاربعة التي هي الحكم وتصور
المحكوم عليه وبه والنسبة الحكيمة وقوله بدانه او بامرصاد عليه اشارة الى انه لا يجب التصديق
تصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة لا بالحكم على الجسم المعين بانه شاغل له الخبز مع الجهل بانه
انسان او فرس او غيرها وكذا في المحكوم به لان الحكم على زيد بانه انسان مع اننا نعرف من
الانسان الا انه شيء له ضحك والى هذا اشار بقوله والمحكوم به كذلك وما يجب التنبيه
ان التصديق وان لم يتوقف على التصور بكنه الحقيقة لكن ليس التصور باى وجه كان
يكفي في كل تصديق بل كل تصديق يتوقف على نوع تصور يقتضيه ويخصه مثلا التصديق
بان هذا الشيء ضاحك يتوقف على تصور ان الانسان وبانه ماض على انه حيوان
وبانه شاغل للخبز على انه جسم وبانه قائم بذاته على انه جوهر وعلى هذا القياس

قال واما المقالات اء اقول لما احتاجوا في افادة المعاني الى علامات
نفي بالعدد ومات والمعقولات وتخفف مؤنتها وضعوا الالفاظ الحاصلة من
تقطيع الالفاظ وللفقصد الى بقائها وعلام الغائبين بها ليعم الفائدة

ويتم العائدة وضمو الاشكال الكتابة دالة على الالفاظ فصا والشئ وجود في الالفاظ
 وجود في الالفاظ ووجود في العبارة ووجود في الكتابة فالاولا حقيقة ان و
 الاخران مجازيان والكتابة دلالة على العبارة يختلف فيها الدال والمدلول جميعا
 بحسب اختلاف الاوضاع وللعبارة دلالة وضعية على الصور الذهنية يختلف فيها
 بحسب الاوضاع الدال دون المدلول وللصور الذهنية دلالة ذاتية على ما في الالفاظ
 لا يختلف فيها الدال ولا المدلول وما كثر الاحتياج الى التفهيم بالعبارة واستمر ذلك
 حتى كان المفكر يناجي نفسه بالفاظ تخيلة جعلوا بحث الالفاظ موضع بحثا لها تدل على المعاني
 لا من حيث انها جواهر او اعراض موجودة او معدومة الى غير ذلك من المعاني بابا
 من المنطق ولذا قد تم على ابواب المعاني واشتغل ببحث الدلالة وهي كون الشئ بحيث
 يفهم منه شئ آخر والاو الدال والثاني المدلول فان كان الدال لفظا فالدلالة
 لفظية والا فغير لفظية وكل منهما وضعية ان توقف الفهم على الوضع والاصطلاح
 والا فغير وضعية والوضع تعيين الشئ ليدل على شئ آخر من غير قرينة والمفهوم
 بالنظر هنا الدلالة العقلية الوضعية وعرفوها بفهم المعنى من اللفظ بالنسبة
 الى من هو عالم بوضعه اى فهم ما يتوقف على العلم بالوضع وبه يخرج الدلالة الطبيعية
 كدلالة اخ على وجع الصدر والعقلية كدلالة اللفظ على وجود الالفاظ واعراض
 عليه بوجهين الاول ان الدلالة صفة اللفظ والفهم ليس كذلك فلا يكون هو
 وجوابه ان اللفظ يتصف بفهم المعنى منه الا انه لتركبه لا يستق منه اسم الفاعل
 كما مر في حصول صورة الشئ في العقل ولا يتخلل الاشكال بمجرد جعل الفهم
 بمعنى الاتهام على ما توهم بعضهم لان الاتهام صفة المعنى دون اللفظ الثاني
 ان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى ضرورة انه نسبة بين اللفظ والمعنى
 والعلم بالنسبة انما يكون بعد العلم بالمتنسبين فلو توقف فهم المعنى على العلم

الدور وجوابه ان الموقف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ في الحال والعلم
بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى سابقا وفي الجملة لا على فهم من اللفظ وفي الحال
اذا تقرر هذا فنقول دلالة اللفظ على المعنى بتوسط وضع ذلك اللفظ لذلك
المعنى كدلالة انسانا على الحيوان الناطق تسمى مطابقة لتوافق اللفظ والمعنى كونه
موضوعا بازانة ودلالة اللفظ على المعنى بتوسط وضع اللفظ لشيء دخل فيه ذلك
المعنى كدلالة انسانا على الحيوان بواسطة وضعه لما دخل فيه الحيوان وهو الحيوان
الناطق يسمى دلالة التضمن لكون المعنى المدلول في ضمن الموضوع له ودلالة اللفظ
على المعنى بتوسط وضعه شيء خرج عنه ذلك المعنى المدلول كدلالة انسانا على قائل
العلم الذي هو خارج عن الحيوان الناطق يسمى دلالة الالتزام لكون المعنى المدلول لازما
للمعنى الموضوع وانما لم يقل المطابقة هي الدلالة على تمام الموضوع له والتضمن على
جزءه والالتزام على لازمه واشترط ان تكون الدلالة بتوسط الوضع كما ذكره للاشتقاق
تعريف كل من الدلالات بالاخرين فيما اذا فرضنا اللفظ مشتركا بين الشيء ولازمه
والجميع المركب منهما اما المطابقة فانتقاضا بالتضمن في اطلاق الشمس على الجميع واعتبا
دلالته على الجرم بالتضمن فانه يصدق عليها الدلالة على تمام ما وضع له لكن لا بواسطة
انه تمام الموضوع له لتحقيق الدلالة عند فرض عدم وضعه للجرم وبالاتزام في اطلاق
على الجرم وباعتبار دلالة على الشعاع بالاتزام مع انها دلالة على تمام الموضوع له
لكن لا بتوسط انه تمام الموضوع له واما التضمن فانتقاضه بالمطابقة في اطلاق
الشمس على الجرم مطابقة فانه يصدق عليها الدلالة على جزء المعنى الموضوع له لكن
لا بتوسط وضعه للكل لتحقيقه عند عدم هذا الوضع وبالاتزام في اطلاقه على الجرم واعتبا
دلالته على الشعاع بالاتزام مع انها دلالة على جزء المعنى لكن لا بتوسط الوضع لما
هو اعني الشفا بل هو بتوسط وضعه لما هو لازمه واما الالتزام فانتقاضه

بالمطابقة على إطلاق لفظ الشمس على الشعاع مطابقة مع انها دلالة على لازم المعنى
 الموضوع له لكن لا بتوسط وضعه للزوم بتحققها بدونها وبالتضمن في إطلاقه على
 الكل اعني المجموع المركب من الجرم والشعاع وباعتبار دلالة على الشعاع بالتضمن
 مع انها دلالة على لازم المعنى الموضوع له لكنها ليست بتوسط وضعه لما هو
 اعني الشعاع لازم له لتحقيقها بدون هذا الوضع بل بتوسط وضعه لما هو داخل
 فيه وهذا تقرير بدعي لا يوجد في كلام القوم (قال ويشترط اه) اقول لما كان
 دلالة الالتزام دلالة اللفظ على الخارج وليس كل خارج يفهم من اللفظ اشترط الضبط
 المدلول الالتزام ان يكون الخارج بحيث يلزم من تصور المعنى الموضوع له تصور
 انه كلما حصل في العقل المعنى الموضوع له حصل ذلك المعنى الخارج فيه لان فهم المعنى
 من اللفظ اما بسبب انه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه واما اللوازم البعيدة التي
 تفهم من الالفاظ فليس فمهما مجرد الالفاظ بل بمعونة القرائن فلا يكون مدلول
 الالفاظ لانا نفهم بالدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند إطلاقه بالنسبة الى
 العالم بالوضع بشرط توجهه اليه ومجردة عن الموانع والشواغل ولا يشترط في التزام
 الزوم الخارجى ان يكون المعنى الالتزامى بحيث متى حصل المسمى في الخارج حصل هو الخارج
 والآن يوجد الالتزام بدون والتالى بط لان البصر خارج عن المعنى وهو عدم البصر عامر
 الا يكون بصيرا اعني عدم المضاف الى البصر ضرورة ان المضاف اليه خارج عن المضاف
 والعنى يدل عليه بالالتزام اذ لا يمكن تعقله بدون مع اقتناع اجتماعهما في الوجود
 الخارجى قال والمطابقة اه اقول هذا بيان للنسبة بالزوم بين الدلالات وهي ستة
 حاصلة من مقايضة كل من الثلث مع الاخيرين فالمطابقة لا تستلزم التضمن
 ليس كلما دل اللفظ بالمطابقة دل بالتضمن لجواز ان يكون مسمى اللفظ بسيطا
 لا جزله واقفا استلزام المطابقة الالتزام فغير معلوم بقينا لانه موقوف

على ان يكون لكل ماهية اى مفهوم لا زمين بمعنى انه يلزم من تصور تلك الماهية
تصوره وهذا غير معلوم قطعاً ^{لأن} يجوز ان يكون من الماهيات ما ليس له لازم كذلك
وحيداً للفظ عليها مطابقة ولا التزام وزعم الامام ان المطابقة تستلزم الالتزام
لان لكل ماهية لازماً يلزم من تصورها تصور ^{لأن}ه وان قل ان تلك الماهية ليست
غيرها وانها متميزة عن غيرها وجوابه انه لا يخفى ان تصور كل ماهية يستلزم تصور
ليست غيرها وانما هي متميزة عن غيرها فانما تصور كثير من الماهيات المركبة
ولا يخطئ بالانها غير افضل عن انها ليست غيرها ومتميزة عن غيرها وما
ذكرنا في عدم استلزام المطابقة الالتزام قطعاً وبقينا ظهراً عدم استلزام
التضمن الالتزام قطعاً وبقينا لجواز ان يوجد ماهية مركبة ليس لها لازم
بين فيدل للفظ على جزئها تضمناً ولا التزام واما ما ذكره المصنف فاجماع من ان
التضمن يستلزم الالتزام لان تصور الماهية المركبة يستلزم تصور انما
مركبة جزئاً فيحقق الالتزام بالضرورة فم بل تصور الماهية لا يستلزم تصور
انها ماهية فضلاً عن البساطة والتركيب والاكثارات المطابقة ايضاً مستلزمة
للا التزام فان قلت التضمن هو فهم الجزء من حيث انه جزء ووصف الجزئية معنى خارج
لازم ويستلزم تصور الكلية ضرورة تضادها الكلية والجزئية فالتضمن بدون
الالتزام محقق ليس معنى ففهم التضمن فهم الجزء من حيث انه جزء ان التضمن عبارة
عن فهم الجزء مع وصف الجزئية بل معناه انه فهم الجزء بواسطة كونه جزءاً وبسبب ذلك
اى سبب فهمه من اللفظ كونه جزءاً عن مفهوم اللفظ سواء لوحظ في تلك الحالة وصف
الجزئية او لا والالتزام لا يستلزم التضمن لجواز ان يوجد البسيطة لا زمين وهذا
تماماً اهلوه لوضوحه لقول رماها اه اقوال التضمن والالتزام يستلزمان
المطابقة ولا يوجدان الا معها فانها تابعا لها بمعنى ان التضمن فهم الجزء

في ضمن الكل وبواسطة فهم والالتزام فهم اللازم مع الملزوم وبواسطة فهم وكل
 تابع فهو من حيث انه تابع اي حال كونه تابعا وبشرط كونه تابعا لا يوجد بين المطابقة
 والتماقد بالحيثية لان التابع قد يوجد بدون المتبوع لكن لا يكون في تلك الحالة
 تابعا كالحركة التابعة للنار فانها توجد مع الشمس لكن لا تكون ح تابعة للنار
 وبما ذكرنا من معنى الحيثية تبين انه ليس قيد الموضوع الكبير اعني التابع حتى يلزم عدم
 تكرار الوسط بل هو قيد المحمول وهو جهة القضية فان قيل ظ ان فهم اللازم من لفظ
 الملزوم متأخر عن فهم الملزوم واما فهم الجزء فسبق على فهم الكل فكيف يكون التفرز
 تابعا للمطابقة والجواب عنه من وجوه الاول ان اللفظ اذا اطلق على الكل فهم
 منه الكل من غير ملاحظة الاجزاء على الانفراد واخطارها باليال ثوبليفتا لذه
 الى الاجزاء منفصلة متميزة واما يتحقق التضمن بهذا الالتفات الثاني لها وفيه
 نظر الثاني ان التضمن والالتزام عبارة عن فهم الجزء واللازم في ضمن الكل
 والملزوم وبواسطة حتى لو قصد باللفظ مجرد الجزء واللازم كانت مطابقة على ما
 سيجي وهذا بالتعبية ظ الثالث ان المراد بتبعيتهما انها بالان على الجزء واللازم
 بواسطة الوضع للكل والملزوم المستلزم للمطابقة مما استدكره لا يقال المطابقة
 متبوع والمتبوع من حيث انه متبوع لا يوجد به وذا التابع يلزم استلزام المطابقة ايها
 لا نأقول انما يلزم ذلك ان لو صدق انها متبوع دائما ومن ثم اذ قد يربطه مطابقة
 ولا يتبعها التضمن كما في السائل ولا الالتزام على ما صر فان قلت اذا اطلق اللفظ
 على غير المعنى او لا زنه ثم اذ مع قرينة ما نفعه عن ارادة المعنى ان يربطه لم يفتقر متبوع
 واه التزام بدون المطابقة فالجواب عنه من وجوه الاول اننا لا نعلم ان دلالة الجواز على
 معناه تضمن او التزام بل مطابقة اذ المراد من الوضع في تعريف الدلالة ان اعلم من الجزء
 الشخص كما في المفردات والكل النوعي كما في المركبات والالتفات دلالة المركبات

عن الأقسام والمجاز موضوع بأزاء معناه المجازي بالنوع على ما تقرّر في موضعه ودلالة
عليه بالمطابقة لأنها دلالة على ما وضع له بالنوع والتضمن إنما هو فهم الجزء في ضمن
الكل والالتزام فهم اللازم مع الملزوم وتبعيته لا يقال في يلزم لخصها بالدلالة
في المطابقة ضرورة أن اللفظ بأزاء الجزء واللازم موضوع بالنوع لا نأقول
الموضوع له بالنوع هيها هو المجاز ومعنى ذلك أنه ثبت منهم أن لفظ الكل والملزوم
يستعمل ويراد به الجزء واللازم بشرط قرينة صانعة عن إرادة الكل والملزوم وأما
عند انتقاء القرينة فالوضع مع والتضمن والا لتمام متحققان كما إذا فهم الجزء واللازم
ضمنا وتبعاً عند إرادة الكل والملزوم فلو سلم الوضع النوعي في هذه الحالة فلا نسف
أن الفهم بسببه بل الفهم لازم سواء ثبت منهم هذا الحكم الكلي ولم يثبت الثاني أننا
لا نعني بالدلالة الفهم بالفعل بل كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى إذا اطلق بالنسبة
إلى العالم بالوضع والمجاز بالنسبة إلى المعنى الحقيقي كذلك ضرورة أنه موضوع له
والوضع يستلزم الدلالة بهذا المعنى الثالث أن المراد باستلزامها المطابقة أن
كل لفظ له دلالة تضمنية أو التزامية فله دلالة مطابقة في الجملة وإن لم تكن في تلك
الحالة قال والدال أه أقول اللفظ الدال بالمطابقة أن قصد بجزء منه الدلالة
على جزء معناه أي ما عني به وقصد فركب فلا بد من أن يكون له جزء ملفوظ أو مقدّر وجزء
دلالة على معنى وذلك المعنى بجزء المعنى الذي قصد به وتلك الدلالة مقصودة والآفرد
بأن لا يكون للفظ جزء كهيئة الاستفهام أو يكون له جزء غير دال على معنى كزيد أو يكون له جزء
دال على جزء المعنى لكن لا على جزء المعنى المقصود كعبد الله على أو يكون له جزء دال
على جزء المعنى الحق لكن لا يكون دلالة عليه مقصودة كالحيوان الناطق على الشخص الناطق
فإنه يقصد بذلك المجموع ذلك الشخص من غير أن يقصد بكل من الحيوان والناطق
مفهومه أصلي والمراد بالقصد المذكور القصد الجازع على قانون الوضع حتى لو قصد

بالزائد او بالحيوان من الحيوان الناطق العلى معنى لم يعتد به ولم يجعل مركبا
 قال وكل لفظ اقول ما مركب تقسيما للفظ بالنسبة الى المعنى واما تقسيمه بالنسبة الى
 لفظ آخر فهو انه اما مرادفا ومباين لانهما اذا اتحدتا في المفهوم فمرادفات ولا قباينا
 سواء كان معناهما متحدتين بالذات كالانسان والناطق والسيوف والصحارم او بالانشاء
 والفرس قال والمركب اقول المركب تام ان صح السكون عليه اى لا يحتاج فى الافادة
 الى لفظ آخر ينظره السامع مثل احتياج المحكوم عليه الى المحكوم به وبالعكس سواء افا
 فائدة جديدة كقولنا زيد قائم اولا كقولنا السماء فوقنا وغير تمام ان لم يصح السكون
 عليه والتمار خبر ان احتمل الصدق والكذب والافانشاء والامر اذا احتاج الى جميع قطع
 النظر عن الخارج بمعنى ان السامع اذا نظر الى مجرد انه اثبات شئ او نفي عنه لم يمنع كونه مطابقا
 للواقع كما لم يمنع كونه غير مطابق فيه فدخل فيه ما يكون صدقا كقولنا السماء فوقنا
 او كذبا كقولنا اجتماع النقيضين ممكن فى الخارج والصدق عبارة عن مطابقة الحكم للواقع
 والكذب عن عدمها ومعرفة هذا المعنى لا يتوقف على معرفة الخبر حتى يكون تعريفه بما يحتمل الصدق
 والكذب دونا والافانشاء ان دل على طلب الفعل اى الذى اشتق منه اللفظ كقم او كف
 النفس عنه كلاتقم دلالة اولية اى وضعية فهو مع الاستعداد اسرفيدخل فيه النهى مع
 الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوى التماس والالتماس فى العرف انما يطلب على ما
 يكون مع تواضع ما لامع التساوى وتقييد الدلالة بالوضعية احتراز عن مثل ليت زيد
 قائم فانه يدل على طلب قيامه لكن لا يجب الوضع بل من حيث ان التمنى تضمنه وليس احترازا
 عن الاحتراز الدلالة على الطلب مثل اطلب منك القيام لان التقسيم انما هو على تقدير
 عدم احتمال الصدق والكذب فالخبر خارج عنه وان لم يدل على طلب الفعل فهو
 التنبه ويندرج فيه التمنى وهو اظهرها رغبة الشئ مكانا كان او محالا والترجي هو
 اظهار رغبة الشئ الكراهية والقسم والنداء والا ستفهام والتعجب نحو ذلك

وهذا اصطلاح لا مناقشة فيه لكن الكلام بعد محل نظر وأما المركب الغير التام فاما
تقييدى ان كان الثانى قيدا للاول كالحوان الناطق وحصره على المركب من الوصف
والصفة وأما غير تقييدى كالمركب من اسم وإرادة نحو فى الدار او كلمة وإرادة نحو قد قام
من قد قام زيد قال الفضل الثانى اقول الصورة الحاصلة فى العقل من حيث انها تقصد
باللفظ سميت معنى ومن حيث انها تحصل من اللفظ فى العقل سميت مفهوماً فان كان اللفظ
الذى بازائه مفرد ولا مركب والمفهوم سواء كان حصوله عند العقل بالذات وبواسطة
الآلات اما كلي او جزئى لانه ان كان نفس تصور ما نعا من وقوع الشراكة بين كثيرين
فيه فهو جزئى والا فهو كلي والمراد بالاستزاد على كثيرين فيه انه يمكن للعقل ان يفرض
صادقا على كثيرين ومطابقا لها سواء كان مطابقا فى نفس الامر او لا وسواء فرضه العقل
او لم يفرض فيدخل فيه الكليات الفرضية مثل الاشئ والامكان واللا يمكن التصوخيلا
زيد فان معناه ذات هذا المشار اليه وهو ما يستحيل للعقل ان يفرضه صادقا على كثيرين
فقوله نفس تصور توضيح وتنبية على ان الاعتبار فى الجزئية منع الشراكة بالنظر الى نفس التصو
من غير نظر الى شئ من الخارج حتى لو كان من الكليات ما يمنع الشراكة بدليل من الخارج لم يقع
ذلك فى كليته وقد وقع فى بعض النسخ نفس تصور معناه وهو سهو وانما وقع فى الاشارة
من جهة انه جعل للقسم الى الجزئى والكلي هو اللفظ واللفظ المدان على الجزئى والكلي كزيد والانسان
سمى كليا وجزئيا بالعرض وبالتبعية تسمية الدال باسم المدلول وهما سواء الات الاول ان كل
جزئى اذا تصور طائفة فالصورة الجزئية الحاصلة فى ذهن زيد مثلا مطابقة للصورة
التى فى اذهائها الاخرين فيجب ان يكون كليا الثانى ان ما يمنع نفس تصور الشراكة لا يمنع تعريف المفهوم
الجزئى لامتناع صدقه عليه لان مفهوم الجزئى كل ولا شئ من الكلي يمنع نفس تصور من الشراكة
الثالث ان الصور عبارة عن حصول صورة الشئ فى العقل فاضافة الى المفهوم يقتضى ان
يحصل للصورة صورة فى العقل حتى يطرا عليه الكلية والجزئية وليس كذلك وبالجواب

عن قوله ان معنى شركة الكثيرين ان يكونوا اكثر من افراده ويعتبر هو وسطا بقالها صادقا
عليها والصورتان الحاصلتان في ذهن زيد وعمر و ان اخذنا مع قطع النظر
عن الاضافة الى المحلين فما متحدان بالذات والمفهوم ولا اثنية بينهما حتى يتحقق
المطابقة و ان اخذنا مع اعتبار الاضافة الى المحلين فلا تم التطابق والتضاد
بينهما وعن الثاني انه لم يلزم ما ذكرناه ان يكون الجزئي عبارة عن مفهوم ما يمنع الشركة ويصده
عليه انه لا يمنع شركة افراد ذلك المفهوم فيه ولا تم استحالة ذلك وتحقيقه ان مفهوم ما يمنع
الشركة معنى كلي وهو مفهوم لفظ الجزئي لا مفهوم زيد وعمر ومثلا وما صدر عليه ذلك المفهوم
معنى يمنع شركة الكثيرين فيه وهو مفهوم زيد وعمر ومثلا لا مفهوم لفظ الجزئي فيكون
ما يمنع الشركة مفهومها افراد كثيرة وهي من الاستقامة وعن الثالث ان التصديق يطلق
على حصول الشيء في العقل كما في تصور معنى الوجوب والامكان مثلا قال والكل اقول
ذكر المتقدم ان الكل بالنسبة الى شيء آخر اما ان يكون تمام حقيقة او داخل فيه وخارجا
عنه والاول هو المقبول في جواب ما هو وهو اما ان يكون متولا بحسب الخصوصية المختصة
كما كذا بالنسبة الى المجرى ودائما يجب بالشركة المختصة كالجنس بالنسبة الى الانواع او بحسب
الشركة والخصوصية معا كالنوع بالنسبة الى الافراد ولما كان على هذا التقسيم اشكالان
في المصنوع عنهما الى التسليم بوجه آخر انه لا يتصور الحد بالنسبة الى المجرى ودلالة مركب والكل
في الكل المفرد وهو ان الكل اما ان يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات وادخلا
فيها او خارجا عنها والاول هو النوع كالاتنا فانه تمام ماهية زيد وعمر وغيرهما
من اشياء الانسان لان الماهية ما يميزها عن السؤال بما هو وما هو سؤال عن حقيقة الشيء
التي هو بها هو والذكر يفضل في افراد الانسان على الانسانية هو العوارض المتضمنة للانسانية
في السؤال بما هو والنوع ان تعدد افراده كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية كالاتنا فانه يقال في جواب ما زيد خاصة وكذا في جواب ما زيد وعمر وكر

وان لم يتعد ذلك مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية كالشمس المقولة في جواب
ما النير الاعظم دون الشركة ان ليس لها فرد آخر فتعريفها النوع المنطبق على القسمين
انه كل مقول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو فالكل جنس
والمقول على واحد اشارة الى النوع المنحصر في الشخص وقوله او على كثيرين اشارة
الى النوع المتعدد الا شخاض وقوله متفقين بالحقيقة احتراز عن الجنس فانه يقال
على كثيرين مختلفين بالحقائق وفيه نظر لان كل قيد انما يخرج ما ينافيه لا ما يغيره
ولا تم المناقاة بين المقولية على المختلفة الحقيقة فان الجنس كما يقال على الكثرة
للمختلفة الحقيقة يقال على الكثرة المتفقة الحقيقة لكن اذا كان معها كثرة اخرى
مختلفة الحقيقة كقولنا زيد وعمر وهذا القرس وذلك فلا بد من قيد فقط ليخرج
الجنس وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل والخاصة والعرض العام وقما
التنبية له ان قيد من حيث انه كذلك مراد في تعريف الكليات الجنس لاها امورا اضافية
يختلف بالاعتبار فان الملون جنس للاسود وفصل للكيف ونوع للمكيف وخاصة
للجسم وعرض عام للحيوان فالنوع هو المقول على ما ذكره من حيث كذلك واما من حيث
اخرى فيجوز ان يكون جنسا او غيره فان قيل ان اراد بالكثيرين الموجودين في الخارج
يخرج عن التعريف لانواع التعدد كالاعتناء مثلا وانا اراد الاعمصا ر قوله واحد
ضا لعل لان المنحصر في الشخص مقول على كثيرين متوهمين اجيب بان ما هو سؤال
عن الذات والحقيقة وقد صرحوا بانها انما يكون بعد الثبوت حتى لو لم يعرف
وجود المسؤل عنه كان سؤالا عن مفهوم الاسم لا عن مفهوم الاسم لا عن ماهيته
قال وان كان اقول اي ان كان الكل داخلا في ماهية ما تحتها من الجزئيات
يسمى لذاتي فهو ما جسر او فصل لانه ان كان تمام الجزء المشترك بين تلك الماهية
وبين نوع آخر هيا ين لها فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة

لا يقال في جواب السؤال بما هو عن ماهية ذلك النوع ضرورة انه تمام الحقيقة المشتركة
بينما ولا يقال في جواب السؤال بما هو عن أحدها لانه ليس تمام حقيقة والراد تمام
الجزء المشترك الجزء المشترك الذي لا يكون ورأه امر داخل في الماهية وذلك
النوع كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وكالجسم النامي بالنسبة الى
الانسان والشجر بخلاف الجسم النامي بالنسبة الى الانسان والفرس فانه ليس تمام
المشترك بينهما لان تمام المشترك بينهما هو الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة ويسمى ذلك الجزء المقول
في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة جنسا وسموه بانه كل مقول على كثيرين يحفظ
بالحقيقة في جواب ما هو من حيث هو كذلك فالكل جنس فقوله مختلفين بالحقيقة
يخرج النوع والخاصة والفصل القريب وتخصيصه باخراج النوع فقط تحكم
وقوله في جواب ما هو يخرج الفصل البعيد والعرض العام لا الخاصة لانها
ليست بدخلة وانما كان هذا التعريف رسما لان الكلي وان كان جنسا لكن
المقول على كثيرين امر عارض له غير يقوم وانما ذكر ليقرب به لفظ على كذا
في جواب كذا وذلك لان الجنس في نفسه هو الكلي الذاتي المختلفات الحقيقة
بالاشتراك سواء يقال عليها امر أو آما مقولية عليها وكونه صالحا لذلك
فما يعرض لها بعد تقومها وهكذا في سائر الكليات كذا في شرح الاشارات
وبهذا يمكن ان يمنع ما يقال ان ذكر الكلي مستدرك في التعريفات وانها
حدود لان الكليات امور اعتبارية حصلت شهوماتها فوضعنا سائرها
بازائها فلا يكون لها حقا ثبوت غير تلك المفهومات يعني المقول على كذا في جواب
كذا وقوله وهو قريب تنبيه على انقسام الجنس الى القريب والبعيد بمرتبة او
اكثر لان الحد التام يشمل على الجنس القريب لا محالة والناقص قد يشمل على
البعيد فكما كان مراتب البعيد اقل كان الحد احسن لاشتماله على ذاتيات أكثر

والضابط فيه ان عدد الاجوبة يزيد دائما بواحد على مرتبة البعد لان الجنس
القريب جواب وكل مرتبة من البعيد جواب ومعنى البعد بمرتبة ان يكون بين
الماهية وذلك الجنس جنس واحد وهو القريب وبمرتبتين ان يكون بينهما
جنسان احدهما قريب والآخر بعيد وبثلاث مراتبان يكون بينهما ثلاثة اجناس
وقريب وباعدان وعلى هذا القياس فان قيل كون الجنس جزءا للماهية
ومقولا عليها غير معقول لان الجزء يتقدم على الكل في الوجودين والمحمول
متحد الوجود بالموضوع في الخارج قلنا ليس المراد بكون الجزء مجهولا انه من حيث
انه جزء يكون مجهولا بل المراد ان معروض الجزئية هو معروض المحسوسية مثله
الحوان المأخوذ بشرط ان يدخل فيه الناطق نوع وبشرط ان لا يدخل فيه الناطق
جزء والمأخوذ بحيث يمكن ان يعرض له الجزئية والنوعية جنس ومحمول وتحقيق
ذلك ما اورد به الشيخ في الشفاء والخصه المحقوظ الطوسي في شرح الاشارات
وهو ان من الكليات ما قد يتصور معناه فقط بشرط ان يكون ذلك المعنى
وحده ويكون كل ما يقارنه زائدا عليه ولا يكون معناه الاقل مقولا على ذلك
المجموع حالة المقارنة ومنها ما قد يتصور معناه لا بشرط ان يكون وحده بل مع
تجويز ان يقارنه غيره وان لا يقارنه ويكون معناه الاول مقولا على ذلك
المجموع حالة المقارنة وهذا الاخير قد يكون غير متحصل بنفسه بل بهما محتملا
لان يقال على اشياء مختلفة الحقيقة وانما يتصل بما ينضاف اليه وقد يكون
متحصلا غيرهم ولا محتمل لان يقال على اشياء مختلفة الحقيقة والكل باعتبار
الاول مادة والثاني جنس والثالث نوع مثاله الحيوان واحد اذا اخذ بشرط
ان لا يكون معه شيء وان اقترن به الناطق مثلا صار المجموع مركبا من الحيوان
والناطق لا يقاثل له انه حيوان كان مادة وان اخذ لا بشرط ان يكون معه شيء

بل من حيث انه محتمل ان يكون انسانا او فرسا وان تخصص بالناطق يحصل انسانا وتيقا
 انه حيوان كان جنسا ولو اخذ بشرط ان يكون معه الناطق متخصصا ومتحصلا
 به كان نوعا فالحيوان الاول جزء للانسان ويتقدمه تقدم الجزء على الكل
 فالوجوه بين والثاني ليس بجزء لان الجزء لا يحل على الكل بالمواطاة بل يقال
 له الجزء بالمجاز لان اللفظ الدال عليه جزء من حده فهو يشبه الجزء لذلك
 والحيران ثالث هو الانسان نفسه لانه مأخوذ مع الناطق وهذا بحث بغير
 اهملة المتأخرون فليحفظ عليه (قال وان لم يكن اه) اقول وان لم يكن الدال
 في ذاتية بمعنى ذاتها تمام المشترك بينها وبين نوع يابنها فهو فصل لان امتناء
 كونه تمام المشترك اما بانتفاء الاشتراك اى كونه ذاتيا لها واخرها فيكون
 ذاتيا لها متحصلا بالماهية بمعنى ان لا يكون ذاتيا لماهية اخرى بان لا يوجد
 فيها اصلا او يوجد بمرارة وجزءا غير محمول فيكون فصلا قريبا عما عزم الماهية
 خالصة هو ذاتيا له واما بانتفاء التماسية فيكون بعضها من تمام المشترك اى
 ذاتيا له ولا يكون مباينا له وهو ظاهر ولا اخص منه مطلقا او من وجه
 لامتناع صحة الكل بدوذا الجزء بل لا بد من انتهاء الى ما يساوى تمام مشترك
 ما بين الماهية وبين نوع يابنها اى لما يكون ذاتيا لتمام المشترك دون نوع
 آخر مباين له لانه اذا كان اعم بمعنى كونه ذاتيا لتمام المشترك ولتعدد مباين له
 كان ذاتيا لتمام الماهية المتعوضنة وذلك النوع ولا يكون تمام المشترك بينهما لان
 التقديمانه ليس تمام المشترك بين تلك الماهية وبين نوع مباين لها بل يكون بعضها
 منه اى يكون ذاتيا له ونعود الكلام السابق حتى ينتهي الى ما يساويه والا لزم
 التسلسل اى تركيب الماهية عن اجزاء عبرتها هبة فيمتنع تعقدها مع ان الكلام
 في الماهية المتبقولة وقد اندفع بهما انه متميز كثير من الاعتراضات النورية

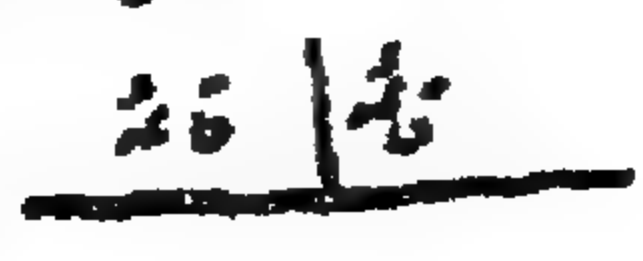



في شرح المطالع الا ان لقائل ان يقول لا نزل زورا التسلسل بل ينقطع بتماشي المشترك
بين الماهية ونوع مابين لها ويكون ذاتي الماهية اعم من تمام المشترك الاول
لكونه ذاتيا له وللنوع الثاني واعم من تمام المشترك الثاني لكونه ذاتيا له وللنوع
الاول الذي بازاء الماهية ويتحقق مباينة تمام المشترك الثاني للنوع الاول
ما يشتمل له على ذاتي لا يوجد في النوع الاول مثلا يكون النامي اعم من تمام المشترك
بين ^{الانسان} الفرس اعني الحيوان لكونه ذاتيا له وللشجر المباين له واعم من تمام المشترك بين
الانسان والشجر لكونه ذاتيا له وللفرس المباين له من جهة ال مشترك الانسا والشجر
وذاقي لا يوجد في الفرس وليكن منتصب القائمة مثلا فيكون تمام المشترك بين
الانسان والشجر والجسم النامي المنتصب القائمة والنامي اعم منه لشموله الشجر والفرس
واعم من الحيوان لشموله فلا تسلسل ولا انتهاء الى المساوات فعلى هذا جنس جنس
الماهية لا يجب ان يكون جنسا لها لاجواز ان يكون تمام المشترك بينها وبين نوع ما
كالجسم النامي لانسان لا يقال الذاتي في كل مرتبة ان كان ذاتيا للنوع مابين
لجميع ما حصل من التمامات تسلسل والا لكان فصلا لا فائدة التميز في الجملة
اذ ليس بخبر لجميع الماهيات ضرورة تعدد البسائط لانا نقول هذا خبر
برأيه تقريره ان الذاتي ان كان تمام المشترك كان جنسا والا لكان فصلا
لانه ليس بخبر لجميع الماهيات لوجود بسائط كثيرة ولا حاجة الى باقي المفردات
ولو سلم فلا يقيد لانتهاء الى المساوات ولا يندفع المنع ثم الذاتي على تقدير ان ينتمى
الى ما يكون مساويا لتمام مشترك ما بين الماهية ونوع آخر بمعنى ان لا يكون ذاتيا
لما يباين تمام المشترك كان فصلا قريبا للجنس اعني تمام المشترك بين الماهية
وذلك النوع لانه ذاتي يميز الجنس عن جميع ما يشاركه في الجنس وفي الوجود
مما ليس هو ذاتيا له وقوله فكيف ما كان الذاتي الذي ليس تمام المشترك

اى سواء كان مختصا بالماهية او بعضا من تمام المشترك مساويا له فهو
 اما يميز الماهية عن كل ما يشاركها اعنى اذا كان مختصا او عن بعض
 اعنى اذا كان بعضا من تمام المشترك مساويا له في جنس اعنى اذا كانت
 للماهية جنس وفي الوجود اعنى اذا لم يكن لها جنس وذلك لان الدليل
 وهو قوله ان لم يكن تمام المشترك لم يدل الا على انه يميز الماهية في الجملة
 من غير دلالة على انه يميزه عن جميع المشاركات حتى يكون قريبا او عن
 المشاركات في الجنس حتى يلزم ان يكون كل ذي فصل ذاتي جنس واياما كان
 فذلك لان ذاتي فصل للماهية لانا لا نعني بالفصل الا ذاتيا لا يكون تمام
 المشترك و يميز الماهية في الجملة فلا يرد الجنس عليه لانه تمام المشترك
 ولا مثل الجوهر الناطق بالنسبة الى الانسان مثلا لان الكلام في الاجزاء
 المفردة والاولى منع افادة الجنس التميز (قال ورسومه) اقول رسم الفصل
 بانه كل يحمل على الشئ في جواب اى شئ هو في جوهره من حيث هو كذلك
 والطالب باى شئ يطلب ما لا يكون تمام المشترك بين الماهية وشئ آخر
 يميز الماهية عما يشاركها فيما اضيف اليه لفظاى مثلا اى حيوان هو سؤال
 عما يميزه عن المشاركات في الحيوان و اى موجود هو سؤال عما يميزه عن المشاركات
 في الوجود خرج بقوله في جواب اى شئ هو الجنس والتنوع والعرض العام
 وبقوله جوهره اى في ذاته وحقيقته الخاصة لانها انما تفيد التميز العرضي
 وانما قال على الشئ ليشمل الحقيقة الحقيقية كالفضل القريب والمختلف الحقيقة
 كالفضل البعيد وانما قال يحمل دون يقال كما في سائر الكليات لانهم
 ذكروا ان الفصل علة لخصه النوع من الجنس فكان مظنة ان يتوهم
 ان الفصل لا يحمل عليه لاستناع حمل العلة على العلول فصرح بلفظ الحمل

ازالة لهذا الوهم ولما كان الفصل ذاتيا يميز الماهية عما يشتركها والجنس او في
الوجود فلو تركبها هية كالجنس العالي والمفرد او الفصل من امرين متساويين كان
كل منها فصلا لانه ذاتي يميز الماهية عما يشتركها في الوجود يحمل عليها في جواب
اي موجود هو والقدماء حتى الشيخ في الشفا وجعلوا الفصل يميزا عن المشاركة
في الجنس حتى ان كل ما يكون له فصل يكون له جنس والمشاركة في الوجود
لا تغتفر الى التميز في الفصل والالزم التسلسل لان التسلسل ايضا موجود فالتميز
عنه يحتاج الى فصل آخر لكن لما لم يتم البرهان على انحصار ذاتي في الجنس
والفصل بهذا المعنى عدل عنه الشيخ في الاشارات وتبعه المتأخرون وجعلوا
الفصل يميزا عن المشاركة في الجنس او في الوجود ولما كان تميزه عن المشاركة
في الوجود مبنيا على احتمال تركب الماهية من امرين متساويين ولم يميز بينهما
المعنى تحقق هبله المص في تقسيم الفصل الى القريب والبعيد وجعل ترتيب
ما كان يميزا عن المشاركة في الجنس القريب كالمتساوي والبعيد ما كان يميزا
عن المشاركة في الجنس البعيد كالحساس والافانقريب يميز عن جميع المشاركة
في الجنس والوجود والبعيد ما يميز عن بعضها وكون تميز الفصل
عن المشاركة في الوجود مبنيا على الاحتمال المذكور انما هو على نفسه
الامام بكلام الاشارات اما على تفسير الحكيم المحقق فليس مبنيا عليه لانه قال
سارده ان الفصل يميز الشيء عما يشتركه في الجنس فقط اذ لو كان كذلك في الوجود
سواء كان مشاركا له في جنس ولا وتحقيقه ان سببه السببي اذا اختص
بجنسه كالحساس الحيوان بالنسبة الى الجسم النامي كان موزعا على ارباب
يشترك في الوجود وان لم يكن مختصا بالجنس كالتأثير الذي نفسا في العقل
من جهة النفس لا على غير نفسا اذ كانت كالمادة فكيف حادثة في النفس جميع

ما به شاركه في غير ما يتبعه حيوانية لان جميع ما يشاركه في الوجود لا يميزه
 عن الآخر كذا يدور على امتناع تركيب الماهية من امرين متساويين
 بموجب الآيل انه لا بد في اجزاء الماهية الحقيقية من احتياج البعض
 الى الآخر من احتياج كذا
 لانها اذا تساوت في وجودها لم يمتنع ان دور الدور لجواز احتياج كل الى الآخر
 بوجوده
 في مساوئها ما يقتضي احتياج من غير عكس لانهما وان تساويا فالصفا
 مساوية ان يحد المفهوم والثاني ان الجنس العالي كالجوهر مثلا لو تركيب من
 امرين متساويين فاحدهما ان كان عرضا كان العرض مقوما للجوهر ومحمولا
 عليه بالمواطاة اذ ان الكلام في الجزء المحمول وان كان جوهرافان كان للجوهر
 نفس حقيقته كالجزء عين الكل ولزم تقدم الشئ على نفسه وان كان داخلية
 كان الشئ جزءا لنفسه لا جزءا لجزء وان كان خارجا عنه وهو محمول عليه كعارضاته المحمول
 الخارج عارض فيكون جزءا للجوهر الشئ الذي حقيقة الجوهر عارض له وحقيقة الجوهر مركبة من امرين
 المتساويين اللذين احدهما ذلك الشئ وذلك ان شئ يمتنع ان يكون عارضا
 لنفسه فتعين ان يكون السارضا هو الآخر من المتساويين فلا يكون
 العارض بتمامه عارضا له وهو محمولا الجوهرا مركب من ا و ب و ا
 شئ عرض له الجوهر الذي حقيقته ا و ب ويمتنع ان يكون عارضا لنفسه
 فتعين ان يكون العارض له هو الآخر لا احدهما عني ب فلا يكون عارضا هو
 وجوابه منع استحالة ذلك في ان عارضه معنى المحمول الخارج فان كل ماهية
 مركبة من الجنس والفصل
 للحيوان والناطق وهو اكثر من ان يصح ان يكونا ثالثا اقوالا

الثالث من اقسام الكلي وهو ما يكون خارجا عن ماهية ما تحته من الجزئيات
 ان امتنع انفكاكه عن الماهية المأخوذة من حيث هي هي او مع عوارض من
 العوارض فهو اللازم والافهوا العرضا المتفارق واللازم ان كان امتناع
 انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي مع قطع النظر عن العوارض فهو
 لازم الماهية كالضحك بالقوة للانسان وان كان على الماهية مع
 عارض مخصوص ويمكن انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي فهو لازم
 الوجود كالسواد للخبثي وانما قيدناه بامكان الانفكاك عن الماهية
 من حيث هي هي ليصح جعله قسما لللازم الماهية والا فلازم الماهية
 لازم الوجود ضرورة اخذنا الماهية في تفسير اللازم اعم من التجربة
 والمخلوطة ليصح جعل لازم الوجود قسما منه واللازم بطل اما بين وهو
 اللازم الذي يكون تصوره مع تصور الملزوم كافيا في جزم الالذهن
 باللزوم بينهما بمعنى انه لا يتوقف على وسط بينهما سواء توقف على حدس
 او تجربة او نحو ذلك ولم يتوقف واما غير بين وهو اللازم الذي يفترق
 جزم الالذهن باللزوم بينهما الى وسط وهو ما يقول بقولنا لانه حين
 يقال لانه كذا اغنى ما يجعل محمولا للموضوع الذي هو ان اسم الداخلة عليها
 لا الاستدلال على ثبوت شيء لشيء او نفيه عنه كما يقال العالم حادث
 لانه مقتقر وبما ذكرنا في تفسير كون تصورها كافيا سقط اعراض الشارح
 بان ما يتوقف على وسط لا يجب ان يكون بينا لجواز ان يتوقف على حدس او تجربة
 او غير ذلك فلا يخصص اللازم في البين وغيره وقوله كتبنا واما الزوايا
 الثلث القائمة للثلث اللازم في القائمتين متعلق بتساوي وفي
 للثلث مثلها في قولنا كالا لتقسام بمساويين للاربعة كلزوم انفسا

لها **والثلث ملزوم** وكون زوايا الثلث مساوية لقائمتين لازم غير بين له
وسند كليا نه مقادير متين الاولى اذا وقع خط مستقيم على آخر فالزاويتان
الحادثتان ان كانتا متساويتين سميتا قائمتين **والخط الواقع عمودا**
هكذا  **والا** فالاصغر تسمى **حادا** **والاعظم**
منفرجة  **وهما** متساويتان بقائمتين لاننا قسم
خط د ب عمودا **هكذا**  فحدث قائمتان وتكون
زاوية ا ب د اعظم من قائمة بمقدار زاوية ا ب ح وزاوية
ا ب ح اصغر من قائمة بذلك المقدار بعينه فيكون زاويتا ا ب د
و ا ب ح متساويتين لقائمتين بالضرورة **الثانية** اذا وقع خط
مستقيم على خطين مستقيمين متوازيين اعني اللذين كانا بحيث لو اخرجنا
لا الى نهاية لم يتلاقيا في جهة ولم يتفاوت بعد ما بينهما كخط د ح على خطي
ا ب د **هكذا**  لان مجموع الزوايا
الاربعة فيما بين المتوازيين معادلة لاربعة قوائم لما مر واللتان في هذه
الاربعة في كل من جهتي خط د ح كقائمتين **والا** كانت في جهة اصغر
من القائمة فليزمن تلاقي متوازيين في تلك الجهة لما ذكرنا قديس في المعادلة
من ان كل خطين مستقيمين وقع عليهما خط مستقيم وكانت الزاويتان داخلتان
في احدى الجهتين اصغر من قائمتين فانهما يلتقيان في تلك الجهة ان اخرجنا
لكن تلاقي المتوازيين في مجموع زاويتي د د ح و د ح ز مجموع زاويتي
ا ز د و د ح لان كلاهما مجموعين كقائمتين لما مر فاذا اسقطنا الجزء
المشترك اعني زاوية د د ح المشترك بين المجموعين بقي زاويتا
ا ز د و د ح ز المتبادلتان متساويتين ضرورة انه لو كان مجموع

١٦ مساويا لمجموع ٢١ كان ب مساويا لـ وهو الخط وايضا

زاوية ه ز ب الخارجة عما بين المتوازيين هو كزاوية د ه د
الداخلية لانها اعني ه ز ب الخارجة متساوية لمقابلها اعني زاوية ا ز د
المتساوية لزاوية ه د د لان الزاويتين المتقابلتين الحادتين على تقاطع
الخطين متساويتان ضرورة اما المتوسط المشترك بينهما مع كل منهما كعائمتين
متساويتان باسقاط المتوسط المشتركة اذا اقتصر هذا فليفسر من
رسم المثلث هكذا ا ب ج وانخرج ضلع ب د الى

ولنفرض من نقطة z خط z سوازا الخط a فزاوية a z h
متساوية لزاوية a وزاوية h z d متساوية لزاوية h لكونها خارجة
وإذ z فاذن جميع زواوية z المتتالية متساوية لزاويتي a و h بالاضيق
وزاوية a h مع زاوية a z h لكونها متتاليتين كما مر فمكون مجموع
الزوايا الثلاث القائمة في z h a وية a z h a لانها تكون مع h مساوية
ل a كان مع مساوية h ايضا مساوية ل a وهذا ما اردنا ان يثبت

[illegible]

ای شیخ بنو قریظہ کے لئے انجمن ازلیہ وابدیہ کے مقصد کے لئے ایک
مجلس منعقد ہوئی اور اس میں کئی کئی علماء و ائمہ نے شرکت کی اور

الجزم بالزوم موقوفا على كتياب تصورات الزوم واستحضاره بعد تصور
 الزوم فغير البين بالمعنى الثاني يكون اعم والعرض المفارق
 اعنى الذى يفارق بالفعل اما سريع الزوال واما بطيئه والا
 فالمفارق بمعنى ممكن الانفكاك على ما هو المعتبر في تسمية العرض
 المفارق قد يكون دائما غير زائل اصلا وبهذا يدفع اعتراض الشارح
 لان التقسيم الى سريع الزوال وبطيئه غير حاصر لجواز ان يكون ممكن
 الانفكاك لكن لا ينفك اصلا بل يدوم قال وكل واحد اقول الخاج
 من الماهية سواء كان لازما او مفارقا اما خاصية اعم من ان احضر
 بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصية والا فالعرض العام فالخاصية كل تمقولة
 على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا من حيث هي كذلك فقوله حقيقة
 واحدة ليعم النوع الاخير وغيره فان بعضهم على ان الخاصية لا يكون الا
 للنوع الاخير والمحققون على انها يكون للجنس اس حتى العالى وقوله فقط
 احتراز عن الجنس والعرض العام وقوله قولا عرضيا احتراز عن النوع والفصل
 والعرض العام كل مقول في افراد متبعة واحدة وغيرها قولا عرضيا من حيث
 هو كذلك فقوله وبغيرها احتراز عن النوع والفصل والخاصية وقوله قولا
 عرضيا احتراز عن الجنس فان قلت تعريف العرض العام صادق على خواص
 الاجناس كالماشى للحيوان فانه يقال على افراد الانسان والفرس قلت الحقيقة
 التى تحيل الماشى بالنسبة الى الانسان اليها خاصة والحيوان والماشى انما
 يمل عليه فقط لا على غيره واذا نسبنا الى الانسان، يطلق عليه وعلى غيره
 كان عرضا عاما والخاصة ان فيد من حيث هو كذلك مراد بالتعريف
 فالماشى من حيث المتولية عن الحيوان فخاصة وعلى الانسان عرض عام

بل كل من الخمسة بالنسبة الى حصصه كالحيوان بالنسبة الى مفهومات الحيوان
 والناطق الى مفهوم هذا الناطق وذا لعل على هذا القياس نوع حقيقى
 تعلم ما تقدم ان الكليات خمس لانه ان كان نفس ماهية ما تحته
 من الجزئيات فهو النوع والآ فان كان داخل فيها فان كان تمام المشترك
 بين الماهية ونوع آخر فهو الجنس والآ فهو الفصل وآ ان كان خارجا
 عنها فان اخص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة والآ فهو العرض
 العام فالخارج من القسمة هو النوع الحقيقى والخاصة الحقيقية وقد
 عرفتهما والخاصة قديقال على عرض يختص بشئ بالقياس الى غير كماله
 لانسان بالنسبة الى النباتات وسمى خاصة اضافية والنوع الاضافى
 سيجى وذكر الشارح ان قوله فالكليات اذن خمس ليس صحيح لانه قسم الخارج
 الى اللازم والمفادق وكلاهما الى الخاصة والعرضى العام فيكون الكليات
 سبعة لا خمسة وهذا الاعتراض فى غاية السقوط لان كلا من الخاصة والعرض
 العام سواء لازما او مفارقا فله مفهوم واحد وقسم المعر ان يقسم الخارج
 الى قسمين احدهما الى اللازم والمفارق والثانى الى الخاصة والعرضى العام
 الا انه اول يدل قوله وهو اما خاصة او عرض عام قوله وكل منها لفائدة
 وهى التنبيه على ان كلا من الخاصة والعرضى العام يكون لازما او مفارقا
 بخلاف ما لو قيل الخارج اما لازم او مفارق وايضا اما خاصة او عرض
 عام فالأخصصار فى الجنس باعتبار هذا التقسيم صحيح بل لو قسم الخارج الى
 قسم ثم اعتبر قسمه كل منهما بانه مقول على حيثية واحدة او اكثر كان الخارج ^{هنا}
 الاعتبار متحصرا فى قسمين (قال والكل قد يكون ممنوع الوجود فى الخارج) اقول
 هذا اشارة الى ان المعبر فى الكلية امكان فرض صدقه على كثيرين لا صدقه عليها

يجب الوجود اذا كلى بحسب الوجود اما ان يكون متمنع الوجود كشرىك الباري
 او يمكن الوجود وهو اما ان لا يوجد في الخارج كالغفاء او يوجد وحينئذ
 اما ان يكون الموجود منه واحدا او كثيرا والآول اما ان يكون مع امتناع فرد
 آخر كمفهوم الباري تعالى فانه كلى يوجد منه ذات الله تعالى ويمتنع غيره
 واما مع امكانه كمفهوم الشمس اعني الكوكب النহারى فانه مفهوم يوجد منه
 هذا النور الاعظم فقط مع امكان تعدده والثاني اما ان يكون افراده
 الكثيرة متناهية العدد كالكوكب السيارة فانه كلى ينحصر افراده في
 السبعة او غير متناهية العدد بمعنى انه لا ينتهي الى حد لا يوجد بعده فرد
 آخر لا بمعنى ان الافراد الغير المتناهية يكون موجودة دفعة واحدة وذلك
 كمفهوم النفس الناطقة فانه كلى لا ينتهي افراده الى حد لا يوجد بعده فرد آخر
 عدم هذا الفلاسفة فقولهم كالكوكب السيارة والنفس الناطقة
 تمثل للافراد لا الكلى المتناهية الافراد وغير المتناهية فان قيل اريد بالمكن في هذا التقسيم المكن
 بالامكان الخاص لم يصح جعل الواجب قسما منه وان اريد بالمكن الامكان العام
 لم يصح جعل المتمنع قسما له لانه كما يشمل الوجوب يشمل الامتناع ايضا
 قلنا اريد به مكن الوجود بالامكان العام والامكان العام من جانب الوجود
 معناه سلب ضرورة العدم فهو يعبر الوجود دون الامتناع كما ان الامكان
 العام من جانب العدم وهو سلب ضرورة الوجود يعبر الامتناع دون
 الوجوب واما الذي يعبر الجميع فهو مطلق الامكان العام بمعنى سلب الضرورة
 عن احد الطرفين الوجود والعدم (قال البيهقي الثاني) اقول اذا قلنا لا
 مثلك في تلك امور ثلاثة الاول الحيوان الماخوذ كليا من حيث هو هو
 مع قطع النظر عن سائر العوارض الثاني المفهوم الكلى الذي هو ما لا يمتنع

نفسه بظهوره من الشركة الثالث المركب من الحيوان والكلبي فنفسا يرده
المفهومات غنى عن البيان والاول يسمى كليا طبيعيا لانه طبيعة من الطبائع
وحقيقة من الحقائق والثاني منطقي لانه المنبثق عنه في المنطق والثالث
عقليا لكونه مركبا يعتبره العقل وقوله وكونه كليا يسمى كليا منطقياً مراده
ان الكل بمعنى مفهوم الكائن كليا هو المنطقي الا انه لو قال الكل لتوهم ان
المراد به ما صدق عليه الكل فعدل الى ذلك لضيق العبارة والا فالمنطقي ليس
كونه كليا وهذا ظاهر انما قال الحيوان مثلاً لان هذا التقسيم لا يخص الحيوان
ولا مفهوم الكل سواه الا انسان والفرس وغيرهما كذلك وايضا اذا قلنا
زيد جزئ فذلك من حيث هو يمنع الشركة جزئاً طبيعياً ومفهوم الجزئ
اعني ما يمنع الشركة جزئاً منطقياً والجزء المركب منها جزئاً عقلياً واذا قلنا الحيوان اجنس فالحيوان المخصوص
للجنس من حيث هو جزئاً منطقياً والجزء المركب منها جزئاً عقلياً والحيوان المخصوص
على مختلفه الجنس من حيث هو جزئاً منطقياً والمركب منها جزئاً عقلياً واذا قلنا الانسان نوع
ولنا حق فصل وهذا من حيث هو الماشي عرض عام فان قيل الذي
يخبر عن ظاهره كذا لقوله هو اذ الكلي الطبيعي هو الماهية من حيث هي هي
ركن الجسم الطبيعي والافعال التي هي في ذاته لانهم مترحروا اذ انما
المهية كلية في من حيث هي هي كلى طبيعياً واذا قلنا هي نفسا هي من حيث
هو هي جنس وسمى هذا القياس وح بالزواج اتحاد مفهوم مراده ابيعباس حتى
يكون معنى كلى الطبيعي جنساً طبيعياً بل يكون الجميع عبارة عن معنى
واحد وهو الماهية من حيث هي هي قلنا هذا التخييل بغيره اذ انما
في كلامهم لانهم قالوا اذا كانت المهية كلية فهي من حيث هي هي كلى
طبيعية فبذلك هو الكلي الطبيعي عبارة عن الماهية من حيث هي هي

بل في حين الحكم عليها ومفيدة بذلك فعناء ان الكلي الطبيعي هو الماهية
 المعروضة للكليّة الموصوفة بها لا من حيث هي هي من غير ان يوجد شيء
 آخر مضافا اليها ولا داخله فيها فصارت الكلي الطبيعي هو الماهية المحكوم عليها
 بالكليّة المعروضة لها الموصوفة بها مع قطع النظر عن سائر العوارض والجنس
 الطبيعي هي الماهية المعروضة للجنس مع قطع النظر عن سائر العوارض والجنس
 الطبيعي هي الماهية المعروضة للنوعية كذلك وعلى هذا قياس البواق فاذا قلنا
 الحيوان كلي فهناك امور اربعة مفهوم الحيوان مرجح هو هو ومفهوم
 الكلي ومفهوم الحيوان المقيد بالكلي والمجموع المركب منها الثاني منطقي
 والثالث طبيعي والرابع عقلي والمنطقي معتبر في التعبير بالعرض وفي المعنى
 بالجزئية و فرق ما بينهما فرق ما بين المقيد والمجموع وانما الاول غلام لم يكن احدا
 الكليات ولم يكن يعرض لهم منوطا باستقطوع عن درجة الاعتسار في الواهناك
 امور ثلاثة وهذا المعنى مصرح في كلام المتقدمين والمتأخرين في الشرح في الشفا
 للجنس الطبيعي هو الحيوان بما هو حيوان الذي يصدق بالحيوان من الصفات
 التي للجنسية وقدر في البيان ان الانسان من حيث ذاته هو هذا المقادير
 تسمى كليا طبيعيا ومن ترك هذا التقيده اعتمد على ادكوزاء فان قلت قد لم يربط
 ان المعلوم ان الذي لا يمنع نفس له من ان يكون من الشركة تحريمه في الشركة
 المذكورة في الكليات المتبراهن في حقيقتات منها فظاهر ان هذا التبريد
 مبادية على التام في تعديلات وهو ظ فيلزم الاستغناء قلت انما يلزم الانتقال
 من الماهية الى الماهية لا يصح عليه المحذور والطبيعي والعقلي فما يفهم عليه المنطقي
 من الماهية على المعروض ضرورة ان الحيوان مفهوم لا يمنع الشركة وكل
 مختلفة الحقائق في جواب ما هو وكذا التبريد المركب من الحيوان والكلي

او الجنسية فالكليات الثلاث متغايرة بحسب المفهوم حتى لا يصح ان يقال
 الحيوان نفس مفهوم الكل المنطقي او الجنس المنطقي لا بحسب الذات لانه يصدق
 عليه مفهوم الكل المنطقي والجنس المنطقي وهذا كما اذا عرفنا الابيض بذى اللون
 المفرق للبصر فصدق على الجسم الابيض لا يوجب الانتقاض واعلم ان المفهوم
 الذي لا يمتنع الشركة كل منطقي من حيث هو هذا المفهوم واما من حيث انه
 يعرض له الشركة هي الكلية العارضة للانسان والكلية العارضة للفرس
 الى غير ذلك فهو كل طبيعي ومن حيث انه يعرض له الجنسية للكليات الجنس المنطقية
 فهو جنس طبيعي ومن حيث انه يعرض من المفهوم نوع طبيعي وكذا كل واحد من الكليات
 الجنس المنطقية فهو جنس طبيعي من حيث جنسيته لانواعه من العالي والسافل
 او غير ذلك ونوع طبيعي من حيث كونه نوعا من الكل وعلى هذا القياس حتى اننا لم
 من حيث اشتراكه هي الجزئيات كل طبيعي ومن حيث كونه نوعا من المفهوم نوع
 طبيعي فالطبيعات مع قطع النظر عن العوارض يعطى ماتحتها اسمها
 وحدودها حتى يصدق على كل زيد وعمر وبيكر انه انسان وحيوان ناطق
 والكل المنطقي يعطى اسمه وحده افراد مفهوم كهذا الكل وذلك اعني
 الكل العارضة للانسان والكل العارضة للفرس الى غير ذلك لا افراد موضوع
 كزيد وعمر والجنس المنطقي يعطى اسمه وحده افراد مفهوم كهذا الجنس
 وذلك نفس موضوعه كالحيوان لا انواع الموضوع او افراد كالانسان
 واشترس وزيد وعمر والنوع المنطقي يعطى اسمه وحده افراد مفهوم كهذا
 النوع وذلك نفس موضوعه كالانسان والفرس لا افراد موضوع
 كزيد وعمر وعلى هذا فنفس (قال والكل) اقول قد جرت
 عادة العقوم باثبات الوجود الكل الطبيعي وان كان خارجا

عن القسامة لكونه فائدة تحصل بآدنى نظر بخلاف الاخيرين فان البحث عن
 انها موجودان او معدومان غامض فالكلبي الطبيعي كالحيوان مثلا موجود
 لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج لانه الشخص عبارة عن الماهية
 مع قيد الشخص وجزء الموجود موجود بالضرورة وفيه نظر لانا لانهم ان
 المطلق جزء خارجي من الشخص بل ذهني وجزء الذهني لا يجب وجوده في الخارج
 وايضا ان كان المطلق جزءا خارجيا من الاشخاص وهو معنى واحد لزم التصادف
 بصفات متضادة ووجوده في زمان واحد في امكان متعددة لا
 حصول الكل في المكان بوجوب حصول الجزاء الخارجية فيه والحيوان الكلبي الطبيعي
 موجود في الخارج بمعنى ان في الخارج شيئا يصدق عليه الماهية التي اذا اعتبر
 وض الكلية لها كانت كليا طبيعيا كزيد وعمر وهذا ظاهر والى به
 سائر الشيخ في الشفاء بقوله ان الطبيعة التي يعرض الاشتراك معناها
 في العقل موجود في الخارج واما ان يكون الماهية مع انضافها بالكلية
 راء تبارع وضها لها موجودة فلا دليل عليه بل بدية العقل حاكم بان
 الكلبي بناء في الوجود الخارجي واما الكلبي المنطقي والعقلي فهو وجودها في الخارج
 خلاف فن قال بوجود الاصناف قال بوجود المنطقي ولزم القول بوجود العقل
 لكونه مركبا من مجرد المنطقي والطبيعي الموجودين في الخارج ومن منعه منع وجود
 المنطقي ولزمه عدم عقلي ضرورة عدم احد جبريه وهو المنطقي والنظر في
 ذلك خارج عن المنطق لانه انما يبحث عن احوال المعلومات المنصوبة
 واتقيد بيقية من حيث انها توصل الى مجهول وهذا لا يثبت على وجودها
 في الخارج (قال الكلبيان) اقول الكلبيان اذا نسب احدهما فالآخر
 انما يدعى بينهما اما تساوا وعموم وخصوصية او عموما

خصوص من وجه أو تبين كلي لانه ان صدق كل منهما على ما صدق عليه الآخر كالانسان
 والناطق فهما متساويان والا فان صدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير
 عكس كالحيوان والانسان فهما عام وخاص مطلقا والصدق على كل افراد
 الآخر عام والآخر خاص والا فان صدق كل منهما على بعض ما صدق عليه الآخر
 كالحيوان والالبعض فهما عام وخاص من وجه اعني ان كلا منهما من جهة الشموع
 للآخر ولغيره عام ومن جهة كونه الآخر شاملا له ولغيره خاص ولا بد بينهما
 من تصادق ونعارة بان يصدق معا على شئ ويصدق كل بدون الآخر
 والا فهما متباينان تبانيا كلياً وذلك بان لا يصدق شئ منهما على شئ مما
 صدق عليه الآخر كالانسان والفرس وانما اعتبر النسب الاربع بينا لكتبتين
 لان النسب الاربع لا يجري في غيرهما لان الجزئين متباينان وانكلي بالنظر الى جزئيته اعم
 والجزئي غيرهما مبين كذا قيل في الشرح وفيه نظر لان زيدا اذا كان ضاحكا
 كان فهذا الانسان وهذا الضاحك جزئيان من الانسان والضاحك
 غير متباينين بل يتساويان وايضا الانسان الكلي ليس مباينا للجزئي من
 الضاحك بل اعم نعم لا يجري العموم من وجه في غير الكليتين فلهذا اعتبر
 الكليان وعلى هذا التقسيم سؤال وهوان نفتضي الشئيين اللذين هما
 اعم من المفهومات كالشئ والممكن العام ليس بينهما احدى هذه النسب
 لانها لا يصدق ان على شئ اصلا والصدق على الشئ معتبر في مفهوم كل من
 النسب الاربع على الوجه المذكور لا يقال المعتبر في مفهوم النسب المصدق
 بحسب امكان الغرض والتقدير والتقيضان لكونهما كليين يمكن للعقل
 ان يفرض كلا منهما صادقا من التقيضين على كل ما فرض صدق الآخر عليه
 متساويين لانا نقول نولم يكن المعتبر في مفهوم النسب المصدق في

في نفس الامر لم ينضبط لانه يمكن للعقل ان يفرض صدق واحد المتباينين على غير
 الآخر وصدق واحد المتساويين على عين الآخر وصدق الخاص على عين افراد
 العام وان كان ذلك المفروض محالاً بل الجواب ان النقيضين لكونهما كليتين
 لا بدطها من صورة حاصلة في العقل وهي لا شيء بالذات وشئ من حيث انه صورة
 حاصلة في العقل ويصدق عليه الامر ان حتى ان الا لا يمكن المتصور صادق
 على شئ في الذهن ولا تناقض لغير جهتي الايجاب والسلب والصدق
 ههنا لا يكون كما في القضايا حتى لا يعتبر في الموضوع نفس المفهوم (قال
 ونقيض المتساويين) اقول قد اشترفيا بينهم ان نقيض الشئ رفعه وهذا
 في المفردات ليس بظاهر ^{الاشتباه في} لان النقيضين في المفردات يجب ان يكونا بحيث لو حمل
 احدهما على موضوع حمل المواطاة لم يصدق حمل الآخر عليه ولو لم يصدق حمله
 عليه وجب صدق حمل الآخر عليه وهذا معنى امتناع اجتماع النقيضين و
 ارتقاها ورفع الشئ وليس بهذه المثابة لان الفرس مثلاً موضوع
 لا يصدق عليه الانسان مع هذا لا يصدق عليه انه رفع الانسان اذا رفع
 لا يصدق على الجوز بمراعاة نقيض الشئ المفرد ما ليس ذلك الا شئ اعني
 هذا المفهوم لا ما صدق هو عليه نقيض الانسان مفهومه ليس بانسان
 لا الفرس او غيره بما يصدق عليه انه شئ ليس بانسان ففي النقيضين ثابته
 من التركيب فقول نقيض المتساويين متساويان بمعنى ان كل ما صدق عليه
 نقيض واحد المتساويين صدق عليه نقيض الآخر والا لكان بعض ما صدق عليه
 احد النقيضين لم يصدق عليه النقيض الآخر بل عليه فيض واحد المتساويين
 بدون الآخر وههنا منع وسواء لانهم لو لم يصدق قولنا كل ما صدق
 عليه احد النقيضين صدق عليه نقيض الآخر لصدق بعض ما صدق

عليه أحد النقيضين صدق عليه عين الآخر بل اللازم السالبة فقط
أي ليس كل ما صدق عليه أحد النقيضين صدق عليه نقيض الآخر وهي لا
تستلزم الموجبة المذكورة لجواز أن يكون كل من المتساويين شاملا
لجميع الموجودات المحققة والمقدرة ولا يصدق نقيضه على شيء أصلا
فيصدق السالبة دون الموجبة وجوابه ما مر من أن الصدق والمعتبر
ههنا اعم مما في المضاييا فالسالبة تستلزم الموجبة لأن النقيضين
مفهومين لا محالة فيصدقان على الصورة الحاصلة في العقل
ويستلزم لطلب (قال ونقيض الأعم) أقول نقيض الأعم مطلقا يخص
من نقيض الأخص يعني أن كل ما صدق عليه نقيض الأعم صدق عليه نقيض الآخر
وليس كل ما صدق عليه نقيض الأخص صدق عليه نقيض الأعم أما الأول فلا
لأنه لو لم يكن كل ما هو نقيض الأعم نقيض الأخص لكان بعض ما هو نقيض الأعم عين
الأخص فيلزم صدق الأخص بدون الأعم وهو محال ولا يخفى ورود مثل المنع
السابق أي لا نعم أنه لو لم يكن كل نقيض الأعم لكان بعض نقيض الأعم عين الآخر
بل اللازم السالبة الجزئية أي ليس كل نقيض الأعم نقيض الأخص وهي لا تستلزم
الموجبة لجواز أن يكون الأعم أمرا شاملا لجميع الأشياء فلا يصدق نقيضه
على شيء أصلا والجواب مثلا ما مر وأما الثاني فلا لأنه لو كان كل نقيض الأخص
نقيض الأعم صدق الأخص على كل أفراد الأعم بحكم عكس النقيض وبحكم أن مقتضى التساوي
متساويان لأنه لما كان كل نقيض الأعم نقيض الأخص فلو كان كل نقيض الأخص نقيض
الأعم لزم تساوي النقيضين فيلزم تساوي الأعم والأخص وصدق الآخر
على كل أفراد الأعم وللص على المساعدة سؤال وهو أنه لو كان نقيض الأعم
أخص لصدق كل ما ليس بممكن عام فهو ليس بممكن عام فهو ليس بممكن خاص وهو

ان كل ما ليس بممكن خاص فهو اما واجبا وممتنع وكل ما هو واجبا و
 ممتنع فهو ممكن عام فكل ما ليس بممكن عام فهو ممكن عام هذا محال
 فان قلت على القاعدتين الاخيرتين ان الضاحك مسا والانسان والماشى
 اعم منه ومع هذا لا يصدق كل ما ليس بضاحك او ليس بماشى فهو ليس
 بالانسان لان المتبر في القضية ان يكون وصفا للموضوع بالفعل وظاهر
 ان بعض ما ليس بضاحك او ماش بالفعل وهو انسان قلت المساوى للانسان
 هو الضاحك في الجملة فقيضه ما ليس بضاحك اصلا والاعم من الانسان
 هو الماشى في الجملة فقيضه ما ليس بماشى قطعا ولا تخم ان بعض ما يصدق عليه
 بالفعل انه ليس بضاحك اصلا فهو انسان والخاص بالانسان لا بد في اخذ يقيض
 المفرد من رعاية شرائط التناقض بها امكن (قال والاعم) اقول لو قلنا
 لاعم من شئ من وجه بين نقيضيهما عموم كان هذا حكما كليا على ما نص عليه الشيخ
 في الشفاء من ان المطلقات المستعملة في العلوم كليات واكثرها ضرورية
 فاذا قلنا ليس بين نقيضيهما عموم كان سلبا للحكم الكلي فلا يضره شوب العموم
 في بعض الصدور والمراد بالعموم هنا مطلق العموم وهو اعم من العموم مطلقا
 ومن وجه واليه اشار بقوله اصلا يعني ليست القاعدة في نقيض الامر ^{الذي} ^{بين}
 عموم وجه ان يكون بينهما عموم لا مطلقا ولا من وجه لان عين الاعم مطلقا ونقيضه لاخص كالحق
 والا انسان عموميا من وجه لقصاد قهما في الفرس وصدق الحيوان بدون
 الانسان في الانساق وبالعكس في الجرحان بين نقيضيهما اعني نقيض العام وعين
 الخاص كالحيوان والانساق بتاينا كليا ضرورة امتناع صدق الخاص بدون
 العام والبيان الكلي بين المفهومين ينافي في العموم مطلقا كان او من وجه لانه عبا
 عن صدق كلي منهما بين الاخر في جميع الصور بحيث لا يكون بينهما تضاد

اصلا ثم لما كان بين الاعم والاختص من وجه بتاين جزئي كما بين المتباينين
 بالتباين الكلي اراد ان يجمع الحكمين قصد الى الاختصار فقال ونقيضا للتباين
 مطلقا اعم من ان يكون في جميع الصور كالمباينة الكلية او في بعضها كالعموم
 والمخصوص من وجه متباينان جزئيا وهو صدق كل واحد من المفهومين بدون
 الآخر في الجملة فيعم التباين الكلي والعموم من وجه وبهذا يدفع الاعتراض
 عن المص بانه لم يبين النسبة بين نقيضي الاعم والاختص من وجه مع انه يصد ذلك
 وانما قلنا ان بين نقيضي المتباينين كليا كان او لا بتاينا جزئيا لان النقيضين
 ان لم يصدا على شيء اصلا كاللا وجود واللا عدم النقيضين للوجود والعدم
 المتباينين بتاينا كليا كان بينهما بتاين كلي ضرورة امتناع اجتماعهما على الصدق
 وكذا اللا حيوان والانسان النقيضين للحيوان والانسان اللذين بينهما عموم
 وخصوص من وجه على ما سبق آنفا وان صدقا اعني النقيضين معا على شيء
 كالانسان واللا فرس الصادقين على الحمار وكاللا حيوان واللا ابيض الصادقين
 على الحمار الاسود كان بينهما بتاين جزئي بمعنى صدق احدهما بدون الآخر في بعض
 الصور فقط بقرينة جعله في مقابلة التباين الكلي وهذا كما يطلق السلب
 الجزئي في مقابلة الكلي وروادبه المنفي عن البعض مع الاثبات للبعض فكانه قال
 وان صدقهما معا كان بينهما عموم من وجه لانه قد تحققا لتصادق والتفارق
 ايضا لانه ضرورة صدق احدهما بتاينين اي كل واحد منهما بالاضافة الى العموم
 من نقيض المتباينين الآخر اي بدون عيبه وذلك ان الصدق في التباين الكلي يكون
 في جميع الصور لصدق كراهة فرس لا حمار وصدق كل حمار لا فرس وفي العموم من
 وجه في بعضهما لصدق بعض الحيوان لا ابيض من غير ان يصدق عليه ابيض
 في نقيضه من غير ان يصدق عليه ابيض وفائدة قوله فقط

وهذا هو الوسط ثانياً التي خفيت على الشئ وغيره حتى يصح ان الاعم من وجه
 التباين بين نقيض الاعم والاختص من وجه مع انه يصد ذلك بتاينا جزئيا
 ان اردوا بالتباين من وجه ونقيضا للتباين الكلي

وفي نسخة
 به

ان هذا الفارق بين النقيضين انما يتحقق اذا صدق التباين مع نقيض الآخر
 ولم يصدق مع عينه حتى لو جاز صدق الشيء ونقيضه على شيء لم يتحقق التقادير
 بين نقيض التباينين فاشكال بلفظ فقط الى انه ضروري بالاستناع واذ اثبت
 بين نقيض التباينين في الصورة الا وفي التباين الكلي وفي الثانية العموم من وجه
 فالتباين الجزئي بالمعنى الشامل للتباين الكلي والعموم من وجه لازم جزئيا وانما
 لم يقتصر في اثبات التباين الجزئي على صدق كل واحد من التباينين مع نقيض
 الآخر مع انه كاف لانه اذ ان التباين على ان بين نقيض التباينين تباينا جزئيا
 على وجه يتحقق نوعا يعنى ان في بعض الصور تباينا كليا وفي بعضها عموم
 وجه ولما قصر على ما ذكر كجاذ ان يكون التباين الجزئي في جميع الصور
 على وجه واحد من التباين الكلي والعموم من وجه فلهذا ذكرنا في المقدمة
 فظهر ان قيد ^{فقط} وذكر باقي المقدمات ليسا بمستدركين وعلى القاعدة ^{الاولى}
 وهو ان المعدوم في الخارج ^{ممكن} الممكن العام فيكون بينه وبين اللا يمكن
 العام مباينة كلية مع ان بين نقيضيهما اعني اللا معدوم في الخارج
 والممكن العام عموما وخصوصا مطلقا لان كل لا معدوم في الخارج فهو با
 واجبا وممكن خاص وكل منهما ممكن عام ودفعه بعضهم بتفسير التباين
 الجزئي بنصدق احد المفهومين بدون الآخر في الجنة ليشمل العموم والخصوص
 مطلقا ايضا (قال الرابع الجزئي) اقول الجزئي كما يطلق على ما يمنع نفس
 تصويره من الشركة ويسمى جزئيا حقيقيا فقد يقال بالاشتراك على كل اخص
 تحت الاعم عموما مطلقا كان او من وجه على ما مر كلام صاحب الكشف والمص
 كالانسان بالنسبة الى الحيوان والحيوان بالنسبة الى الابيض والمحققون
 على ان المراد العموم والخصوص المطلق ويسمى جزئيا ايضا لان جزئيته

بالقياس الى الكلي الذي فوقه قال الشارح العام يرادف الكلي الاضافي
 المضائف للجزئي الاضافي المرادف للخاص واحد المتضامين لا يجوز
 اخذه في تعريف الآخر لان جزء الحد يجب ان يعقل قبل المحدود
 والمتضاميان يكون تعلقهما معا وايضا لفظ كل زائد لان التعريف
 بالافراد غير جائز فالاولى ان يقال للجزئي الاضافي هو الاخص من
 شيء قلنا ليس ما ذكرنا تعريف للجزئي الاضافي بل تعيينا للمعناه وعلى انه شيء
 يطلق بالنسبة الى من عرف معنى الخاص والعام ولا بأس بايراد
 لفظ الاعم فيه ولا لفظ كل على انه اذا كان الجزئي مرادفا للخاص لم يصح
 تعريفه بالاخص من شيء الا ان يكون تفسير الاسم بالنسبة الى من يفرق
 معنى الاخص والاعم لان امتناع تعلل الشيء قبل نفسه اظهر من امتناع
 تعلل احد المتضاميين قبل الآخر فالاولى في تعريفه ان يقال هو المفهوم
 الذي يشترك الشيء بينه وبين غيره ولا يكون هو مشتركا بين ذلك الشيء
 وغيره من حيث هو كذلك وهذا معنى قولهم هو المندرج تحت الشيء لان
 لفظ الاندراج مشعر بان الشيء يكون شاملا له ولغيره حتى ان الناطق بالنسبة
 الى الانسان لا يكون جزئيا اضافيا وقيد الحيثية لا بد فيه ليخرج مثل
 الانسان اذا لم يعتبر اضافته الى الحيوان لكنهم يحدفونه من تعريف
 الاضافيات لوضوحه (قال وهو الاعم) اقول كل جزئية حقيقية فهو جزئي
 اضافي من غير عكس ما الاول فلان كل جزئي حقيقي يشتمل على شيء
 تحت ماهية المعرأة عن الشخصيات اعني المفهوم الكلي الذي يفصل الشخص عليه
 بالشخص والهدية كهذا الصاحك المندرج تحت مفهوم مطلق الصاحك ذلك
 لان الشخص هو الماهية الكلية مع قيد الشخص فيكون جزئيا اضافيا بالقياس

اليها لا اشتراكها بينه وبين غيره وعدم اشتراكها بينها وبين غيرها
لا يقال هذا منقوض بالتشخص فانه لو كان له ماهية كلية لاحتاج في
تعيينه الى شخص آخر ويتسلسل لا فانا نقول هو اعتباري ينقطع التسلسل فيه
بانقطاع الاعتبار وكون مفهوم الكل المشخص محمولا على هذا الشخص
وغيره ضروري قال الشارح هذا منقوض بالواجب يعني ذاته الذي
هو جزئي حقيقي فانه شخص لا يندرج تحت ماهية كلية لانه ان كان نفس
تلك الماهية كان الشيء الواحد كلياً او جزئياً معا وان كان هي مع الشخص
كان الواجب مقروضا للشخص وقد تقرر في الحكمة انه عينه واقول ان اريد
بكون شخص الواجب عينه انه عينه بحسب الالف حتى يكون ذات الواجب
عبارة عن الشخص الذي هو احد جزئيات مفهوم الشخص فهذا مما لا يقول
به احد فضلا عن الحكيم وان اريد بحسب الخارج فبقدر تسليمه لا يضرنا
لان المدعى على ان هذا الواجب مندرج تحت مفهوم الواجب بمعنى ان
مفهوم الواجب يحمل عليه وعلى غيره في الذهن وهذا ضروري نعم لو اعترض
بان الجزئي الحقيقي يجوز ان لا يعتبر اضافية فلا يكون جزئياً اضافياً
واما الثاني ان ليس كل جزئي اضافي حقيقياً فليجوز ان يكون الجزئي الاضافي
كلياً كالإنسان بالنسبة الى الحيوان بخلاف الجزئي الحقيقي وهي الجزئي
الاضافي والكل عموم من وجه لتصادقهما في الكليات المتوسطة
ومصدق الجزئي الاضافي بدون الكل في الجزئي الحقيقي وبأنه يمكن اعم
من الكليات التي لا يندرج تحت شيء اصلاً بمعنى ان لا يكون مثلاً
او شيئاً من سببته ارباب اولاد مثلاً واياها كانت
يتمتع تحت احدها ومنشأ هذا الاعتراض عدم

محقق معنى الاندراج **قال** والنوع

اقول النوع كما يقال علي ما سبق ويقال له النوع الحقيقي لانه لم يعتبر فيه اضافة
 زائدة على مفهوم الكل كذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها
 الجنس في جواب ما هو قول اوليا وهذا تعين للمعنى الذي يطلق عليه لفظ
 النوع الاضافي فلا حد له فلا بأس بايراد لفظ الكل وترك ذكر الكل نعم ان بيان
 يمكن ان يؤخذ منه تعريف النوع الاضافي وهو الكل الذي يقال عليه وعلى
 غيره الجنس في جواب ما هو قول اوليا فخرج الجنس العالي لانه لا يقال عليه وعلى
 غيره الجنس وخرج الفصل والخاصة والعرض العام بالنسبة الى جنس الماهية
 فانه لا يقال عليها في جواب ما هو واما هذه الثلاثة بالنسبة الى الاجزاء الداخلة فيها
 فانواع اضافية وقوله اوليا احتراز عن الصنف وهو النوع المقتد بقيد عرضي
 كلي كالتركي فانه يقال عليه وعلى الفرس الجنس الذي هو الحيوان في جواب ما هو
 لكن لا اوليا بل بواسطة مقولته على الانسان المقول على التركي فان العالي انما
 يحمل على الشيء بواسطة حمل السافل عليه وفيه بحث لانه يستلزم ان لا يكون
 النوع الاخير بالقياس الى الجنس العالي والمتوسط نوعا اضافيا وهم يجعلونه
 اضافيا بالقياس الى جميع ما فوقه من الاجناس الا يقال التعريف صادق على النوع
 الاخير والمتوسطات من غير ان يعتبر فيها انها الى ما فوقها لانا نقول قد مر غير مرة ان
 قيل الحقيقة مرادة في تعريفات الاضافيات **قال** ومراتبه **اقول** الانواع
 الحقيقية لا يترتب لانه لو كان نوع حقيقي فوق نوع حقيقي آخر لزم ان يكون النوع الحقيقي
 جنسا وهو محال واما الانواع الاضافية فقد تترتب ومراتبها اربع لانه اما ان
 يكون واقعا في سلسلة شتملة على نوع آخر اول والاو ان كان اعم الانواع
 المغيرة له الواقعة في سلسلة فهو العالي كالجسم والا فان كان اخضا

فهو السافل كالإنسان وسمى نوع الأنواع والآفة المتوسط كالحيوان والجسم النامي والثاني
هو النوع المفرد المبين كالعقل على تقدير أن يكون الجوهر جنسا له حتى يقال عليه وعلى
غيره في جواب ما هو ويكون العقول العشرة أفرادا له لأنواعا حتى لا يتحقق تحت نوع آخر
له ومراتب الأجناس أيضا هذه الأربع لأنه إما أن يكون أعم الأجناس المغايرة له الواقعة
في سلسلته وهو العالي كالجوهر وأخصها وهو السافل كالحيوان وأعم من بعض
وأخص من بعض كالجسم النامي وهو المتوسط أو مبين لكل وهو المفرد كالعقل
على تقدير أن لا يكون الجوهر جنسا له بل عرضا عاما لئلا يتحقق جنس أعم منه ويكون
العقول العشرة أنواعا مختلفة لا أجناسا حتى لا يتحقق جنس أخص منه ولا أشخاصا
حتى يتحقق جنسيته فالعقل مثال للجنس المفرد على تقدير وللنوع المفرد على
تقدير وهذا القدر كاف في التمثيل وإنما قيدنا بالأنواع والأجناس في
التقسيمين بالواقعة في سلسلة لأن النوع العالي مثلا ليس أعم من كل نوع
ولا الجنس العالي من كل جنس وكذا ليس النوع السافل أخص من كل نوع ولا الجنس
السافل من كل جنس ولا يكفي كونه أعم من جميع ما تحته أو أخص من جميع ما فوقه
لأن المتوسطات أيضا كذلك والآولى بالمفرد من النوع والجنس أن لا يعد في المراتب
أذ لا ترتب فيه فح لا يكون المراتب أربعة ولما ذكرنا مراتب الأجناس أيضا هذه الأربع
وقد سبق أن النوع الأخير يسمى نوع الأنواع كان مظنة أن يقوم الجنس الأخير
أيضا يسمى جنس الأجناس فاستدركه وقال ولكن انما هو في مراتب الأجناس يسمى
جنس الأجناس لا السافل كما في مراتب الأنواع يسمى السافل نوع الأنواع وذلك
لأن جميع الكلليات وإن كانت من حيث كلياتها مقيسة إلى ما تحتها لكن إذا نظرنا
إلى خصوصية الجنسية والنوعية الإضافية كانت جنسية الشيء بالقياس إلى ما
تحت له لأن الجنس يفسر بالمقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فاضا

الى جميع الاجناس انما يكون اذا كان فوق الجميع والنوعية الاضافية بالقياس الى
 ما فوقه لانه الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو فاضافته الى جميع
 الانواع انما يتحقق اذا كان تحتها جميع (قال الفزع) اقول ذهب المقدماء الى ان النوع
 الحقيقي اخصر مطلقا من الاضافي لان كل نوع حقيقي فهو مندرج تحت مقولة
 من مقولات العشرة فيكون مقولا عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو ورد
 ذلك بانه لا يتم اختصاصها بالحقايق في المقولات العشر ولو سلم فلانم ان كل مقولة
 جنس لما تحتها فادواته اثبات ان ليس بينهما عموم وخصوص مطلق ليحصل
 رد قول القدماء مع زيادة فائدة فقال النوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالنوع
 المتوسطة التي هي اجناس سافلة او متوسطة والحقيقي موجود بدون الاضافي
 كالحقايق البسيطة مثل الراجب والوحدة ^{والنقطة والنفسي} والنقطة ولما كان يقول ان اراد
 بالواجب هذا المفهوم المعارض فلانم انه نوع حقيقي وان سلم فلانم انه
 بسيط بل هو شئ له الوجوب وهذا مركب وان اريد به الذات المعروفة
 فلانم انه نوع حقيقي بل ليس الا الشخصي واما باقي البسائط فلانم عدم
 تركيبها من الاجزاء الذهنية فان قيل الماهية لا بد وان يكون ينتمى الى
 بسيط لا يكون له جنس وفصل على ما سبق قلنا لو سلم لانم يلزم ان يكون
 ذلك البسيط نوعا حقيقيا لجواز ان يكون جنسا عاليا او فضلا فان قيل
 الاجناس العالية انواع حقيقية بالقياس الى حصصها فليست باضافية
 قلنا المعبر هو النوع الحقيقي بحسب الامر نفسه والالم يتم اثبات الاضافي
 بدون الحقيقي لان المتوسطات ايضا بالقياس الى حصصها انواع حقيقية
 والمصنعاين وجوه كل من النوعين بدون الآخر قال ليس بينهما عموم وخصوص
 مصدقا بل من وجه لانه قد يتحقق الثناوي فيما سبق والنصارى قد يتحقق في الانواع

بالنسبة الى ما فوقها من الاجناس مثلاً كالانسان (قال وجزء اسلوب
حول الغرض من هذا الكلام انه وقع في ظاهرها كلام المنطيقين ما يشعر
بان المقول في جواب ما هو الذاتى وحينئذ هو بان الفصل ذاتى وليس بمقول - 2 -
جواب ما هو ذهب بعضهم الى ان المقول في جواب ما هو الذاتى اعم فرد الشيخ
عليهم بان فصل الجنس كالحساس مثلاً ذاتى اعم وليس بمقول في جواب ما هو ذاتى
ما هو سؤال عن الماهية فيجب الجواب بالماهية وقرئ بين المقول في جواب ما هو
وبين الداخلى في جواب ما هو واقع في طريق ما هو فان نفس الجواب غير الداخلى
في الجواب والواقع في طريقه يعنى انهم لم يفرقوا بين نفس الجواب
التي هي الماهية وبين الداخلى فيه والواقع في طريقه الذى هو الذاتى
اى جزء الماهية ففسر الامام الداخلى في جواب ما هو بالجزء المدلول عليه
بالضمين والواقع في طريق ما هو بالجزء المدلول عليه بالمطابقة وتبعه
المتأخرون واليه اشار المتصرهنا وتحقيق ذلك ان جواب ما هو لا يكون
مذكوراً الا بالمطابقة وجزؤها اما ان يكون مذكوراً بالمطابقة او بالضمين
لان دلالة الالتزام مجورة في جواب ما هو بالكلية حتى لا يصح ان تدل على
الماهية ولا على اجزائها بالالتزام والضمين مجور في نفس الجواب دون جزئه
والجزء ان كان مذكوراً بالمطابقة كالحيوان او الناطق من الحيوان الثالث
المقول في جواب ما هو للانسان يسمى واقعاً في طريق ما هو ومقولا فيه
لانه وقع في جواب ما هو الذى هو طريق ما هو وان كان مذكوراً بالضمين
كالجسم والحساس في المثال المذكور يسمى داخلاً في جواب ما هو ولما لم يكن
في كلامهم ما يشير الى هذا التفسير ففسر الحكيم المحقق الداخلى في جواب ما هو
بالذاتى الذى هو جزء الماهية سواء كان اعم او مساوياً للواقع في

ما هو بالذاتي العام يعني ان من فسر المقول في جواب ما هو بالذاتي لم يفرق
 بين المقول في جواب ما هو وبين الذات فيه ومن فسره بالذاتي الاعم
 لم يفرق بين المقول في جواب ما هو وبين الواقع في طريقه وآية بالمناصفة
 والاشارة من كلام الشيخ اما المناسبة فلان الشيء قد يعرف بالذاتي
 الاعم ولا ثم يقيّد بالمساوي فيحصل الماهية فالاعم قد وقع في الطريق
 والمساوي عند الوصول الى المقصد الذي هو حصول الماهية واما الاشارة
 فلان الشيخ عرف الجنس المشهور المثنى والجنس والفصل في الجدل على ما
 استعمله الظاهر يرون بما يكون مقولا في طريق ما هو وذلك عندهم
 انما يكون الذاتي لاعم فان لذاتي المساوي انما يكون حدا (قال الجنس العالي)
 اقول الفصل ينسب الى الماهية التي هو جنس منها بانه مقوم لها اي داخل
 في قوامها ومحصل لها لكونها هي هي والى الجنس بانه مقسم له الى الانواع
 بان ينضم الى الجنس فيحصل المجموع نوعا من ذلك الجنس فالجنس العالي
 حازان يكون له فصل يقوم ببناء على جواز تركيبه من امرين متساويين ويجب
 ان يكون له فصل يقسمه ضرورة ان تحتها انواعا متمايزة بالفصول والنوع السافل
 يجب ان يكون له فصل يقوم ضرورة ان فوقه جنسا فلا بد من فصل يميزه عما
 يشترك فيه ويمتنع ان يكون له فصل نفسه لا تتعاضد ان يكون تحتها نوع والتوسط
 من الاجناس والانواع يجب ان يكون لها فصول مقومة ضرورة ان فوقها
 اجناس وفصول مقومة ضرورة ان تحتها انواعا وكل فصل يقوم الجنس العالي
 او النوع العالي فهو يقوم السافل ضرورة ان العالي مقوم للسافل ومقوم
 المقوم مقوم ولا ينعكس كليا اي ليس كل مقوم السافل مقوم العالي لان الناطق
 مثلا مقوم للانسان دون الجسم ولان جميع مقومات العالي مقومات

للسافل فلو كان جميع مقومات السافل مقومات للعالي لم يبق بينهما فرق في المقوم
 لاشتراكهما في جميع الذاتيات فان قيل الكلام في الفصل المقوم فعلى تقدير
 كون كل فصل مقوما للسافل مقوما للعالي لا يلزم اشتراكهما في جميع الذاتيات
 حتى يلزم الاتحاد في المفهوم لان السافل جنسا داخلا في مفهومه غير داخل
 فالجواب بان الجنس الداخل فيه مركب من جنس وفصل وهكذا الجنس الثالث
 والثالث حتى ينتهي الى العالي فيكون جميع اجزاء السافل فصولا لا العالي
 فهو ليس بخارج عن نفسه واذا كان كل فصل مقوما للسافل مقوما للعالي
 لم يبق للسافل ذاتي لا يكون للعالي فافهم ويتعكس جزئيا اي بعض مقوم
 العالي مقوم السافل اما في النوع فقط كالقائل لا بعباد فانه كما يقوم الانسا
 يقوم الجسم ايضا واما في الجنس فبني على تركيب العالي من امرين متساويين
 وكل فصل يقسم السافل الى الجنس السافل فقط لا النوع على ما وقع في
 الشرح من سهو القلم اذ لا مقسم للنوع السافل فهو يقسم العالي لان
 معنى التقسيم تحصيله في الانواع فاذا حصل السافل فقط حصل العالي
 ضرورة ان تحصيل الكل يوجب تحصيل الجزء وليس كل ما يقسم العالي فهو
 يقسم السافل كالنامي فانه يقسم الجسم دون الحيوان لكن بعض ما
 يقسم العالي يقسم السافل كالناطق للحيوان والجسم وقد يقال ان المراد
 بالسافل ههنا ما يكون تحت العالي ليشمل المتوسط ويدل ان كل مقسم
 المتوسط مقسم للعالي فعلى الكلام ان كل فصل يقسم الجنس السافل
 او النوع السافل فلا فهو يقسم العالي (قال الفصل الرابع) اقول
 عرف المتقدمون معرف الشيء بما يكون معرفه سببا لمعرفته وارادوا
 بالمعرفة التصور بالحقيقة او بوجه آخر ولما كان هذا

صا د ق ا على التعريف بالاعم فان تصورده سبب لتصوره الاخص بوجه ما عدا
 عنه المص وقال المعروف للشيء هو الذي يكون تصورده مستلزما لتصور
 ذلك الشيء بكنه الحقيقة او بمجرد امتيازه عن جميع ما يغايره ولو لم يرد
 بالتصور التصور بالحقيقة وبلا امتياز مجرد الامتياز من غير افادة
 التصور بكنه الحقيقة لكان احدا القسمين مغنيا عن الآخر فدخل بالقييد
 الاول الحسنيين الثاني الناقص والرسم وخرج التام لانه لا يفيد
 الامتياز عن كل ما عداه فان قلت هذا التعريف ليس بما تفع لصدقه
 على الملزومات بالنسبة الى لوازمها البينة الغير المحمولات كالعمى بالنسبة
 الى البصر والسقف بالنسبة الى الجدار ولا جامع لان الحد الناقص
 والرسم خارج عنه مثلا لان تصور الجسم الناطق والجسم الكاتب مثلا من غير
 ان ينسب الى ما يطلب تعريفه لا يستلزم حضور الانسان في الذهن فكيف
 يستلزم تصورده بكنه الحقيقة او امتيازه عن كل ما عداه اجيب عن
 الاول بان المراد باستلزام تصورده تصور الشيء ان يكون تصور الشيء حاصلا
 من تصورده ومكتسبا منه وذلك بان الوضع المطلوب للتصور المشعور
 بوجه ما يتم بعد الى ذاتياته وعرضياته ويحصل منها ما يؤدي اليه
 فظاهرا حصول تصورات الموازاة بالبينة من الملزومات ليس كذلك
 لان العالم بالشيء انما يكون عرفا اذا اعتبر نسبه الى المط تعريفه
 فمثل الجسم الناطق ان اعتبر نسبه الى الانسان فقط افا دامت اذه عن
 كل ما عداه والا فلا يتم عرف له واسم فمعنى الامتياز ان يحصل منه
 في الذهن صورة لا تصدق على غير المط واسم انه لا يحصل من الجسم الناطق
 صورة لا تصدق على غير الانسان وهما لا يقال المحدود يستلزم تصورده

٦٣
تصور المحدي يجب ان يكون الانسان معروفاً لحيوان الناطق لان نقول معنى
الاستلزام ان يكون تصوره هو مقتضى والموتى، لتصور ذلك الشيء
فيجب تقدمه بالضرورة وليس تصور الانسان يقتضى ويوجب لتصور الحيوان
الناطق بل الامر بالعكس لا يقال ان المراد تعريف مطلق المعرفة والتعريف
المذكور لكونه تعريفاً للمعرف اخص من مطلق المعرفة فيمنوت المساوات
لانا نقول التعريف المذكور مساو لمطلق المعرفة بحسب المفهوم والذات
ولا يصح كونه اخص باعتبار ما عرض له من الاضافات اعني كونه تعريفاً
للمعرف وهذا كما ان الكلى المذكور في تعريف الجنس بحسب اضافة الى الجنس
اخص من مطلق الجنس بحسب مفهومه اعم ولا منافاة ثم المعرفة لا يجوز
ان يكون نفس المعرفة لان المعرفة يجب ان يكون معلوماً على الهيئة المعرفة
لان تصوره سبب لتصورها والشيء لا يعلم قبلاً نفسه وبعد التفاير
لا يجوز ان يكون المعرفة اعم منها لتصور الاسم من افادة التعريف لانه
لا يفيد تصور الحقيقة بالكنه لفوات بعض الذاتيات ولا امتيازها عن
جميع ما عداه لشموله اياها وغيرها ولا اخص لان المعرفة يجب ان يكون
اجلي والاخص اخفى لان وجوده في العقل اقل من وجود الاعم لوجهين الاول
ان وجوده في العقل يستلزم وجود الاعم من غير عكس والثاني ان شروط الثاني
ومعانداته اكثر لان كل ما هو شرط ومعاندته عام فهو شرط ومعاندته الخاص
من غير عكس ولا يبايناه لانه ابعد عن التعريف من العام والخاص كزادة
الشاح وغيره وفيه نظر ^{او} اما الاول فلان الاعم يجوز ان يفيد تصور
الماهية بجميع الذاتيات اذا كان المخصوص بواسطة قيد عرضي واما الثاني
فلان وجود الاخص في العقل انما يستلزم وجود الاعم اذا كان الاعم

ذاتية له وهو ليس بلا ذم وأما الثالث فلوثة ان اريد الشروط والمعاني ذات
 في التعقل فانما يلزم ما ذكرنا اذا كان الاسم ذاتية له وان اريد في الوجود
 فهو لا يوجب كون الاختصاص قسلا في التعقل حتى يكون اخفى لجواز ان يكون
 الخاص كثير المحصور في الذهن والاعم مما لا يخطر بالبال اصلا اذا كان
 غير الذاتي للخاص وأما الرابع فلا يخطأ لجواز ان يكون المميز مع بيان
 آخر خصوصية بحيث يفيد تعقله تعقله والاولى ان يحال الى الاصطلاح
 على ان التعريف حد يا كان او رسميا ^{او رسميا} يجب ان يكون مساويا للماهية
 المعرفة بمعنى ان كل ما صدق عليه المعرف صدق عليه الماهية وهو معنى
 الاطراد اي اذا وجد المعرف وجد الماهية ويلزم ان يكون جامعا لجميع
 افراد الماهية وههنا نظر وهو ان المنطق جميع طرق اكتاب النصور
 والتعديق فكما ان من التعديق برهانيا وخطايا وغيرها والموصل الى التنصيص
 شامل لطرفيها فكذلك من النصور حقيقي ومميز عن جميع ماعده واعلم من ذلك
 فالموصل الى النصور اعني القول الشارح لا وان يشمل طرق الايضاح الى جميع انواع
 النصور وهم خصصوه بالاولين فلا بد من ان يضعوا في الابواب المنطق ما
 يوصل الى الثالث ثم الشيخ وكثير من المحققين صرحوا بان الرسوم الناقصة
 يجوز ان يكون اعم من الماهية وكتب اللغة مشحونة بالتعريفات الاسمية الاعم
 ولتقتصر على شرح ما في الكتاب فانما التعريف باقصاصه واحكامه بما يطول
 ذكره وقد اخذ به المتأخرون (قال ويسمى حدانا ما) اقول قسم المعرف
 الى احدى الرسم وكلاهما الى التام واننا قصر لانه اما ان يكون مجرد الذاتيات
 اولا والاول ان كان بالجنس والفصل القريبين مع تقدم الجنس على الفصل
 يسمى حدانا اما احدى فلكونه مانعا عن خروج فرد من افراد الماهية

وإنما التماثل في الصفات على منبج التماثلات وإن كان بغيرها يسمى حد ناقصا
 لحال من بعض التماثلات وإن كان بغيرها يسمى حدًا ناقصا لخلو عن بعض
 الذاتيات كالتميزية بالفصل وحده أو به وبالجنس البعيد وكل ما
 كان أبعد من البعد كان التمييز في النقصان ادخل والثاني إن كان
 بالجنس القريب والخاصة يسمى رتبة أو ما تكون تعريفًا بالخاصة التي هو
 من آثار التميز ولو اذ مع مشابهة الحد التام من حيث وضع الجنس القريب
 أو لا ثم قد يما يخص الماهية وإن كان بالخاصة أو بها وبالجنس البعيد
 يسمى رتبة ناقصا كالفصل في الحد فإن كان مع الجنس القريب فتام
 وإن كان مع البعيد فنامت ^{فان كان مع البعيد} ولم يعتبر تعرضا لعام مع الفصل والخاصة
 لأنه لا ينفيد إلا ما ذكره من اطلاع على الذاتي وكذا الخاصة مع الفصل
 لأنها لا ينفيد إلا ما ذكره من اطلاع على الذاتي والامتياز حاصل بالفصل كما ذكره الش
 وفيه نظر لا ^{لا ينفيد إلا ما ذكره} فهو إما للتمييز أو لا اطلاع على الذاتي
 بل انما يقيد بالتمييز ^{لا ينفيد إلا ما ذكره} زيادة في نطاق الماهية وسهولة الاطلاع
 على صفاتها ^{لا ينفيد إلا ما ذكره} في الامتياز وكثير ما يضعون العوارض
 التي هي من صفاتها ^{لا ينفيد إلا ما ذكره} الفصل البعيد مع الفصل القريب والخاصة
 فاما ما ذكره ^{لا ينفيد إلا ما ذكره} في اطلاع على الذاتي فإن قيل هب فهو كل جزء
 غير متماثل بالماهية ^{لا ينفيد إلا ما ذكره} فليكن التماثل مجموع الأجزاء ليستأثر بها
 ومقتضاها عليها ^{لا ينفيد إلا ما ذكره} التماثل أيضا بجميع الأجزاء كيف يتفق الغاء
 التماثل ^{لا ينفيد إلا ما ذكره} وهو التماثل ^{لا ينفيد إلا ما ذكره} وهو التماثل ^{لا ينفيد إلا ما ذكره}
 التماثل ^{لا ينفيد إلا ما ذكره} وهو التماثل ^{لا ينفيد إلا ما ذكره} وهو التماثل ^{لا ينفيد إلا ما ذكره}
 التماثل ^{لا ينفيد إلا ما ذكره} وهو التماثل ^{لا ينفيد إلا ما ذكره} وهو التماثل ^{لا ينفيد إلا ما ذكره}

التصوري وهي الوحدة المجموعة فاذا اخذناها منفصلة فالوحدة المجموعة
 لم تجعل المية واحدة بل جعلها كثيرة بان جعلنا التسعة عشرة كذا المحدث
 هو الواحد المجموع الذي جعلته الواحدة المجموعة واحدا فهو بهذا
 الاعتبار غير ذلك وتصوره موجب لتصوره ذلك ومقدم عليه وقد يجازي
 بان معرفة المحدود تصور متعلق بجميع الاجزاء ومعرفة الحد تصورات منفصلة
 بالاجزاء فجميع تصورات الاجزاء مسبب لتصور مجموع الاجزاء ومقدم عليه
 ففي الحد تفصيل وفي المحدود اجمال وفيه بعد لان لا يفيد التفصيل
 بين المحدود والحد اعني المية وجميع اجزائها بل بين تصور المية هو المحدود
 وتصورات الاجزاء التي هي الحد فلا بد ان يباين المحدود وهو الاجزاء
 من حيث يتعلق بها تصور واحد والحد هو الاجزاء من حيث يتعلق بها
 تصورات ليحقق التفصيل والامكان للمحدود (على ان يجيب الاستدلال) ان
 قد يقع في معرض الايصال الى التصور ما يكون شبيها بالمعرف وليس بمعرف محض
 وقد يقع المرفق مثلا على لفظ يفوت الغرض على السامع طائفا او تنفر طبع كونه معرفة
 تكون مستلزمة لمعرفة المحدود فالاعطال المصوية تخرج المسمى عن كونه معرفا بخلاف
 اللفظية فانها انما تخرج عن الاستحسان فقط وتماثل في كونها غير المقربين الى
 ارادنا التعريف بالمساوي لانه يمكن ان يصير اعرف في بعض التصورات بخلافه في بعض التصورات
 الخفى اعني مرتبين فصاعدا ارادنا من الدور الظاهر اعني بمرتبته استنباطه لا من مادة
 لكن الدور الظاهر اشنع نظرا الى الظن وقوله في التعريف بالمساوي كما ذكره في قوله في معرفة
 والزوج بالمساوي يعني بالنسبة الى كونه الزوجية كونه الزوجية بالمساوي
 في المعرفة والجهالة وكذا الزوج والفرد وهذا اذا كانا في كونه الزوجية كونه الزوجية
 الزوجية والفردية كما هو محجب المشهور واما ان كان في كونه الزوجية كونه الزوجية

يكون العكون عدم الحركة عما من شأنه الحركة والعزمية عدم الزوجية عما من شأنه الزوجية
كما هو بحسب التحقيق فالتعريف دورى بمرتبة وقوله وعن تعريف الشيء بما يتوقف عليه
أي بما يرتوقف على ذلك الشيء توقفاً ما بمرتبة إما بان يكون الحد متوقفاً على الحدود ^{بلا واسطة}
كتعريف الكيفية بما يقع المشابهة واللامشابهة ثم تعريف المشابهة بالانقاف
في الكيفية فالمشابهة تتوقف على الكيفية بمرتبة أي يكون هناك توقف وترتيب واحد
وأما بمرتبتين كتعريف الاثنين بأول عدد ينقسم بمساويين ثم تعريف التساوي
بالشيئين الغير المتطابقين ثم تعريف الشيئين الاثنين بالتساويان يتوقفان
على الاثنين بمرتبتين أحدهما مرتبة توقف المساويين على الشيئين والثانية مرتبة
توقف الشيئين على الاثنين وأما بمراتب كتعريف الاثنين بالزوج الأول والزوج
الأول بالنقسم بمساويين والمساويين بما ذكرنا فالزوج الأول يتوقف على الاثنين
بثلاث مراتب لأنه مرتب على المساويين والمساويان على الشيئين والشيئان
على الاثنين وقوله الفاظ غريبة وحشية ظاهراً كلامه أنه يريد بالوحشية و
الغريبة معنى واحد وهو ما يكون غير ظاهراً المعنى بالنسبة إلى السامع
وأما قول الشيخ في الاشارات غير غريبة ولا وحشية فأراد بالغريبة ما لا يكون
مشهور الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وبالوحشية ما يشل على تركيب
يتفرع عنه الطبع وهي في مقابلة العذبة ويجوز أن يحترز عن اللفاظ المشتركة والحاجة
عند عدم ظهور قرينة دالة على تعيين المراد فأن قيل المجاز لا يكون إلا مع قرينة
كونه مأخوذة في تعريفه قلنا هو لا يكون إلا مع قرينة دالة على أن اللفظ المراد يستعمل
فيما وضع له وهي غير القرينة الدالة

على تعيين المراد

ثم الكتاب الأول ويسلمه الكتاب الثاني وأول بحث النصب

نصديقات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قول المقالة الثانية) أقول رتبها على مقدمة لتعريف القضية وأقسامها
الاولية وثلاثة فصول لأن البحث إما عن الكلية خاصة او الشرطية خاصة
او كليها جميعا والمراد بالاقسام الاولية الاقسام الحاصلة باعتبار القيمة
الاولى للقضية كما يقال القضية اما كلية او شرطية بخلاف الضرورية
وغيرها فإن القضية انما تنقسم اليهما بعد انقسامها الى الكلية والشرطية
فان قلت هب ان الموجبات من اقسام الكلية خاصة ومثل الضرورية والتمنية
من اقسام الشرطية خاصة لكن الموجبة والسالبة والمحصورة وغيرها
من الاقسام الاولية لمطلق القضية وليست في المقدمة قلت ليس كذلك
في التحقيق لان كلا من الايجاب والسلب والحصر والحضور والاهمال في الكلية
بمعنى يخصها وفي الشرطية بمعنى يخصها فلا يكون من الاقسام الاولية فالقضية
قول يصح ان يقال لقائله انه صادق او كاذب والاقول مراد في المركب والمطلق
على المعتول والمسيوع فيعتبر في القضية المستقرلة انزل وفي المفردة الثاني
والصادق كما يطلق في القول المبدأي كذا للواقع يطلق على قائل عند القول
وهو المراد منها وفي اماجنية او شرطية لانها ان اخذت بطريقها ان الحكم
والمحكوم به الى مفردين بالانفصال او بالعمق فكلية والافد شرطية ومعنى الانحلال
حذف الادوات اذالة على الحكم الذي يكون تاليفاً من شئبة فاذ قلنا

زيد هو عالم او زيد ليس هو بعالم وحذفنا هو الدال على الايجاب وليس هو العالم
 على السلب بقي زيد وعالم وهما مفردان واذا قلنا ان كانت الشمس طالعة قالنا
 موجود والعدد اما زوج او فرد وحذفنا لفظ ان والفاء الدال على الاتصال
 ولفظ اما واو الدال على الانفصال بقي الشمس طالعة والها رموجود وهما
 قضيتان لا مفردان وكذا العدد زوج والعدد فرد ونعني بالمفرد بالقوق
 ما يمكن التعبير عنه بلفظ مفرد حال كونه جزءا من تلك القضية وعند افادة الحكم
 فدخل في الجملة نحو قولنا زيد ابوه قاشم وقولنا زيد قاشم قضية وقولنا
 كبرياؤنا ناطق ينقل بنقل قدميه وقولنا زيد عالم ليس زيد بمكرم وزيد
 عالم ايضا زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة يلزم التها رموجود وغير
 ما يصح فيه ان هذا ذاك والموضوع محمول لانها ينحل الى شيئين يمكن ان
 يعبر عنها بلفظين مفردين حال كونها محكوما عليه ومحكوما به وهذا بخلاف
 ان شرطية فانها لا يصح فيها ان هذا ذاك والتعبير عن طرفيها بالمقدم والنتيجة
 لا يصح عند افادة الحكم بالزوم والعناد فهي لا تنحل بطرفيها الى شيئين
 يمكن التعبير عنهما بلفظين مفردين عند افادة الحكم الذي في الشرطية وهذا
 يطابق قول الشيخ ان المحكوم عليه وفي القضية ان كانا مفردين بالقوق وبالفعل
 فهي جملة والافشرطية وكذا قولهم ان انحلت القضية بطرفيها الى قضيتين شرطية
 والافحلية ان اريد بالقضية ما ليس بمفرد بالحق ولا بالفعل وح لا يرد شي من النفوذ
 والاعتراض بان الشرطية ينحل الى مفردين بالقوة ويرد عليك تحقيق انحلال الشرطية
 الى القضيتين (قال والشرطية) اقول يجب ان يكون وضع المقدم بالذات لبيان الاتفا
 الاولى وفي قضية الشرطية الى المفصلة والمنفصلة على سبيل الاستطراد وبالعرض
 وظاهر كلام الاشارات ان الجملة والمنفصلة والمنفصلة اقسام اولية للقضية

لانه قال طهنا فالتركيب الجبري ثلثة وكانه اعتباران القضية اما محلية او غير محلية
 وغير المحلية اما متصلة ومنفصلة كما يقال الحيوان اما ناطق او غير ناطق
 وغير الناطق اما صاهل ^{او غير صاهل} فالصاهل لا يخرج من ان يكون من الاقسام الاولى
 للحيوان لان غير الناطق ليس ماهية محصلة ^{تتكون} تقسيم الحيوان الى الصاهل
 وغيره بواسطة تقسيم اليها فالشرطية اما متصلة وهي التي حكم فيها بصدق
 قضية اول صدقها على تقدير صدق قضية اخرى سواء تحقق القضيةين
 ام لا وسواء كان ذلك على طريق الكزوم ام لا فان كان الحكم بالصدق
 فالقضية موجبة وان كان باللا صدق فسالبة واما منفصلة وهي التي حكم
 فيها بالثنائي بين القضيتين او بنفيه في الصدق والكذب جميعا وهي المتقدمة
 الحقيقية او في الصدق فقط وهي مانعة الجمع او في الكذب فقط وهي مانعة
 الخلو وكل منها موجبة ان كان الحكم فيها بالثنائي وسالبة ان كان بنفي
 الثنائي وجميع الاسامي منقولات عرفية الا ان المناسبة في الموجبات ظاهرة
 لما فيها من معنى الحمل والاتصال والانفصال ومنع الجمع ومنع الخلو وفي السلب
 بناء على التشبيه بالموجبات في الاطراف (قال الفصل الاول) اقول قدم للعلمية
 لكونها من الشرطية بمنزلة المفرد من المركب وانما يتحقق بثلثة اجزاء محكوم عليه
 ويسمى موضوعا لانه وضع للحكم عليه بشئ ومحكوم به ويسمى محمولا للحمله على
 الموضوع ونسبة بها يرتبط المحمول بالموضوع وهي الحكم بثبوت له او نفيه
 عنه فاذا اذنا فلقنا زيدا والكاتب والنسبة اى مفهوم كونه ثابتا له
 او غير ثابت لم تحصل القضية كما هو حال الشاكن والتوهمين فانهم يعقلون
 الطرفين والنسبة بينهما من غير حكم حتى اذا زال الشك واعتقد الذهن
 ان النسبة واقعة او ليست بواقعة اعنى ان المحمول ثابت للموضوع او ليس بثابت

حصلت القضية وهذا قال الشيخ بسبب مجموع معنى القضية معنى الموضوع والمحمول
 بل يحتاج الى اربعة قدال ذهن مع ذلك النسبة بين المعنيين بايجابا وسلب
 فالاجزاء في الحقيقة اربعة لكنه لم يتعرض للنسبة التي هي مورد الايجاب
 وانتسب لاندراجها تحت النسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع اعني الحكم وادرك
 ان النسبة واقعة اولية بواقعة ولهذا اقتصر وافي اللفاظ على ثلثة لان الاربعة
 البدائية على الحكم دالة على تلك النسبة واذ حصل الحكم حصل للطرف الذي
 حكم عليه صفة الموضوعية اعني كونه محكوما عليه ومسندا اليه وللطرف الذي
 حكم به صفة المحمولية اعني محكوما به ومسندا وكل من ذات الموضوع والمحمول متقدما
 على الحكم لكن وصفها متأخران والحكم لكونه الجزء والاخر مقدارا للقضية
 بالزمان ومتقدما عليها بالذات فظهر ان النسبة التي هي جزء القضية ليست هي
 موضوعية الموضوع ولا محمولية المحمول بل معنى التعارف ومن زعم ان الموضوعية
 مشبهة بقولنا كل ج ب ليست النسبة ب الى ج اي كون ج بحيث ينسب اليه
 وفيه نسبة ايجابية المتقدمة في الذهن على وضع القضية الداخلة
 هي في هذا تقديره بالموضوعية غير ما هو مفهومها الظاهر وتحقيقها ان النسبة
 بين الطرفين مر واحد قائم بالمجموع يقال لها باعتبار المحمول الاسناد اي كونه
 مسندا وباعتبار الموضوع الاسناد اليه اي كونه مسندا اليه فيتحقق التعاريف بين
 الاسناد والاسناد اليه بان الاول عبارة عن النسبة من حيث تعلقها بالمحمول والثاني
 من حيث تعلقها بالموضوع فنقول الامام في المختصر ان النسبة التي هي جزء القضية
 هي موضوعية الموضوع وهي رتبة المحمول خارجة عنها لا يناقض قوله في شرح الاشارات
 ان الرابطة غير نسبة المحمول الى الموضوع ولذلك كانت جهة القضية كيفية تلك
 النسبة كما توهم جميع المتأخرين نظرا الى ان نسبة المحمول صفة المحمول وهي المحمولية

اعني الاسناد وذلك لان نسبة المحول الى الموضوع صفة الموضوع اي كثره شوي
اليه المحول اعني الاسناد اليه كما ان المحول متصف بنسبته الى الموضوع كذلك
الموضوع متصف بنسبة المحول اليه ^{النسبة} اذا جعلنا ^{الشيء} في ذاته رتبة الصفه
في صفة الموضوع والآفة صفة المحول وهذا كما ان ^{الشيء} في ذاته رتبة الصفه
العقل صفة العقل على ما سبق فنذكر (قال واللفظ) ان اللفظ الدال على
النسبة الحكيمة يسمى رابطة لربطه المحول بالموضوع وزعموا ان اداة الدلالة
على معنى غير مستقل اعني النسبة المتوقفة على المناسبات كـ قد يكون في غالب
الاسم هو في قولنا زيد هو عالم وتسمى غير زمانية وقد يكون في قالب اسم كان في قولنا
كان زيد عالما وتسمى زمانية وفيه نظرون وجوه احدها انه لو كان توقف مفهوم
اللفظ على شيء موجبا لكون اللفظ اداة لكان جميع الاسماء الدالة على النسب والصفات
ادوات وثانيها انه لو كان لفظه كان رابطة لانعكس قولنا كل شيء كان شابا الى قولنا
بعض الشباب كان شيخا على ما هو مقتضى العكس ولما كان عكس هذه التسمية قولنا
بعض الكائن شابا شيخا علما ان لفظه كان داخل في المحول ليدل على تعيين الزمان
وثالثها ان لفظه هو في قولنا زيد هو عالم ضير عالم الى زعماء عنه وهو عند
اهل العربية مبتدأ ولادلالة على النسبة اصحابه وان ادرك ما يسمى ضمير الفاعل
والعماد فهو لا يكون في مثل زيد عالم زعماء برهان بوجه وانما ينبغي المحصر والتأكيد
للتحقق ان ما يدعى خبر لا يعتد ولا دلالة على النسبة اهملا ^{بهم} فيهم من جهة الربط
في لغة العرب هي الحركات الاربعة بل حركات الرفع والنصب والجر والاعراب
زيد عالم على سبيل التبدل بالحركة ان اية امرتهم من جهة الربط والاسناد ولذا
قولنا زيد عالم بالرفع فهم ذلك منه فآية بطله هي الحركة الاربعة لا غير وبالجملة
كذلك آية ^{هذه} من موضوعه في لغة العرب للربط بالآية في نفيها عن اللفظ

فضلا عن الحكماء المحققين وقد كنت متألما في حل هذا الاشكال وتفحصا عن حقيقة
 الحال في هذا المقال حتى وجدت في كتاب الالفاظ والحروف للفيلسوف المحقق ابي نصر
 الفارابي ما يدل على ان ليس مرادهم ان لفظة هو موضوع في لغة العرب
 للربط ولا انها مستعملة لذلك بل المراد ان الفلاسفة نقلوها الى ذلك
 قال لما انتقلت الفلسفة الى العرب واحتاجت الى سمة الذين يتكلمون بالعربية
 ويجعلون عبارتهم عن المعاني في الفلسفة والمنطق بيان العرب الى لفظ يقوم
 مقام هست في الفارسية واستين في اليونانية وهو الذي تدل على ربط الجمل
 بالموضوع ربطا غير زعماني ولم يحيد وا في العربية ان اول ركنها لفظ يقوم
 ذلك بخلاف الربط الزماني فان الكلم الوجودية ان كان ويكبر وسيكون تدل
 على ذلك التمسوا في لغة العرب لفظة يقولونها بذلك رتبة انهم مقام
 هست في الفارسية واستين في اليونانية فاخار بعضهم لفظة ركنها قد تستعمل
 كناية كما في قولنا هو يفعل وقد يستعمل في بعض الامكنة التي ليست فيها لفظة هست
 كما في قولنا هذا هو زيد وهذا هو شاعر فان لفظة هو بعيد جدا ان يكون قد استعمل
 هنا كناية فاستعملوا هو في العربية مكان هست في الفارسية لانهم استعملوه في
 كالانسانية من الانسان واخار بعضهم بدل لفظة هو الوجود وجعلوا مكانه
 الوجود مكان كان ويكون وسيكون وجد ويوجد وحيد ^{بمعنى} هذا كونه وتدبر
 ان كان لفظة هو مذكورا كما في قولنا زيد هو المسمى اسمية ثلاثية تكون زيدا
 ذات ثلاثة اجزاء ملفوظة وان كان محذوفا لثلاث ^{بمعنى} الذات اسمية
 القضية ثنائية للاقتصار على الجزئين والتقصير فيه بحسب القضية الحقيقية ان
 استعمال الرابطتين معا والزمانية فقط ^{بمعنى} اما واجب كون او منع كون ليس
 وانما قال في بعض اللغات كالعربية يجوز حذف الرابط في جميع النكات

وما يقال ان لغة العجم توجب ذكر الرابطة مطلقا اما بلفظ او بحركة فانما هو
 فيما اذا لم يكن المحمول كلمة مثل زيد آمد وآيد ولقد تفحصنا فوجدنا المحمول الكلمة فيما
 بلغنا من اللغات مستغنيا عن الرابطة على تقدير القوم والابتنه على النسبة واعلم ان ظاهر
 لا يشمل القضية التي محمولها فعل وهي التي تسميها النحاة جملة فعلية كقولنا
 قام زيد اللهم لا ان تجعل في تاويل زيد شخص لا القيام (قال وهذه النسبة
 اقوال النسبة التي اشتملت عليها الجملة ان كانت نسبة بها يصح ان يقال الموضوع
 محمول وهي النسبة الايقاعية المفهومة من قولنا هست فالفقضية موجبة وان
 كانت نسبة بها يصح ان يقال الموضوع ليس بمحمول وهي النسبة الانتزاعية
 المفهومة من قولنا نيت فالفقضية سالبة فالنسبة التي تفهم من قولنا
 الانسان حجر هي التي بها يصح ان يقال الموضوع محمول حيث يصح وان لم يصح ههنا
 بخصوصية المادة والتي في قولنا الانسان ليس بجيوان هي التي بها يصح ان يقال
 الموضوع ليس بمحمول وان لم يصح ههنا فهذا في غاية الوضوح وبه يندفع الاعتراض
 على تعريف الموجبة والسالبة بانه لا يشمل الكواذب (قال وموضوع الجملة) اقول
 ما مترك كان للجملة تقسيما باعتبار النسبة فقد سلا من مرجع الافادة ومناطق الاكتساب
 والباهة وهو الصادق والكاذب والموجب والسالب وهذا تقسيم لها باعتبار
 الموضوع ولو حط في اسامي الاقسام حالها وقع التقسيم باعتبارها فموضوع الجملة
 اما ان يكون جريا حقيقيا او كليا فان كان جريا حقيقيا سميت القضية شخصية
 ومخصوصة لكون موضوعها شخصا معينا مخصوصا لا محتملا لا اشتراك كقولنا
 زيد عالم وهذا كاتب وانا قاسم فان قيل ان اريد ان مدلول الموضوع في الذكر
 يكون شخصا فهذا كاتب وانا قاسم ليس كذلك لما مر من ان اسماء الامثارات
 والمضمرات موضوعات لمعان كلية وان اريد ان ما صدق عليه الموضوع من الذات

مكا
 المنطق
 مع

يكون شخصا قتل كل انسان حيوان كذلك لان كل فرد فهو شخص قلنا المراد انه
 يكون الموضوع بحيث يفهم منه شخص معين لا يحتمل الاشتراك كما يفهم من قولنا
 انا قاتم وهذا كاتب مثارنا به الى معين محسوب بخلاف كل انسان حيوان وان كان
 الموضوع كليا فاما ان يبين كمية افراد ما صدق عليه الحكم اي يبين ان الحكم
 على جميع افراد الموضوع او بعضها بلفظ يدل على ذلك ويسمى سورا ما خوذ من
 سور البلد المحيط به ولا يبين فان بين سميت القضية محصورة لحصر افراد الموضوع
 فيها بانها الكل والبعض وسورة لاشتمالها على الثور والمحصور اربعة اقسام
 لانها ما ان يبين فيها ان الحكم على جميع الافراد وهي الكلية او على بعضها وهي
 الجزئية وكل واحدة منها اما موجبة او سالبة وسور الموجبة الكلية لفظ كل
 الافراد على المجموع وسور السالبة الكلية لاشئ ولا واحد وسور الموجبة الجزئية
 بعض واحد وسور السالبة الجزئية ليس كل وليس بعض وبعض ليس وهذا على
 سبيل التمثيل واعتبار الاكثر لا على سبيل التعيين فان كل ما يفهم منه محقق من اللفظ
 ان الحكم على الكل والبعض فهو سور كلاهما الاستغراق والنكرة في سياق النفي والتويز
 تدل على الوحدة في الانيات ولفظ اثنان وثلاثة ونحو ذلك فما يفهم منه الكلية والبعضية
 ورفقوا بين ليس كل وليس بعض وبعض ليس بان ليس كل مفهومه المطابق لرفع الايجاب
 الكلي لان كل حيوان انسان ايجاب كل وليس رفع له ويلزمه السلب الجزئي اعني النفي
 عن البعض سواء كان مع الثبوت للبعض او بدونه لان الحكم اذا كان لم يثبت لكل فرد
 فذلك اما ان لا يثبت لفرد اصلا او يثبت لفرد وينبغي عن فرد وعلى التقديرين يتحقق
 السلب عن البعض وهو السلب الجزئي وليس بعض وبعض ليس مفهومهما المطابق
 هو السلب الجزئي لان معناهما سلب المجموع عن بعض افراد الموضوع ويلزمها
 رفع الايجاب الكلي لانه اذا انتفى عن البعض لم يكن ثابتا لكل فرد بالضرورة

وتقتل ان يقول كما ان ليس كل صريح في رفع الايجاب الكلي فكذلك ليس بعض صريح
 في رفع الايجاب والسلب الجزئي لازم في التصورتين والتحقيق انها اذا اعتبرا
 بالقياس الى الشخصية التي بعدهما فالاول رفع الايجاب الكلي والثاني رفع
 الايجاب الجزئي واذ اعتبرنا بالنسبة الى المحمول فالاول سلب كلي لدلالة على ان
 المحمول مسلوب عن كل فرد والثاني سلب جزئي فلما كان الاول على تقدير جزئيا
 وعلى تقدير كليا جعل للجزئي اخذا بالميتقن المقطوع به وتركنا للحتمل المشكوك
 والفرق بين ليس بعض وبعض ليس ان ليس بعض قد يستعمل للسلب الكلي كما في قولنا
 ليس بعض من الانسا في البحر او قمره نكرة في سياق النفي بخلاف بعض ليس فان لم
 في سياق النفي وبعض ليس يذكر للايجاب العدد ولي كما في قولنا بعض الحيوان
 هو ليس بانسان بتقديم الرابطة على حرف السلب بخلاف ليس بعض فان
 حرف السلب مقدم قطعا فيكون مبالا قطعيا اذ لا يصح مثله للموضوع العدولي
 حتى لا يكون المحمول مساويا عن الموضوع العددولي (قال وان لم يبين) اقول
 القدا وثلثا فقه القضية وقالوا الجملة ان كان جزئيا شخصية وان كان كليا
 فان بين الكمية محصورة والافهملة واورد عليهم ان مثل قولنا الانسا نوع
 والحيوان بنس ونحو ذلك مما جعل الموضوع نفس الطبيعة اعني الماهية لا بشرط
 خارج عن النسبة واجب بوجوه الاول انها داخلة في الشخصية لان نفس الماهية
 من حيث انها صورة حاصلة في عقل جزئي شخصي ورد بان الحكم في هذا ليس من حيث
 انها صورة شخصية وجميع المحصورات ايضا بهذا الاعتبار موضوعها شخص
 الثاني انها داخلة في المهلة من حيث انه حكم كل اهل بيئ الكمية ورد بانهم جعلوا
 المهلة في قوة الجزئية وهذا لا يصدق جزئية اذ ليس بعض من افراد الانسا
 نوعا الثالث المراد تقسيم القضية المعبرة في العلوم ومثل هذه القضايا

خارجة عن ذلك والمخصوصة انما وقع البحث عنها لا بالذات بل من جهة انها
تشارك الكلية فان الحكم فيها على الافراد ولا يمتنعوا ايضا من صنف فعد
الشاخرون الى ترتيب القسمة وقالوا ان كان الموضوع جزئيا فثبته وان كان
كلها فاذ بين كية الافراد فثبته واما فان لم يصح لان يصدق كلية وجزئية
بان لا يكون الحكم على ما هو عليه من مفهوم الموضوع من الافراد بل على نفس
الطبيعة اما مطلقا كقولنا الانسان مقوم والحيوان مقوم واما مقيدة
بالعموم كقولنا الحيوان من حيث انه عام جنس والانسان من حيث انه عام نوع
الى غير ذلك سميت القسمة طبيعية وان صلت لذلك بان يكون الحكم على الافراد
سميت بسيطة لاسيما ببيان كية الافراد مع احتمالها لذلك والمراد انه يصلح لذلك
من غير نظر الى خصوصية المادة بل من حيث ان الحكم على ما مر صدق عليه من الافراد
حتى ان قولنا الحيوان انسان ملة وان لم يصح لان يصدق كلية في نفس الامر
والملة في قوة الجزئية بمعنى تلازمها في الصدق وسوظ (قال البحث الثاني)
اقول وضع البحث لتبقيق المحصورات واهله لاذنجر تقسيمها الى الحقيقية والخارجية وتفسير
ليس بتحقيقها بل لابتداء ولا من تلحين معنى كج ب ثم تقسيمه ثم قياس البواقي عليه فتقول
اذا قلنا كل ج ب فغذاء كل واحد واحد من اذاج لا الكل المجموع ولا تغني ج ما هو
حقيقة ج او ما هو موصوف ب بل ما هو صدق عليه ج سواء كان تمام حقيقة
كقولنا كل انسان حيوان او دابة كقولنا كل ناطق حيوان او خارجا عنه كقولنا
كل ضاحك حيوان والام ينطبق انقضية على جميع المواد ولم ينظر الاستاج في اكثر
القضايا فذات ج ليس بذات الموضوع ومفهوم ج وضعه وعنوانه فهناك ذات
الموضوع وعقد الوضع اى تصافه بعنوان والمحمول وعقد الحمل اى تصافه
بالمحمول اما ذات الموضوع لنفسه ج مثلا ما صدق عليه ج من الجزئيات المنقصة

ان كان ج نوعا او فصلا او خاصية والجزئيات شخصية والنوعية ان كان جنسا
 او فصل جنسا وعرضا عاما لان هذا هو المفهوم بحسب العرف واللغة
 فخرج مستخرج اى مفهوم المطابق لانه لا يصدق عليه لعدم الثغائر ولو لم يفسر
 من الجزئيات المذكورة وخرج ايضا المساوى بـج والا عم منه حتى اذا قلنا كل انسان
 حيوان لم يدخل فيه مفهوم الناطق اذ ليس هو بحيوان وانما الحيوان ما قبل عليه
 الناطق وحيث اردنا بالجزئيات جزئيات ذات ج خرج جزئيات مفهوم اعنى
 حصصه العارضة للأفراد حتى لا يدخل في كل ضاحك مفهوم الضاحك
 العارض لزيد والضاحك العارض لعمرو والى غير ذلك مما هو من جزئيات
 العارض دون المعروض ^{اعنى الاشياء} وهذا انما هو فى القضية المستعملة فى العلوم الحقيقية
 فقل قولنا كل نوع كذا وكل كل كذا ما يكون الموضوع بحيث لا يصدق على الاشياء
 يكون خارجا عن ذلك واما اتصاف الذات بالعنوان فالمعبر فى كل ج مثلا ما كان
 صدق ج عليه نفس الامر لا يجرى العرض حتى لا سيدخل الجرح فى كل انسانا مثلا الا ان
 الفارابى اكتفى بهذا الامكان وحيث وجد الشيخ مخالفا للعرف زاد فيه قيد
 آخر وهو ان يكون اتصافه بـج بالفعل لكن لا بحسب الخارج بل بان يفرض العقل
 متصفا به بالفعل على ما طرح به الشيخ فالفرق بين المذهبين انما هو مجرد الاعتبار
 مثلا اذا قلنا كل ابيض كذا دخل فيه الزنجى عند الفارابى وبشرط ان يفرض العقل
 ابيض بالفعل عند الشيخ واما ما قيل انه يرد على الفارابى كذب كل انسانا حيوان
 بالضرورة لان النطفة مما يمكن ان يكون انسانا وليس بحيوان بالضرورة فليس
 بشئ لان مراده بالامكان ما يقابل الامتناع والانسان لا يمكن صدق على النطفة
 اصلا والمعتصم انما فهم الامكان بمعنى القوة المقابل للفعل واما المحمولى فتعنى
 بـب مفهوم لا ذاته لان ذاته اما مغايرة لذات الموضوع فيمتنع الحمل ضرورة

امتناع صدق الذات على ذلك وأما متحد به فيلزم أن لا يصدق ممكنة خاصة
 أصلا بل لا يكون القضية فائدة الا مثل ما يفهم من أجزاء الالفاظ المترادفة
 بعضها على بعض وفيه نظر وأما مغايرة المفهومين فلا يقتضي امتناع الحمل
 اذ لا امتناع في صدق الامور المتغايرة بحسب المفهوم على ذات ^{بعض} كما يصدق
 على زيد انه انسان وكاتب وضاحا كما الى غير ذلك واتضاف ذات بمفهوم المحمول
 يكون بجهات مختلفة على ما ينبغي ولكن يجبان يكون صدق على الذات صدق
 الكل على الجزئيات لانه المفهوم بحسب العرف فلا يصدق مثل قولنا بعض النوع
 انسا وهذا على تقدير صحته يبطل التشبهة التي اوردت على اخراج المسمى عن الموضوع
 من انه يبطل ثلاث قواعد الاولى ان الحكم الموجبة الجزئية الثانية انعكاس السالبة
 الكلية كقفسها الثالثة اشراج الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية في الشكل الاول
 لانه يصدق بعض النوع انسا ولا يصدق بعض الانسان نوع اذ لا شئ من افراد الانسا
 بنوع وايضا يصدق لا شئ من الانسان بنوع لما ذكر ولا يصدق لا شئ من النوع
 بانسان وايضا يصدق بعض النوع انسان ولا شئ من الانسان بنوع مع كذب
 النتيجة ثم قولنا كل ج ب بعد تحقيق ما ذكرنا يعتبر تارة بحسب الحقيقة ومعناه
 كل ما لو وجد كان ج من افراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ب فان لم
 يكن للموضوع وجود يحقق فالحكم على الافراد المقدرة الوجود فان كان فالحكم
 لا يقتصر على الموجودات المحققة بل يعلم المقدرات ايضا وليست هذه شرطية على ما
 توهم بل هيية وقع الشرط جزأ لكل من طرفيها اى كل ما له الحيثية الاولى فله
 الحيثية الثانية وما وقع في بعض النسخ كل ما لو وجد وكان ج بالواو فهو ^{ظاهر} مشهور
 وقيدا لافراد بالممكنة لما يلزم امتناع صدق الكلية ايجابا باعتبار فرض فرد
 مقيد بنقيض المحمول وسلبا باعتبار فرض فرد مقيد بعين المحمول مثلا اذا قلنا

كل ج ب فالجيم الذي ليس ب وان كان متمتعا لا يصح حمل الب عليه ايجابا
فلا يصدق الكلية واذا قلنا لا شيء من ج ب فالجيم الذي هو ب وان كان
متمتعا فهو بحيث لا يصح سلبا لبا عنه فلا يصدق الكلية لكن بعد التقييد بالامتناع
لا يرد ذلك لجوازا ان يكون ذلك من افراد الممتنعة * ولقائل ان يقول
بعد ما اريد ب ما يمكن ان يصدق عليه ب في نفس الامر وفرضه العقل
كذلك لا حاجة الى التقييد وايضا لان امتناع صدق المحمول على الفرد المقيّد
بنقيضه ولا امتناع سلب المقيّد بعينه وانما يلزم لو لم يكن ذلك التقدير محال
ثم قولهم لو صدق لكان كذا يحتمل الاتصال الزوي والاتصافي واورد
عليه انه لا يقيح فرق بين المطلقة والدائمة ولا يصدق لا دائمة اصلا
لانه حكم على ذات الموضوع بان ج وب ما دام موجودا وهو معنى الدوام
ولا يخفى انه انما يرد اذا اخذ الاتصال كلياً والمص قد فسر الاتصال
باللزوم محققا وبما حبا لكشف حيث قال ان كل ما هو ملزوم ج فهو
ملزوم ب فصار الفساد اكثر لانه لزم انحصار القضايا في الاخص من
الضرورة وهو الضرورية التي تكون وصف الموضوع ايضا ضروريا
للذات اذ لا معنى للضرورة الا اللزوم اى امتناع الانفكاك وان ارد
باللزوم اعم من الجزئي والكلي لم يبق فرق بين المطلقة والمنتشرة
لثبوت الضرورة في الجملة ولم يصدق الممكنة الخاصة اصلا ويمكن
ان يجاب بان مرادهم ان كل ما هو ملزوم لصدق ج عليه فهو ملزوم لصدق
ب عليه سواء كان ذلك الصدق بالضرورة او بالدوام او غير ذلك وحيث
لا يرد شيء من الاشكالات وقارة بحسب الخارج فمعناه ان كل ما هو متوقف
الخارج فهو ب في الخارج اعني الخارج عن الاشياء وقوى الادراك

سواء كانا قاصرين في حال الحكم او قبله او بعده حتى يصدق كل ناسم
مستفيض وان لم يكن اتصافه بالناسم حال ثبوت النقطة له والمراد
بالحكم ههنا ثبوت المحمول للموضوع او انتفاءه عنه لاحكم العقل بذلك
لان هذا الكلام انما هو لدفع توهم ظن ان الذات بحسب اتصافه بوصف
الموضوع حال اتصافه بالمحمول وهو الذي تسميه القوم حال اعتبار الحكم
والا ففي حال حكم العقل لا يجب وجود الموضوع في الخارج فضلا عن اتصافه
بالعنوان لصدق قولنا زيد موجود اسرا وغدا وانما قال يعتبر نارة كذا
وتارة كذا ولم يقل اما حقيقية واما خارجية لان هنا قضايا خارجية
عن التسميم غير متميزة في الوجود الحكيم وهي التي موضوعها منفع او معدة
لمصلحة يمتد بها الاستيلاء اخذنا محمولها مانفة للوجود كالحكم بالامتناع
وانهم ويسمى ذهنيات كقولنا شريك الباري فهو ممنوع في الخارج اي
يصدق عليه في الذهن انه ممنوع في الخارج والشيخ اعتبر القضية مفهوما
واسما لا يمتد به الوجود وهو ان معنى كل ج ب كل ما لو وجد في الذهن
او في الخارج محتمقا او معذرا وفرض العقل ج بالفعل فهو ب
قالوا الفرق اقول الحكم في الحقيقة على الافراد المحققة والمقدرة وفي
الخارجية على الحقيقة فقط ولا يجوز ان يكون الافراد المقدرة بخلافها
مثلا اذا لم يوجد في الخارج مربع صدق قولنا كل مربع شكل حقيقي لان
كل ما لو وجد كان نوعا فهو بحيث لو وجد كان شكلا ولا يصدق خارجية
لان المقدرة ان ليس في الخارج شيء يصدق عليه المربع اصلا وازاللق الاشكال
في المربع في الخارج صدق كل شكل مربع خارجية ولا يصدق حقيقة
وهو ناطق وقادير بل قولنا كل انسان حيوان فبين المربعين التكليتين

عموم من وجه وأما الجزئيان فالحقيقية اعم من الخارجية مطلقا لان
الحكم على بعض الافراد الحقيقية من غير عكس لجواز ان لا يوجد فرد خارج
اولا يثبت له المجهول وأما السالبان اكلبيان فالخارجية اعم لان
نقيض الاخصى اعم من نقيض الاعم وبين الجزئيين مباعدة جزئية كما هو
حكم نقيض العموم من وجه والنسبة بين المختلطات ايضا لا ينحفي على
المسائل وعلى ما ذكرنا من تحقيق الموجبة الكلية واعتبارها تارة بحسب
الحقيقة وتارة بحسب الخارج يقاس بقا في المحصورات اعني الموجبة الجزئية
والسالبين حتى يؤخذ لو وجد بعرض ج ب تارة بمعنى بعض ما لو وجد
كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ب وتارة بمعنى ما
صدق عليه ج في الخارج فهو ب ويؤخذ لاشي من ج ب تارة بمعنى لاشي
ما لو وجد كان ج من الممكنات فهو بحيث لو وجد كان ب وتارة بمعنى لاشي
ما يصدق عليه في الخارج ب في الخارج وكذا الجزئية السالبة فالحكم في
السالبة ايضا ليس الا على موجود محققا ومقدرا كما في الموجبة الا ان هذا
لا يتوقف على وجوده بخلاف الموجبة مثلا اذا قلنا كل ج محققا او مقدرا
ب فهو يفتقر الى ثبوت ج محققا او مقدرا وصدق ب عليه سالبة
فاذا رققنا ذلك وقلنا ليس كل ج ب فليس معناه الاسلب ب شرج
محققا او مقدرا الا ان ذلك يكون تارة بانتفاء ج محققا او مقدرا
وتارة بثبوته مع عدم ثبوت ب له وكذا لاشي من ج ب وهذا
معنى اقتضاء الايجاب وجود الموضوع بخلاف السلب ومعنى كون
موضوع السالبة اعم وان السالبة يقتضي وجود الموضوع حال الحكم
لاحاز اعتبار الحكم وبهذا يندفع ما قيل انه لا تناقض بين

الموجبة السككية والسالبة الجزئية لجواز اجتماعها على النصف
 بان يكون المحمول ثابتا لجميع الافراد المتمكنة للمحققة والمقدرة
 وسلوبا عن بعض الافراد الذي هو معدوم تحقيقا او تقديرا
 قال البحث الثالث اقول ان كان حرف السلب جزوا
 من الموضوع فقط او من المحمول فقط او منهما
 جميعا سميت القضية معدولة الاولى معدولة الموضوع كقولنا اللانامى لا يجراد
 والثانية معدولة المحمول كقولنا الجراد لا عالم والثالث معدولة الطرفين
 كقولنا اللانامى لا عالم بان يؤخذ الموضوع من المثال الاول والمحمول الاول من
 المثال الثاني فلهذا ترك هذا المثال وجه تسميتها معدولة انها مشتقة على
 عدل به عن موضوعه الاصلى لان حرف السلب في الاصل وضع لسلب الحكم
 ورفع فاذ حصل مع غيره اعنى الشئ الذي جعل حرف السلب معه موضوعا
 او محمولا بمنزلة شئ واحد ثبت له شئ كما في الموجبة المعدولة الموضوع عاويثت
 هو شئ كما في الموجبة المعدولة المحمول او سلب عنه شئ كما في السالبة المعدولة
 الموضوع او ينسب عنه شئ ^{ككتمان} السالبة المعدولة
 المحمول فقد عدل به اعنى بحرف السلب عن موضوعه الاصلى ولان الاصل في التغير
 عن الاطراف هو الامور الثبوتية لان الوجود هو السابق والسلب مضاف اليه
 ففي التعبير عن طرف القضية بالسلب عدول عن الاصل والآى وان لم يجعل
 حرف السلب جزا من كليهما سميت الموجبة ^{من المقتوع او من المنجود} محصلة لعدم اعتبار العدم فيها
 والسالبة بسيطة لانها لا تشملها على حرف السلب واحد بسيطة بالنسبة
 الى السالبة المعدولة الشتملة على حرف السلب اكثر من واحد فقد يطلق
 ان اللانامى لا عالم معدولة موجبة كانت او سالبة لمحتمل طرفيها فجرد
 الاشتغال عن حرف السلب لا يقتضى كون القضية سالبة بل العبرة بالنسبة

فان كانت ثبوتية فالقضية موجبة فان كانت سلبية فسالبة سواء كانت
 ايجابية او سلبية وفي تمثيل السالبة المحصلة الطرفين بقولنا
 لا شيء من الشيء ليساكن اشارة الى ان المراد بعدمية الاطراف ههنا ان يكون
 عرف السلب بشي من جهة لا ان يكون العدم معتبرا في مفهومه فان السكون
 عدم الحركة مع انه ليس من العدم بل في شئ فمثل قولنا زيد لا معدوم يكون
 معدوما (قوله بالسالبة البسيطة) اعني اذا كان العدم في جانب
 الموضوع فالفرق بينهما وبين السالبة اذا استورد ان نذكر مر على حرف السلب
 فوجبة والسالبة فان لم يكن اسودية ثابته اقترن بالوضع مثل ما واني
 ونحو ذلك لئلا نلزم ما ليس بشي في الموضوع ^{او انه ليس بشي} حاد في نسبة والآ فالفرق ^{نسبة} بالاول
 ولم يثبت المراد ذلك لان العدم في الموضوع مما لا اثر له في انه في المراد
 بالثبوتية ما هو عليه واما في سلبه ^{بالبطلان} وبلفظ الايجاب ^{بالبطلان} فانه
 المنع ^{بالبطلان} في باب السلب ثانيا اعتبر العدم في جانب المحمول فيقيد فهو لا يتغير
 الا بالسالبة البسيطة لان حرف السلب فيها واحد كما في السالبة البسيطة وغيرها
 مما لا عدول في موضوعه اما ان يستعمل على حرف السلب كالوجه المتصلة
 الطرفين واما ان يستعمل على حرف السلب كما في السالبة المعدولة والمجمل واما
 كان فلا التباس فلهذا اقتصر المصنف على بيان الفرق بين السالبة المحصلة
 والموجبة المعدولة والمجمل والفرق بينهما من جهة المفهوم والاشارة واللفظ اما
 موجبة المفهوم فقد تقدم وهو ان الحكم في الموجبة بالايقاع والسالبة بالانتزاع
 واما وجه الملاحة فهو ان السالبة البسيطة اهم من الموجبة المعدولة يعني ان كل مادة
 معدولة منها الموجبة معدولة وفيها السالبة البسيطة لانه اذا ثبت الايجاب
 في سلبه سلبا انما هو ضرورة من غير كسر اذ ان لا يكون في الموضوع وجود محقق

او مقدار يصدر قاله دوز الموحية فيصديق ليس شريكا لباري بصير
 ولا يصدر في شريك لباري لا بصير لانا لا يحجب لا يصدر في الا على موضوع محقق
 الوجود كما في الخارجية او مقدار الوجود كما في الحقيقة لانا الشئ وما لم يثبت غير
 والنتيجة يصدر في حيث لا وجود للموضوع لانه رفع الایجاب وكما ان الایجاب يرتفع
 بتبعية الشيء المحرك للموضوع يرتفع بعدم تحقق الموضوع لانه مشروط بان
 يحقق الموضوع وثبت له المحمول وقوله محقق او مقدار اشارة الى ان الایجاب
 لا يثبت معنى وجود الموضوع محققا بل هو مختص بالخارجية والى انه يكفي مطلق الموضوع
 هذا كان اوجارحيا لان السلب ايضا يقتضي ذلك اذ لا فرق في وجوب ظهور
 الموضوع بين الموجبة والسالبة فان كانت اقتضاء الموجبة وجود الموضوع هل هو
 مختص باعتبار الحقيقة والخارجية اربح على مذهب من يعتبر القضية معترضا
 واحد منطبقا على جميع المواد قلنا ^{على ما اعتبر السلب} لا بل انما مختص بالحقيقة والخارجية
 المعتبرين في العالم اذ انهما ذات لا سيما التي هي محوئها عناية بوجود لا تقتصر
 الا بتصور الموضوع حال الحكم كما في التساؤل من غير فرق كقولنا شريك لباري يمنع
 واجتماع النقيضين محال ونحو ذلك وانقول بانها سلب يمنع اذ الحكم انما هو في
 نفسه وقيل ان الوجود المشترك بينهما هو الوجود في اذهن حال الحكم ثم الموجبة
 تنفي وجود الموضوع حال اعتبار الحكم من السالبة لانا اذا احتاج ب فهو متعلق
 بالشئ بوجه عند ثبوت بانه الا يرى اذ قلنا الله تعالى موجودا اذ لا وابدأ
 فوجوده في اذهن لا ينافي الحكم انما هو في حال لا يتعارض وجوده لا بل ثبوت المحمول
 انما يبدى بخلافه فليس بانه لا يحتاج الى وجوده عند ثبوت بانه
 وآية ما تصور الموضوع لا يقتضي الوجود في اذهن على سبيل الاجمال
 فانا اذا قلنا كل ج ب فالحكم على افراد ج من الا الى الا يد فظا هراها ليست

في الذهن الا من حيث انها خارج وهذا كاف في السالبة دون الموجبة فانه لا بد
 منها من وجودها على التفصيل ليثبت لها الاحكام وفي نظر لانا لانم ان كل موجبة
 كذلك اذ الذهنيات لا سيما التي يحتملها منافية للوجود لا تقتصر الى وجود الموضوع
 حال اعتبار الحكم بل لا يصح وجوده في تلك الحال ولا الى وجوده في تلك الحال ولا
 الى وجوده على سبيل التفصيل فاقول بان الموجبة يفتقر الى وجود الموضوع
 غير الحصول في الذهن حال الحكم بخلاف السالبة انما يصح في الحقيقة والحاجة
 دون المفهوم العام المنطبق ثم الفرق المذكور بين السالبة البسيطة والموجبة
 المعدولة انما على تقدير ان لا يتحقق وجود الموضوع واما عند تحققه فها متلازمة
 في الصدق لانج الموجود اذا كان بسلوبها عنه كان الالباء صادقا عليه
 وبالعكس واما الفرق من جهة اللفظ ففي غير لغة العرب ظاهرا لان رابطة
 الايجاب غير رابطة السلب مثل هست ونست واما في لغة العرب فعلى قول من
 يجعل الرابطة هي الحركات الاعرابية يعرف الفرق من قوانين العربية وعلى قول
 من يجعلها لفظة هو على ما ذكره القوم فالفرق ان القضية ان كانت ثلاثية
 فان تقدمت الرابطة على حرف السلب فمعدولة لان شان الرابطة ربط ما بعدها بما
 قبلها فربط حرف السلب مع بعدها بالموضوع وهو ايجاب وان تأخر فالسالبة لان شان حرف
 السلب رفع ما بعدها عما قبلها ورفع الربط سلب وان كانت ثنائية فالفرق بان يربط
 ربط السلب فيكون موجبة او سلبا الربط فيكون سالبة يعني ان الفرق اللفظي ح
 ساقطة لان هذا فرق لفظي او بان يصطلح على تخصيص بعض الالفاظ بالسلب البسيط
 وبعضها بالايجاب العدولي كما يقال زيد ليس كاتا في السالبة وزيد لا كاتا وغير
 كاتب في الموجبة قال البحث الرابع اقول بالنسبة المحمول الى الموضوع
 ايجابية كانت او سلبية من كيفية مثل الضرورة واللا ضرورة والدوام

والادوام يعني ان ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه قد يكون ضروريا
وقد يكون لازمويا وباعتبار آخر قد يكون دائما وقد يكون لادائما
لا يقال ان اريد مفهوم الضرورة واللا ضرورة والادوام واللا دوام
فهناجا تاخر مثل الاطلاق والفعل والوقتي والوصفي وان اريد
ما صدق عليه مفهوم الضرورة واللا ضرورة فلا حاجة الى ذكر الادوام
واللا دوام لان دراجتها في احد النقيضين من الضرورة واللا ضرورة
لانا نقول المراد الاول وما ذكر من الضرورة والادوام وتقيضا تشبيل
لا حصر لجميع الجهات ولما كان للشيء وجود في الاعيان ووجود في الازمان
ووجود في العبارة فكيفية نسبة القضية ان كانت هي المختصة في نفس الامر
يسمى مادة القضية وعصرها وان كانت هي المرسمة في العقل والمذكورة
في العبارة يسمى جهة القضية ولما لم يجب مطابقة ما في الذهن والعبارة
لما في نفس الامر جاز ان لا يكون الجهة مطابقة للمادة كما اذا تعقنا ان
نسبة الحيوان الى الانسان بالامكان وقلنا كل انسان حيوان بالامكان
فجهة القضية هو الامكان لانه المتعقل في الذهن والمذكور في العبارة
ومادة القضية هي الضرورة لانها كيفية نسبة الحيوان الى الانسان في نفس
الامر فالجهة قد يخالفها المادة لكن لا يكون ذلك الا في القضية الكاذبة
فان قلت المادة هي الكيفية الثابتة في نفس الامر والجهة هي اللفظ الدال
عليها اي على الكيفية الثابتة في نفس الامر المسمى بالمادة وحكم العقل
بها للجهة ليست الا اللفظ الذي مفهومه مادة القضية او اعتقادنا
ان نسبة القضية انما هي متكيفة بكيفية التي هي مادة القضية وهذا
غير المطابقة فاذا قلنا الانسان حيوان بالامكان فالامكان ليس جهة

اذ لا يصدق عليه انه اللفظ الدال على الكيفية الثابتة في نفس الامر لا راي هو
 هي الضرورة قلت ظاهر العبارة مشربا ذكرت لكن المراد بالجهة هي
 اللفظ الذي يفهم منه ان الكيفية الثابتة في نفس الامر هي في نفس
 كان حقا او باطلا اذ مدلول اللفظ لا يجب ان يكون حقا زائعا او مقصودا
 الامر مثلا قولنا كل انسان حيوان بالامكان يفهم منه ان كيفية تلك
 النسبة في نفس الامر هي الامكان لكن ليس الامر كذلك فالضيق في قوله
 اللفظ الدال عليها عائد الى مطلق الكيفية الثابتة في نفس الامر سواء كان
 بحسب الواقع ويسمى مادة او بحسب الفهم فقط لا الى الكيفية الثابتة التي
 هي المادة وكذا الكلام في حكم العقل بها فافهم فهذا منشأ النزاع في
 انه هل يصح عدم مطابقة الجهة للمادة ام لا هذا على راي المتأخرين ولما
 اصطلاح القدماء والمادة هي كيفية النسبة الايجابية بالوجوب والامكان
 او الاستناع والجهة هي اللفظ الدال على ما اعتبره المعبر كقيمة لتلك النسبة
 سواء كانت هي عين المادة او اعم منها او احصا ومباينا فالجهة على هذا
 قد يقال للمادة في القضية ايضا كقولنا الانسان حيوان بالامكان العام
 فالمادة هي الوجوب والجهة اراعم منه ولما كان اصطلاح القدماء غير واف
 بقضاء قيل القضايا عدل عنه المتأخرون قال القضاة الموجهة
 اقوال الموجهة هي التي ذكرت فيها الجهة وتسمى متنوعة وزبانية
 لكن بها ذات اربع اجزاء فالوضع الطبيعي اذ يقال ان السورة من نوع
 والرابطة المحو والجهة الرابعة وحرف السبب المحو في الثانية والرابطة في
 الثلاثية والجهة في الرابعة والقيمة ظاهرة وتكون التوجهات باعتبار اخذ
 الضرورة اذلية وذاتية ووصفية ووقعية معينة او غير معينة واخذ بالقياس

ازليا وذاتيا ووصفيا واخذ الثبوت بالفعل مطلقا وفي وقت واعتبار تركيب
 هذه الامور وتقييد بعضها بنقائض البعض ما يمكن واعتبار الامكان في مقابلة
 كل ضرورة لكن القضايا التي جرت العادة بالبحث عنها بان يحفظ مفهوماتها
 وينو النسب عنها وعزا حكمها بان يبينوا نقايعها وعكوسها ثلثة عشرت
 منها بسيط ونفني بالبسيط ما يكون حقيقيا ليجابا فتهبط كقولنا كل انسان حيوانا
 بالضرورة او سلبا فقط كقولنا لا شيء من الانسان يجح بالضرورة وسبع مركبات
 ونفني بالمركبة ما يكون حقيقيا مركبة من الاليجاب وانسلبا ما باعتبار اللفظ
 كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما ولا شيء من الانسان بضاحك بالفعل
 واما باعتبار دلالة الجهة كقولنا كل انسان كاتب بالانكسار الخاسر فانه في معنى كل انسان
 كاتب لا بالضرورة ولما كانت القضية الحكيم مستلزما لغيره من غير ممكن وكانت
 معها يتحقق القضية بالفعل وكانت هي مناط الصدق في جهة سببها حقيقة
 القضية والعبرة بالجزء الاول من المركبة فان كانت ايجابية سميت القضية موجبة وان كانت
 سلبا سميت سالبة اما البساطة فالاولى منها الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها
 بضرورة ثبوت المحمول للموضوع اعني الموجبة او بضرورة سلب المحمول للموضوع السالبة مادام
 ذات الموضوع موجودة وفيه اشارة الى ان الضرورية المطلقة هي الذاتية على ان النفا
 لا لازلية على ما في الاشارات فان قيل فالضرورة بهيئة انفسية فيمكن ان تكون
 اذا كان محمولا للوجود كقولنا كل انسان موجود باذنه كان في غير ضرورة
 الثبوت للموضوع مادام ذات الموضوع موجودا فثبت ان ضرورة سلب الموضوع
 للموضوع في جميع اوقات وجود الذات بالشيء وجود الذات في سببها
 والذات في سببها بالثبوت في سببها بالثبوت في سببها بالثبوت في سببها
 وان كانت السالبة لانه في موضوع في سببها بالثبوت في سببها بالثبوت في سببها

معتبر في السالبة البتة بمعنى ان الحكم فيها بسبب المحمول عن الافراد الموجودة للموضوع
لكن صدقها لا يتوقف على وجود الافراد وقد مر تحقيق ذلك والدائمة اعم من الضرورة
لان مفهوم الضرورية الذاتية استحالة انفكاك النسبة الايجابية والسلبية
في جميع اوقات وجود الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة لجميع اوقات وجود
الموضوع وما يتبع انفكاكه عن الشيء في جميع اوقاته يكون ثابتا له في جميع الاوقات
من غير عكس لجواز ان يمكن انفكاكه ولا ينفك اصلا بل يدوم وهذا بالنظر الى الامتناع
انفكاكه لا يكون معلوما والآقا لا دوام في الكلمات لا ينفك عن الضرورة لان ثبوت
الشيء للشيء لا بد له من علة وعند وجود العلة يتبع انتفاء المعلول فاما يكون دائما
يكون علة دائمة فيكون ضروريا والمراد بالضرورة استحالة الانفكاك سواء كان
بالنظر الى ذات الموضوع او امر مباين له الثالثة المشروطة العامة وهي المحكوم فيها
بضرورة النسبة باعتبار وصف الموضوع وسميت مشروطة لذلك وعمامة لكونها
اعم من المشروطة الخاصة على ما سيحكي ويطلق على ثلثة معاني الاول الضرورة لاجل
الوصف اي يكون منشأ الضرورة نفس الوصف كقولنا كل متعجب ضاحك بالضرورة
مادام متعجبا والثاني في الضرورة بشرط الوصف اي يكون للوصف مدخل في الضرورة
كقولنا كل كاتب متحرك الاصابيح ^{بالضرورة} حار اركانبا وهو اعم من الاول لان الوصف اذا كان
منشأ الضرورة كان له دخل فيها بخلاف العكس فانه يصدق في الذهن الحار يصف
الحار ذائب بالضرورة مادام حارا اي بشرط الحرارة ولا يصدق لاجل الحرارة لان
ذات الذهن لو لم يكن له دخل في الذوبان فكانت الحرارة كافية لكان الحجر الحار ذائبا
وفيه نظر والثالث الضرورة مادام الوصف اعني ضرورة
نسبة المحمول الى الموضوع في جميع اوقات انصاف الموضوع بالوصف

كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مادام كاتباً وزعم انصرافها عن اسم من الثانية
 لان الضرورية بشرط الوصف ضرورية في جميع الاوقات من غير عكس يجوز
 ان لا يكون للوصف مدخل في الضرورة كما في ثبوت الانسان للكاتب فانه
 يصدق مادام الوصف ولا يصدق بشرط الوصف والشايع منع كون
 الضرورة بشرط الوصف مستلزماً للضرورة مادام الوصف فانه يجوز ان
 يكون الوصف مفارقاً لغير ضروري فيصح الضروري بشرطه ولا يصح
 في وقته كقولنا كل كاتب مستحرك الاصابع ^{مادام كاتباً} فانه ضروري بشرط الكتابة
 وليس بضروري في وقت الكتابة التي هي شرط الضرورية ليست ضرورية
 لذات الكاتب كيف يكون التحرك التابع لها ضرورياً بل بينهما عموم ^{وجوه}
 لتصادقها في مادة الضرورة الذاتية اذا كان العنوان نفس الذات
 كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة مادام انساناً والمشروطة العامة
 اعني بشرط الوصف من الذاتيين اعني الضرورة والدائمة من وجه لصدقها
 في مثل كل انسان حيوان ولصدق الدائمتين فكيف يكون التحرك التابع لها
 ضرورياً بل بينهما عموم من وجه لتصادقها في مادة الضرورة الذاتية
 اذا كان العنوان نفس الذات كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة مادام
 انساناً والمشروطة العامة اعني بشرط الوصف اعني الدائمتين بدونها
 في مثل كل كاتب حيوان وبالعكس في مثل كل كاتب مستحرك الاصابع واما بمعنى
 مادام الوصف فهو اعني من الضرورية مطلقاً وفي الدائمة من وجه والرابعة
 العرفية العامة وهي المحكوم فيها بدوام النسبة مادام ذاتاً للموضوع متفقة
 بالعنوان وسيتعرفية لان العرف يفهم من السالبة هذا المعنى فانه
 يفهم من لاشئ من اننا نثبت سلب المستيقظ عن التائم مادام لا تمسا

وعامة تكونها عامة من انحرافية الخاصة وهي اعم مطلقا من الدائمتين
والشروطية العامة من ضرورة ان الدورامحسب الذات او الضرورة بحسب
الوصف دائمة مادام الوجود من غير عكس الخامسة المطلقة العامة
وهي الحكم فيها بالثبوت والسلب بالفعل وهي اعم مطلقا من الدائمتين
والعامةين لان دورا النسبة بحسب الذات اوجب الوصف يستلزم
فعليتها من حيث يكسب صفة لان المطلقة في الاصل ما لا يكون
مقيدة بجهة . بالجهات وهي يسم الفعليات والممكنات لكن لما كان المقيد
من القضية عرفا ولفظا ما يكون النسبة فعلية خصتوا المطلقة بهذا
وخرجت الممكنات وعامة تكونها اعم من الوجودية اللا ضرورية والدرائية
فالمطلقة باعتبارها من نسبت من الموجهات وهو ظ واما بهذا المعنى
فوجهة لان التعريفية كافية زائدة على معنى النسبة لان النسبة اعم
من ان يكون بالنسبة اربا لا مكان وقيل الفعل ليس الا وقوع النسبة
الذي هو ر الحكمة كقضية . فالطاقة بهذا المعنى ايضا خارجة
عن الموجهات . بالجهة من جهة عن انقضاء بالانه لو لم يحكم فيها بوقوع
النسبة بم . ثبات الفصل وفي نظر لان قولنا كل ج هو ب بالامكان
يشتمل على ر راطة لاحالة ومفهومه ان ب ثبات مع عاقبة التمر
عن اثبوت و لا ثبوت جميعا او عن الوجودات ولا معنى للقضية الا ان
يحكم بان وصف المحمول صادق على ذات الموضوع سواء كان بالفعل او بالامكان
وكل منها تامة زائدة على نفس النسبة السادسة الممكنة العامة
وهي المحكوم فيها بسلب الضرورة عن الجانبين المحالين للحكم يعني ان كان
حكما . لا . سب . فالان ليس بضروري وان كان بالسلب فالانحاد

ليس بضروري والا لم ان يقال انها التي حكم فيها بثبوتها لغيرها الوضوح ٩١ سلبه عنه مع
 ان نقض الحكم ليس بضروري فكذلك انهم يدعيان ان الحكم لا ينافي ما افترض على ما
 ذكر وهي اعم القضايا لان كل قضية فلا اقل من ان يكون من مقتضاها فان قيل
 المبكدة العامة لو كانت موجبة لكافة نصوص الضرورية المصلحة الغير الموجبة
 ضرورة ان المقيد اخصر من المطلق ولا يوجد قضية لا يكون ممكنة عامة
 لان الكلام في نسبها انما يابا انما يربطها بالثبوت في نفس الامر والا
 فيجوز ان يكون الضرورة بدون الاسكان العام كضروري لطرفين قلنا هي
 احصى من المطلقه بحسب الفهم والاعتبار لا بحسب الذات وانصدف
 قال واما المركبات اقول الاول من المركبات ان شرطه الخاصه وهي المحكوم
 وبها بضرورة النسبة بشرط الوصف الوهمي مع قيد الادوام بحسب
 الذات وموجبها مركبة من سوجبة مشروطة عامة رسالية مطلقة عامة
 لما ينبغي من ان الادوام اشارة او معاداة هو نية للاعتراف في انما اعني
 الكاية والبرهنة مخالفة في انما ينبغي انما ينبغي بالسبب واجبا للمركبات
 وسلبها باعتبار الحكم الاول في سلبها من انما ينبغي انما ينبغي هذا الادوام
 من المشروطة العامة لزيادة هذا القيد يكون اشخص من لبواقي الثاني
 العرفية الخاصة وهي المحكوم فيها بدرا نسبية مادة وصفية نوع
 مع قيد الادوام والذات فيكون انما ينبغي انما ينبغي انما ينبغي
 مطلقة عامة مخالفة لها في انما ينبغي انما ينبغي من انما ينبغي
 الضرورة الوصفية يوجب الادوام او من انما ينبغي انما ينبغي
 لما فيها من الادوام واعتم من وجهه ان المشروطة اعم من انما ينبغي
 في مادة المشروطة الخاصة لصحة في المشروطة العامة بدونها في مادة
 الضرورة الذاتية وبالذات في انما ينبغي انما ينبغي انما ينبغي

الثالثة الوجودية اللا ضرورية وهي المحكوم فيها بفعلية النسبة مع قيد
 اللا ضرورة بحسب الذات فجزؤها الاول مطلقة عامة والثاني ممكنة عامة
 بخالطة لها في كيف موافقة لها في الكم كما ينبغي وهي اعم مطلقا من الخاضعة
 لان الذات واهم بحسب الوصف مع قيد الادوام بحسب الذات يستلزم فعلية النسبة
 لا بالضرورة من غير عكس وتحقيقه ان في الموجبة دوام الثبوت يستلزم الثبوت
 بالفعل واطلاقا السلب يستلزم امكان العام وفي السالبة دوام السلب
 يستلزم فعلية واطلاقا لايجاب يستلزم امكان العام ومباينة للضرورة
 لتفكيدها باللا ضرورة واعتم من وجه من الدائنة لصدقهما معا في مادة
 الدوام الخالي عن الضرورة واقتراقيهما الصدق والكذب في الضرورة الذاتية
 والادوام الذاتي وكذا من العامتين لصدق الجميع في مادة المشروطة
 الخاصة وصدقهما بدون الوجودية اللا ضرورية في الضرورة الذاتية و
 بالعكس في الادوام الوصفية واخص من المطلقة وهو ظ الرابعة الوجودية
 الدائنة وهي المحكوم فيها بفعلية النسبة مع قيد الادوام الذاتي فيكون
 تركيبها من مطلقين احدهما موجبة والاخرى سالبة وهي اخص من الوجودية
 اللا ضرورية لان صدق المطلقين يستلزم صدق المطلقة والممكنة من غير عكس
 واعم من الخاصتين لان الادوام مشترك والاطلاقا لفعل على اعم من الضرورة
 والعلوم الوصفية ومباينة للدائمتين وهو ظ واعم من وجه من العامتين
 لصدق الجميع في مادة المشروطة الخاصة والافتراق في مادة الدولم الذاتي
 ومادة الادوام الوصفية واخص من المطلقة وهو ظ الخامسة الوقفية
 وهي المحكوم فيها بالضرورة في رتبة معين من اوقات وجود الموضوع مع
 قيد الادوام بحسب الذات فجزؤها الاول بسيطة غير معدودة فيما ليس

ويسمى وقية مطلقة والثانية مطلقة عامة فتربطها من وقية مطلقة
ومطلقة عامة وهي أختر من الوجودين لأن الضرورة بحسب الوقت لا يمتنع
قيدا للادوام بحسب الذات يستلزم الاطلاق مع اللادوام واللاضرورة
من غير عكس واعلم من وجه من المشروطتين والوقيتين وأما من الخاصتين
فلصدق الجميع في مادة ضرورة الوصفية مع اللادوام الذاتي إذا كانت
الوصف ضروريا للذات بحسب وقت ما كقولنا كل منخسف مظلم وهذا
بدون الوقية إذا لم يكن الوصف ضروريا في وقت ما كقولنا كل كاتب متحرك
الأصابع وبالعكس حيث لا يصدق الضرورة والادوام في جميع أوقات الوصف
كقولنا كل منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائما ويمتنع صدق
دوام الانخساف مادام القمر قرصا والسر في أن الشيء لا يكون ضروريا ولا دائما
لشيء شمس ضروريا له في وقت معين وهو أن الشيء الذي إذا كان متغلا
من حال إلى حال آخر فربما يؤدي تلك الانتقالات إلى حالة تكون ضرورية
له بحسب مقتضى الوقت فلهذا وإن يكون للوقت مدخل في الضرورة فربما
المصر إلى أن المشروطة الخاصة أختر مطلقا من الوقية لأنه يمتنع صدق
المشروطة الخاصة بدون الوقية لأنه يمتنع صدق المشروطة الخاصة بدون
العرفية لأنه متى صدق الضرورة بشرط الوصف مادام الوصف لا دائما
صدق الضرورة بحسب الوقت المعين وهو وقت وجود الوصف لا دائما
ففي قولنا كل كاتب متحرك الأصابع نصدق الضرورة في وقت الكتابة وأجيب
بما مر من الفرق بين الضرورة بشرط الوصف فإن الكتابة التي هي شرط التحرك
لما لم يكن ضرورية في شيء من الأوقات لم يكن التحرك المشروط بها ضروريا
في شيء من الأوقات لأن جواز الخلو عن الشرط وإنما يستلزم جواز الخلو

عن المشروط دائما وأما كانت من العامين فلصدق الجميع في مادة المشروطة
 الخاصة كما مر وصدق العامين بدون القرينة في مادة الضرورية الذاتية
 مع كذب اللادوام وبالعكس حيث لا يصدق الدوام في جميع اوقات الوصف
 كالانحطاف لتقرر وأما كونها بياينة للذاتين وأخص من المطلقة قط
 السادسة المنتشرة وهي المحكوم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين
 من اوقات وجود المرنوع بمعنى انه لا يعتبر التعيين لا بمعنى ان يعتبر عدم التعيين
 فانه محال مع تبيده اذ لا بد من وجودها بحسب انما تفرزوها الا قبل بسط غير معد
 فيما سبق وسمى منتشرة مطلقة فتركيبها من منتشرة مطلقة ومطلقة
 عامة وهي اعم من ثوقية حيث لا يعتبر فيها تعين الوقت ونسبتها الى
 التوافق لنسبة الوقتية. الثانية المكنة الخاصة وهي المحكوم فيها بسبب
 الضرورية الذاتية عن طرفي الوجود والعدم اي ثبوت الحكم ولا يثبوت كقولنا
 كل انسان كاتب باءة فكان الخاص ولا شيء من الانسان يكاتب بالامكان
 الخاص بمعنى ان سبب ثبوتها ليس بذاتية بل بغيره اذ في تركيبها من ممكنين عامين
 أحدهما في جهة ثبوتها بالآخرى وجانب استلزامها من جهة ثبوتها بالاولى
 بحسب انما لا يخط. والثانية سبب ثبوتها بغيرها بعبارة من سبب الضرورية عن
 الطرفين. والثالثة ثبوتها في جهة لا يمتنع الاستلزام ضمنى وفي السالبة
 بالعكس وهي غير مطلقة. الرابعة المكنة العامة عبارة الا عن الجزئين
 احدهما مكنة عامة موجبة اعم من جهة ثبوتها بالآخرى مكنة عامة
 سالبة اعم من سائر التساالبين والجميع الذي هو مفهوم المكنة الخاصة
 اعم من كل مجموع مركب من موجبة وسالبة ومراجعة. وزوجه من الدائمة و
 السالبة. والاشارة الى انه صدق الجميع في مادة الوجودية اللازمة

وصدق الممكنة الخاصة بدونها حيث لا يقع الممكن بالفعل وبالعكس في مادة
 الضرورة الذاتية وكونها بيانية للضرورة واخص من الممكنة العامة
 ظ فان قلت القضايا لا يصح صدق بعضها على بعض ^{وهو} فاما معنى اعتبار
 النسب قلت النسب كما يعتبر بحسب التصادق يعتبر بحسب الوجود كما يقال
 السقف اخص من الجدار بمعنى انه كلما وجد السقف وجد الجدار من غير عكس
 فالمراد انه كلما ثبت هذه القضية ثبتت تلك القضية ومعنى ثبوت
 القضية صدقها في نفس الامر والمعتبر في نسب القضايا صدقها في نفسها
 لا صدق بعضها على بعض والمراد نسبة الموجبات الى الموجبات والسواب
 الى المتواليب والكلية الى الكلية والجزئية الى الجزئية فاذا قلنا للضرورة لخصر
 من الدائمة فالمراد انه كلما صدقت الموجبة الكلية الضرورية صدقت الموجبة
 الكلية الدائمة بحسب تلك المادة وكذا في الجزئية السالبة فان قلت هذا اذا
 كانا اعتبار النسب بين مواد الموجبات فانه يمتنع صدق قضية على قضية لكن لم لا يجوز
 ان يكون اعتبار النسب بحسب مفهومات الموجبات اعني مفهوم الضرورية والدائمة
 وغير ذلك فانها مفردات يجرى فيها التصادق قلت لانه لو اعتبر ذلك لم يصح
 ما ذكرنا من الاحكام ولم يكن بين القضايا الامباينة لاننا اذا قلنا كل انسان
 حيوان بالضرورة صدق عليها انها ضرورية ولا يصدق عليها انها دائمة
 اذ ليس الحكم فيها بالدوام بل بالضرورة فافهم وعلى هذا فقس ولتأمل
 ان يقول لم لا يجوز ان يراد بالحكم بالضرورة والدوام ونحو ذلك اعم من ان
 يكون بالمطابقة او بالاتزام حتى يكون الحكم بالضرورة مشروحا بالدوام
 والا طلاقا الى غير ذلك وحين يصح ان يكون نسب القضايا باعتبار تصادق
 مفهوماتها حتى ان كل قضية يصدق عليها انها ضرورية يصدق عليها انها

دائمة ومطلقة (قال والضابط) اقول الضابط في تركيب القضايا الالائية
اشارة الى مطلقة عامة اعني انها عبارة عن معنى يلزم مطلقة عامة موافقة
للقضية المفيدة بها في انكارها الكلية والجزئية ومخالفة لها في الكيفية
الاجاب والسلب لان معناه في الموجبة اثبتت المحل للموضوع ليس بآثم فليز
سلبه عنه بالفعل فاجلة وهو السالبة المطلقة العامة وفي السالبة ان
ليس السلب بآثم فليز ثبوت بالفعل فاجلة وهو الموجبة المطلقة العامة
واللا ضرورة عبارة عن ممكنة عامة موافقة للاصل في انكم مخالفة في الكيف
لان سلب الضرورة عبارة عن الامكان فان كان سلب ضرورة الاجاب فهو
ممكن عام موجب واما الموافقة للاصل في انكم خاصطلاح والآ فيجوز ان
يعتبر اللادوام في البعض كما سيأتي في العكس وقد يزد في الاحكام قضايا
خارجة عن الثلث عشر وهي ثمانية عشر الاولى الحينية المطلقة وهي المحكوم فيها
بفضلية النسبة في بعض احيان وصفها المنعرج كذا اننا ذكرنا في ذات الحينية سطر
في بعض اوقات كونه محضوبا الثاني الحينية الالائية وهي الحينية الالائية الدائمة
مع قيد اللادوام الذاتي الثالث الالائية ضرورية وهي الحينية المطلقة مع قيد
اللا ضرورة بحسب الذات الرابع الحينية الممكنة وهي المحكوم فيها باسكان النسبة
في بعض احيان وصفها الموضوع كتولنا كذا انسان فهو محضوبا بالامكان في
بعض اوقات كونه انسانا الخاص الحينية الممكنة الالائية اي مع قيد
اللا دوام الذاتي السادس الحينية النكته الالائية ضرورية اعلمية بالادوية
بحسب الذات السابع الوضعية المطلقة وهي المحكوم فيها بضرورة الالائية
في وقت معين الثامن الالائية الالائية وهي المطلقة مع قيد
اللا ضرورة التاسع المنقشرة المسئلة وهي المحكوم فيها بضرورة الالائية

من الاوقات العاشر المنتشرة اللا ضرورية وهي مطلقا مع قيد الازمنة
الذاتية الحادي عشر المطلقة الوقية وهي المحكوم فيها بفعليته
في وقت معين فظهر الفرق بين الوقية والوقية المطلقة والمطلقة الوقية
بان كلامها اخصر مما بعد الثاني عشر المطلقة الوقية القدا آمنة
اي مع قيد الادوام الذاتي الثالث عشر المطلقة الوقية اللا ضرورية
اي مع قيد اللا ضرورية الذاتية الرابع عشر الممكنة الوقية وهي المحكوم
فيها بإمكانا لنسبة في وقت معين الخامس عشر الممكنة الوقية الزائدة
السادس عشر الممكنة الوقية اللا ضرورية ومفهومها ظ السابع عشر
المشروطة اللا ضرورية وهي المشروطة العامة مع قيد اللا ضرورية بحسب
الذات الثامن عشر العرفية اللا ضرورية وهي العرفية العامة العينية
باللا ضرورية الذاتية في الفصل الثاني اقول قد عرفت ان الشرطية قضية
يخل الى قضيتين اي الى شيئين لا يكونان مفردين بالفعل ولا بالقرينة بالمصق
السابق واعتبر من عليه بان اللفظ لا يكون الا الى ما منه التركيب وطرفا
الشرطية ليسا بقضيتين بالفعل لعدم احتمالهما الصدق والكذب
وان اردنا من ان يكون بالفعل او بالقوة فلا حاجة الى ذكر الانحلال لان
طرفيها قبل الانحلال ايضا قضيتان بالقوة ومنشأ هذا الاعتراض من قد
التأمل والتحقيق انا اذا قلنا الشمس طالعة النهار موجود فيها قضيتان
مشتلتان على الحكم محتملتان للصدق والكذب واذا ادخلنا عليهما ان والقاء
وقلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قلنا سئلنا عنما الحكم
بل طرأ على الحكم فيما ما اخرج عن التمام وصحة السكوت وصار كل منهما ليس
بقضية ولا محتمل للصدق والكذب بسبب مانع لا باستثناء ركن لظهور

ان المفردين في المقدم والتالي ليسا مثلما في قولنا زيد عالم من غير اعراب و
 تركيب وقصد الى النسبة كيف والاعراب قاسم فاذا حذفنا ان والفاء
 عاد الطرفان الى ما كانا عليه من كونهما قضيتين وذلك بمجرد زوال المانع
 لاجزاءة شيء آخر فاما التركيب قضية بالفعل لكن بعض اجزاء الشرطية
 وهو ان والفاء كان مانعا للحكم من اتمام فاذا كان الاحتلال بحذف ذلك
 الجزء التحل المركب الى قضيتين يشتمل كل منهما على حكم تام بسبب زوال المانع
 من غير اعتبار شيء آخر فيصح ان طرفي القضية الشرطية ليسا بقضيتين لكنهما
 متحدان الى قضيتين فافهم فانه دقيق ^{فلا مهرب} فان قيل ان ادواة الشرط اخرجت الشرط عن
 كونه قضية لكن الاجزاء باقية على الجزئية واحتمال الصدق والكذب غاية في قيد
 شرط كسائر القضايا المقيدة بحال او ظرف حتى ان كلما عند اهل العربية ظرف
 ليس الا قلنا هذا انما يكون باعتبار اهل العربية لان كلما عندهم مفعول فيه قيد به
 للجملة الجزائية وهي خبرية المحكوم عليه فيها هو النهار والمحكوم به هو الوجود
 واما باعتبار المنطق فقد اختلفا عن كونهما قضيتين وانتقل الحكم التام الى
 اتصال هذا بنائه وانفصاله عنه فلا اعتبارا من مختلفان وتسمى الجزاء الاول
 من الشرطية مقدما لتقدمه في الذكر غالبا والثاني تاليا لثبوت اياه وانما قلنا
 غالبا لانه قد يتاخر كما في قولنا النهار موجود كلما كانت الشمس طالعة والقول
 بحذف الجزاء انما هو باعتبار النجاة ^{في مثل هذا المقام} (قال اما المتصلة) اقول قد سبق ان
 الشرطية اما متصلة واما منفصلة والمتصلة اسالة زمنية واما انفصال
 وقد اشار ههنا الى تفسير الصادق من كل منهما لانه المقصود بان تنظر في الزمنية
 الصادقة هو التي يصدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بين
 المقدم والتالى يوجب صدق التالى على تقدير صدق المقدم كالعلية

اما ان يكون العدد زوجا وفيه المصداق ان قولنا هذا العدد زوج وهذا
 العدد فرد مما لا يصح فان معا ولا يكذب ان وماتعة الجمع هي التي حكم فيها
 بتنا في الجزئين فالصدق فقط اي من غير ان يتناقض في الكذب بل يمكن اجتماعهما
 على الكذب كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجر وماتعة الخلو هي التي
 حكم فيها بتنا في الجزئين في الكذب فقط اي من غير اعتبار تناقض في الصدق
 كقولنا ان يكون زيد في البحر ولا يعرف وكل واحد من ماتعة الجمع وماتعة
 الخلو يكون منافيا للحقيقة وقد يطلق ان على ما هو اعم من الحقيقة فيراد
 بماتعة الجمع ما حكم فيها بالتناقض في الصدق مطلقا وماتعة الخلو ما حكم فيها
 بالتناقض في الصدق ولا يحكم البتة في جانب الكذب شيء من التناقض وعدمه
 ويحكم في ماتعة الخلو بالتناقض في الكذب ولا يحكم البتة في جانب الصدق شيء
 من التناقض وعدمه ويصدق ان يكون هذا مراد المص ويكون قوله فقط اشارة
 الى عدم الحكم في جانب آخر لا الى الحكم بعدم والآخر اي يحكم في ماتعة الجمع بالتناقض
 في الصدق سواء يحكم في جانب الكذب بالتناقض وعدمه او لم يحكم بشيء منهما ويحكم
 في ماتعة الخلو بالتناقض وبعدد او لم يحكم شيء منهما فماتعة الجمع بالمعنى الاول
 مشروطة بالحكم بعدم التناقض في الكذب بالمعنى الثاني مجرد عن ذلك لكنها
 مشروطة بعدم الحكم بالتناقض في الكذب وبالمعنى الثالث مجرد عن هذه
 الامرين وكل منهما اعم مما قبله وكذا قياس ما ذكرنا من ان بالمدى بين الاثنين
 اعم من الحقيقة باعتبار المراد وبالمعنى الثالث فماتعة الجمع بالمعنى الاول
 ايضا ناقص واعلم ان التناقض في الشرطين في التناقض قد يكون في مقتضى
 اجتماعهما في الوجود اذ لا معنى لوجود التناقض في مقتضى اجتماعهما في الوجود
 صدقهما في الوجود اجتماعهما في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

اما ان يكون العدد زوجا وفيه المصداق ان قولنا هذا العدد زوج وهذا

يكون الشيء واحداً أو كثيراً فإن الواحد والكثير ما لا يجتمعان في الوجود
 ولكن قولنا هذا الشيء واحد وهذا الشيء كثير بينهما لا يجتمعان في الوجود
 أي المصدق أصلاً فإن قلتان الحقيقة لا يتركبا لأن جزئين لا ينبغي أن
 يوجد فيها مع شيء نقيضه أو المساوي بنقيضه ليحقق بينهما التناقض في الصدق
 والكذب والشيء لا يكون له إلا نقيض واحد ولا نهالو تركب من ثلاثة أجزاء
 وهو ق الأول وكذب الثاني مثلاً والثالث أن كان صادقا لم يكن معانداً
 للأول وإن كان كاذباً لم يكن معانداً للثاني ولكن قد جوزوا تركب غير الحقيقة
 من أكثر من جزئين فكيف اعتبر تعريفها الجزئين قلت لا بأس بذلك لأنه
 إذا تحقق أكثر من جزئين تحقق الجزءان فاعبر في التعريف بالقل الذي تعريفه لا بد
 ولتقنا اعتبرنا الظاهر بالحقيقة أيضاً قد يتركب من أكثر من جزئين كقولنا
 اللفظ المفرد إما اسم وفعل وحرف والشكل إما أول أو ثان أو ثالث
 أو رابع أو كل إما نوع أو جنس أو فصل أو خاصية أو عرض علم إلى غير ذلك
 من التقسيمات التي يمنع اجتماع جميع الأجزاء على الصدق والكذب وأوردنا
 إلى التحقيق فالمقابلة مطلقاً لا يتركبا لأن جزئين لا يتحقق بانفصال واحد
 والنسبة الواحدة لا يكون إلا بين شيئين فعند زيادة أجزاء يتعدد المقابلة
 فإن قلت اللفظ إما اسم أو كلمة أو أداة فهي حقيقتان على معنى أنه إما اسم أو
 غيره وغيره إما كلمة أو غيرها وإذا قلنا إما أن يكون هذا الشيء شجرة أو حجر أو
 إنساناً فهي ثلاث مقابلات مانعة للخلو باعتبار الانفصال بين كل أمرين
 وأعلم أنه ليس كل ما استعمل فيه أدوات الانفصال يجبان أن يكون أحد المقابلة
 لأنه قال في الإشارات وقد يكون غير الحقيقة أصنافاً أخرى غير مانعة للجمع
 ومانعة للخلو كقولنا رأيت ما زيدا أو عمراً والسماء إما يعبده الله وإما لا يعبده

الناس (قال وكل واحد) اقول كل واحد من الحقيقية ومافعة الجمع ومافعة
 الخلو ماعنادية واما اتفاقية فالعنادية ان يكون تنا في الجزئين في الصدق
 والكذب معا كما في الحقيقية او في الصدق فقط كما في مافعة الجمع او في الكذب
 فقط كما في مافعة الخلو لذات الجزئين اما من الحقيقية فبان يؤخذ الشيء
 مع نقيضه لكون العدد زوجا وليس بزواج او المساوي بنقيضه لكونه
 زوجا او فردا لان كلا من الجزئين ان كان نقيضا للآخر وذلك بالافلاحة
 وان يكون كل منهما مستلزما لنقيض الآخر لاستناع الجمع ونقيض كل منهما مستلزما
 لعين الآخر لاستناع الخلو فيكون كل جزء مساويا لنقيض الآخر واما في مافعة
 للجمع فبان يؤخذ مع الشيء ما هو اخص من نقيضه ككون الشيء شجرا او حجرا
 فان كونه حجرا اخص من عدم كونه شجرا وبالعكس ويمتنع اجتماعها ضرورة ان
 صدق الاخص مستلزم صدق الاعم فيلزم صدق النقيضين ولا يمتنع ارتفاعها
 كما في الفرد الآخر للنقيض واما في مافعة الخلو فبان يؤخذ مع الشيء ما هو
 اعم من نقيضه ككون زيد في البحر ولا يغرق فان كونه في البحر عام من كونه يغرق
 وبالعكس اي كونه لا يغرق عام من عدم كونه في البحر يمتنع ارتفاعها ضرورة
 ان ارتفاع الاعم يوجب ارتفاع الاخص فيلزم ارتفاع النقيضين ولا يمتنع
 اجتماعهما كما في صورة الفرد الآخر لذلك الاعم فان قلت المتنا في
 لذات الجزئين ليس الا في المركب من الشيء ونقيضه واما في غيره بواسطة وهو
 قلت المراد بالتنا في الذات انه اذا لوحظ الجزآن وجد فيهما ما يقتضي لتنا في
 في الصدق والمركب با وفي احدهما وهذا اعم من المناقاة الذاتية المذكورة
 في تعريف التناقض والاتفاقية ان يكون التنا في لمجرد اتفاق الجزئين في ذلك
 من غير ان يكون فيهما ما يقتضي لتنا في بان وقع احدهما صادقا والآخر كاذبا

فيصدق الحقيقية كقولنا الا اسود او لا اكتب اما ان يكون اسودا ولا كاتبا
 او وقعا كاذبين فيصدق مانعة الجمع كقولنا هو اما ان يكون لا اسودا ولا كاتبا
 او صادقين فيصدق مانعة الخلو كقولنا اما ان يكون اسودا او كاتبا
 قال وسالبة اقول قد تقدم متصلان لزومية واتفاقية وستنفصلان
 حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو وكل منهما عنادية واتفاقية ومآثر
 من التفسيرات انما كان للموجبات من هذه الثمانية واما سالبة كل منها
 فهي التي حكم فيها برفع الحكم الذي في موجبها فالتسالبة اللزومية ما حكم
 فيها برفع اللزوم والاتفاقية ما حكم فيها برفع توافق الطرفين في الصدوق
 على هذا ولا تغفل عن الفرق بين لزوم السلب وسلب اللزوم بين اتفاق
 السلب وسلب الاتفاق وبين انفصال السلب وسلب الانفصال وان الاول
 ايجاب والثاني سلب ولما حصل ان المقدم والتالي ههنا بمنزلة الموضوع
 والمحمول في الحملات واللزوم والعناد والاتفاق بمنزلة النسبة وكما ان
 لاجرة في ايجاب الحلية وسلبها لوجورية الموضوع والمحمول وعدميتها
 بل بايقاع النسبة وانتزاعها فكذا ههنا لاجرة بايجاب المقدم ^{والتالي} وسلبها
 بل بايقاع اللزوم والاتفاق والعناد ورفعها قال والمتصلة اقول
 صدق القضية مطابقة حكمها للواقع وكذبها عدم تلك المطابقة والحكم
 في الشرطية انما هو بالاتصال والانفصال وصدقها وكذبها انما يكون
 بذلك الاعتبار ولا باعتبار الطرفين وهما اعني المقدم والتالي حال كونها
 جزئين من الشرطية ليسا بصادقين وكذا كاذبين لانهما ليسا بتعيينين
 لكن بعد حذف ادوات الاتصال والانفصال فيصيران تعينيتين
 فكل قضية فهي اما صادقة او كاذبة فالطرفان بعد التحليل اما ان يكونا

صادقين وكاذبين او يكون المقدم صادقاً والتالي كاذباً او بالعكس
 فيصير اربعة وكل من الشرطيات الست عشر اماً صادقة او كاذبة فيصير
 اثنين وثلثين قسمًا فهنا إشارة الى ان كل قسم من الاثنين وثلثين قسم
 من الاقسام الاربعة لا يتركب تحقيقاً للدلالة على ان الصادق والكاذب
 ليسا باعتبار الطرفين فنقول المتصلة الموجبة الصادقة تتركب عن صادقين
 وعن كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق واما المركب عن مجهول الصادق
 والكاذب كقولنا ان كان يد يكتف فهو حمار يد فهو في نفس الامر داخل في الاقسام
 السابقة ولا يتركب عن مقدم صادق وتال كاذب والا لزم كذب الصادق
 لاستلزام كذبا لللازم كذبا لللازم وصدق الكاذب لاستلزام صدقاً لللازم
 صدقاً لللازم واللام يمكن لازماً وقوله لامتناع استلزام الصادق الكاذب
 اعادة للدعوى بلفظ آخر هذا انما هو في الكلية واما في الجزئية فقد يتركب
 عن مقدم صادق وتال كاذب كما في عكس الكلية المركبة عن مقدم كاذب وتال
 صادق كقولنا قد يكون اذا كان زيد حياً انا كان فرساً في عكس كلما كان زيد
 فرساً كان حياً وانا والمتصلة الموجبة الكاذبة ^{تتركب} عن الاقسام الاربعة وقوله
 عن صادقين اذا كانت لازمية واما اذا كانت انتفاقية فكذبها عن صادقين
 وهو محقق وفيه بحث من وجهين الاول انما ذكر الشئ من انه لا بد في الاتفاقية من عدم
 العلاقة فيجب ذكرها عن صادقين اذا كان بينهما علاقة تقتضي اللزوم كقولنا
 كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اتفاقية وجوابه ان هذا إشارة
 الى ان المعتبر في الاتفاقية عند هو عدم ملاحظة العلاقة واعتبارها
 لا بعدم العلاقة اصلاً فان قيل فاذا اعتبرنا العلاقة فلا حظناها
 فالصادقة كالملازميتين كانت اتفاقية كاذبة عن صادقين فكلتا هاتين

تكون غير اتفاقية لان تكون اتفاقية كاذبة فافهم والثاني انه لا وجه لهذا
التخصيص لان بعض الاحكام السابقة مما لا يصح في الاتفاقية كالصدق عن
كاذبين وعن مقدم كاذب وقال صادق وايضا اذا وجدت الاتفاقية
خاصة على ما هو المذكور في الكتاب وجوابه ان وجوب صدق طرف في الاتفاقية
الصداقة صريح فيما سبق فلا حاجة الى اعادة بخلاف وجوب صدق الاتفاقية
في صدق الطرفين فانه غير صريح صريح به مع الاشارة الى ان الاعتبار فيها ان لا يكون
الحكم باعتبار العلاقة سواء وجدت العلاقة ام لا فالاتفاقية الخاصة بصدق
عن صادقين وكذب عن البواقى بل عن الاقسام الاربعة عند من شرط فيها عدم
العلاقة والعامة تصدق عن صادقين وعن مقدم كاذب وقال صادق وكذب
عن كاذبين وعن مقدم صادق وقال كاذب وهبوط وعن مقدم كاذب وقال صادق
كما في قولنا ان لم يكن الانسانا طقا فهو ناطق على ما مر فان قيل ليست الاتفاقية
الا ما يكون الحكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم بمجرد الاتفاق
لا للعلاقة والصدق على التقدير لا يستلزم الصدق في نفس الامر فلم لا يجوز كذب
تاليها قلنا معنى الاتصال ان الاول لو كان حقا كان التالى حقا وانما جاز
في اللزومية عدم حقيقة التالى بناء على جواز ان يستلزم التالى التالى واما عند عدم اللزوم
فلابد من حقيقة التالى في الواقع والام يجوز اشتغال على ذلك التقدير لان الكاذب
في نفس الامر لا يصير صادقا على تقدير ان لا يكون له مدخل في اقتضاء صدق
وكذبه فافهم قال المفضلة اقول لا فرق في المتصلة بين صدق المقدم
وكذب التالى وعكسه لعدم تمايز التالى فيها عن المقدم بالطبع على ما سبق
فتضميمها انما يكون باعتبار تركيبها من ثلاثة اقسام اعنى صدق الطرفين
وكذبها وصدق أحدهما مع كذب الآخر والمتصلة الموجبة للحقيقة الصداقة

يتركب عن صادق وكاذب فقط لانه يجب صدق احد طرفيها لاستناع الارتفاع
وكذا باحدهما لاستناع الاجماع والكاذبة يتركب عن صادقين لتحقيق الاجتماع
وعن كاذبين لتحقيق الارتفاع وهذا حكم مشترك فيه الصادقة العنادية والاتفاقية
والا فقد تكذب الحقيقة عن صادقين وكاذب بمناوبة اذا لم يكن الثاني لذات
الجزئين واتفاقية اذا كان لهما وبما نفع الجمع الصادقة يتركب عن كاذبين وعن
صادق وكاذب لان عدم اجتماع الطرفين فالصدق فيكون بكذبهما او بكذب
احدهما والكاذبة يتركب عن صادقين ضرورة اجتماعهما على الصدق هذا
على الاشتراك والافق تكذب عن الاقسام الثلاثة بمناوبة اذا لم يحقق الثاني في
الصدق لذات الجزئين واتفاقية اذا تحقق وبما نفع الحد والصدق يتركب
عن صادقين ومن صادق وكاذب لان عدم كذب الجزئين معا اما الصدقهما
او لصدق احدهما وهذا يشعر بان الاعتبار في مانعة الجمع وللخلو عند المص
هذا المعنى الثاني لان عدم الجزئين معا اما بصدقهما او بصدق احدهما
والكاذبة يتركب عن كاذبين لتحقيق ارتفاع الجزئين مع هذا على الاجمال واما
على التفصيل فهي تكذب عن الاقسام الثلاثة بمناوبة اذا لم يكن الثاني في
الكذب لذات الجزئين واتفاقية اذا كان لهما هذا حكم الموجبات الثمانية
واما السالبة فيصدق عما يكذب عنه الموجبة ويكذب عما يصدق عنه الموجبة
ضرورة انه اذا صح الحكم بالانفصال والانفصال لم يصح الحكم بعدم الانفصال
قال وكلية البسيطة اقول الشرطية تكون مخصوصة ومخصوصة و
مهمة وليس ذلك باشتبار طرفيها بل باعتبار حكمها اعني الانفصال و
الانفصال فان كان على وضع معين فمخصوصة والا فان بين كلية
الامضاء او بعضها فمخصوصة والا فكلية فالامضاء ههنا بمنزلة الامضاء

في الجملة وكلية الشرطية انما يكون بان يحكم بلزوم التالي للمقدم في المتصلة
 الزومية وبعناده له في المتصلة العنادية على جميع الاوضاع التي يمكن
 حصول المقدم عليها وهي الاوضاع التي يحصل للمقدم بسبب اقترانه بالامور
 التي يمكن اجتماع المقدم معها وان كانت هي محالة في انفسها واذا قلنا
 كلما كان زيد انسانا فهو حيوان فعناه ان لزوم حيوانية زيد لانسانية
 ثابت مع كل وضع يمكن ان يجامع انسانية زيد من كونها قاعدا او قائما
 او كائنا او ضاحكا وكون الشرط طالفة ^{او غير طالفة} الى غير ذلك ولم يشترط امكان
 تلك الاوضاع في انفسها ليشمل ما اذا كان المعدوم كاذبا كقولنا
 كلما كان الفرس انسانا كان حيوانا فان معناه لزوم حيوانية الفرس
 لانسانية مع جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع انسانية الفرس من كونها
 ضاحكا او كائنا او ناطقا الى غير ذلك وان كانت محالة في انفسها
 واذا قلنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا فعناه تنافي فردية الزوجية
 مع جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع الزوجية وكذا قياس غير الحقيقة
 وقوله جميع الاوضاع مفعن عن الازمنة والاحوال والتقادير
 لانه في كل زمان وعلى كل حال ونقدير لا يخالو عن وضع البتة
 فتبوت الحكم على جميع الاوضاع يستلزم بثوبته في جميع الازمان
 والاحوال والتقادير وانما قيد الاوضاع بامكان الاجتماع
 مع المقدم لئلا يلزم من اطلاقها وتعميمها ان لا يهدف
 كلية شرطية اصلا لان بعض الاوضاع مما لا يصح معه اللزوم
 والعناد وهو ما اذا فرض المعدوم مع عدم التالي او مع عدم
 لزوم التالي له بل مع لزوم نقيض التالي له فانرجح لا يلزم التالي

ضرورة امتناع استلزام الشيء للنقيضين وكذا إذا فرض المقدم
 مع وجود التالي أو مع عدم عنايه إياه لنقيض التالي
 لا يكون التالي معاندا له لامتناع معاندة الشيء
 للنقيضين فإن قيل لأن سلم امتناع استلزام الشيء
 للنقيضين وامتناع معاندة لهما وإنما يمنع إذا كان الشيء
 أمرا محكلا وأما إذا كان محالا كما لمقدم مع الوضع المفروض
 فيجوز أن يستلزم التالي ونقيضه في المتصلة ويعاندا التالي ونقيضه في المنفصلة
 وح لا حاجة إلى القيد المذكور قلنا لو استلزم الشيء للنقيضين لزم المناقاة بين
 اللازم والملزوم لأنه كلما صدق المقدم صدق أحد النقيضين وكلما صدق أحد النقيضين
 لم يصدق نقيضه فكلما صدق المقدم لم يصدق نقيض الآخر أصلا ومعاندة المقدم
 لأحد النقيضين يوجب كونه ملزوما للنقيض الآخر بالضرورة فلو كان معاندا
 له أعني النقيض الآخر لزم المعاندة أي المناقاة بين اللازم والملزوم وهو
 محال لأن المناقاة تقتضي الانفكاك والملزوم يمنع فليزم الانفكاك وعدم
 نقض الأمر وهو محال فإن قيل المركب من النقيضين يستلزمهما كقولنا كلما كان
 الشيء إنسانا ولا إنسانا فهو إنسانا وكلما كان إنسانا ولا إنسانا فهو إنسانا
 قلنا لأنم صدق المقدمتين وإنما يصدق لو كان لكل من جزئي المقدم دخل في اقتضاء
 اللزوم وظاهرا أنه لا دخل للإنسانية في اقتضاء عدم الإنسانية ولا لعدم الإنسانية
 في اقتضاء الإنسانية نعم هذا يصدق بحسب الالتزام وكلما انما هو في التصديق
 بحسب نفس الأمر وقد يقال إن إطلاق الأوصاف وتقييمها يوجب عدم الجزم بحسب الكلية
 لأن المحال وإن جاز أن يستلزم النقيضين لكن لا يجب ذلك وكذا المعاندة وفيه
 نظر لأن ذلك واجب في الصورة المذكورة لأن كل كلية لزومية فالتالي لازم

المقدم لاحالة فاذا فرضنا ما على وضع لزوم نقيض التالى ايضا كما استلزم
 للنقيضين واجبا وجزئية الشرطية ان يكون الحكم باللزوم والعناد على بعض
 الاوضاع التى يمكن اجتماع المقدم معها كقولنا قد يكون اذا كان الشئ معيلا
 فهو انسان فانه انما يكون على وضع كونه ناطقا وكقولنا قد يكون اما ان يكون
 الشئ ناميا او جمادا فان هذا العناد دائما يكون على وضع كون الشئ من العناصر
 اذ لا يطلق النامى والجماد الا على الاجسام العنصرية لكن يجب فى اللزومية ان يكون
 للمقدم دخل فى اقتضاء اللزوم بل لا معنى للزوم الجزئى الا هذا فان كانت الجزئية
 فى ضمن الكلية جازا استقلال المقدم فى اقتضاء اللزوم كقولنا قد يكون اذا كان
 الشئ انسانا فهو حيوان وان كانت مجردة يجب ان يكون له دخل فى الاقتضاء لكن
 لا يستقل به والا لكان اللزوم كليا فلا يكون جزئيا كقولنا اذا وجدت الخمسة
 وجدت العشرة فى عكسه قولنا كلما وجدت العشرة وجدت الخمسة وباشترط
 الدخول فى اقتضاء اللزوم يسقط ما قيل من انه يجب ثبوت اللزوم الجزئى بين كل امرين
 فرضا فان كلامنا لازم للآخر على بعض الاوضاع وهو كونه مجتمعا معه وح
 لا يصدق السالبة اللزومية الكلية اصلا وقيل ان المقدم فى اللزومية الجزئية
 المجردة لما لم يستقل باقتضاء اللزوم كان محتاجا الى ضمنية ويشترط كون الضمنية
 ضرورية غير جازمة الانفكاك حتى لا يلزم اللزوم الجزئى بين كل امرين اذ لو جاز
 انفكاك الضمنية لكان سقوطها لازمة لثبوتها عليها وفيه نظر لانه اذا تحققت
 الضمنية لتحقق سبب اللزوم بتمامه لثبوتها لازمة كلية فلو كانت ضرورية كانت
 لازمة كلية وانفكاك الضمنية لا يوجب الاسقوط اللزوم الكلى واما اللزوم
 الجزئى فغناه ان المقدم دخل فى اقتضاء اللزوم سواء ضم اليه ذلك الامر
 او لا ولا يوجب ضرورة ان يكون اللزوم والعناد على وضع معين كقولنا

كقولنا ان جئتي الان اكرمك وزيد في هذا الان اما ان يكون كاتبا او غيره والها
 الشرطية باهال الاوضاع كقولنا ان كان الشئ حيوانا فهو انسان فان قل هذا
 كل مخصوص بالزومات والعناديات فبالا لاتفاقيات لا اوضاع الكاتبة
 في نفس الامر لاجمع الاوضاع الممكنة الاجتماع والالم يصدق كلية اصلا اما
 في المتصلة فلانه يمكن اجتماع تقيض التالي مع المقدم كعدم ناهية الجار
 مع ناطقة الانسان وح لا يتحقق التوافق على الصدق واما في المتصلة فان
 عدم تنافي الطرفين ممكن ومعه لا يتحقق التنافي واذا اعتبرنا الاوضاع الكاتبة
 في نفس الامر فان كان الحكم على تقدير جميعها فكلية او على بعضها فجزئية او على
 بعضها فخصوية والافهلة وبحسب التورظ من لفظ الكتاب ولقطتها بحسب اللغة
 انما هي امور افراد حتى يصح سور الكلية الكلية وهم قد نقلوها الى عموم
 الاوضاع وجعلوها سور المتصلة الكلية قال الشرطية اقولا اجزاء
 الشرطية مشابهة بان يتركب من سنيين او متصلتين او منفصلتين
 واما مخالفة بان يتركب من محلية ومتصلة او محلية ومنفصلة او متصلة
 ومنفصلة لكن الاقسام الثلاثة المتخالفة الاجزاء ينقسم في المتصلة
 الى قسمين بان يكون المحلية مقدما والمتصلة تاليا او بالعكس
 او يكون المتصلة مقدما والمتصلة تاليا او بالعكس وذلك لان المقدم
 في المتصلة عين التالي بالطبع يتبدل بالتقديم والتأخير بخلاف المتصلة
 فان كان مقدما لا يتميز عن تاليها الا مجرد الوضع فان قدم في الذكر يسمى
 مقدما واخر يسمى تاليا وان عكس صار المقدم تاليا والتالي مقدما ولم يتغير
 مفهوم القضية بل لفظها قوله بحسب المفهوم لان مفهوم مقدم المتصلة
 الازوم ومفهوم تاليها ان يكون ملزوما لجواز كونه اعم ومفهوم مقدم

تلك الاتفاقيات بالمتعلق بها
 لان سائر الاتفاقيات بالمتعلق بها

المفصلة المعاند اسم الفاعل ومفهومها تأليها المعاند اسم المفعول وهو يجب
 ان يكون معاندا ايضا لان عنادا امر لاخر في قوة عنادا لاخر له وفيه نظر
 لان مفهوم مقدم المفصلة على مقتضى التفسير السابق قضية حكم في المقدم
 لثبوت قضية على تقديرها اذا لا لاثبوت ومفهوم التالى قضية حكم في
 المتصلة لثبوتها اولا لثبوتها على تقدير اخرى وكل واحد منهما مفهوم
 واحد عام يطلق على ما في الزومية والعنادية وبالجملة لان في الزومية
 مدخلا في مفهوم المقدم والتالى ولان كون الشئ في قوة الشئ لا يقتضى
 عدم تميزها بحسب المفهوم لان غاية التلازم في الصورة ولا يجرى اى
 مفهوم المخاير اسم الفاعل غير مفهوم المخاير اسم المفعول لتحقيق اتحاد
 مفهومى المقدم والتالى في المفصلة لان كلا منهما عبارة عن قضية حكم
 في المفصلة بالتنافي بينهما وبين قضية اخرى على ما سبق في تفسير الا انها
 ان قدم في الذكر سمي مقدما وان اخر سمي تاليا والصواب ان المراد بالمفصلة
 والمفصلة والمقدم والتالى في هذا المقام ما صدقت عليه هذه المقومات
 بحسب المراد لانضم المفهومات تعنى اذا قلنا المتصلة ونظرنا الى طرفيها معنى
 طبيعى احدها وارته ما يقتضى كونه مقدما وهبوط ولا يخفى ان هذا في بعض
 المتصلات واذا كان مقدم المفصلة متميزا عن تأليها بالطبع فعند تخالف
 الاجزاء قد يكون في طبع المحلية اقتضاء كونها ملزوما وفي طبع المتصلة اقتضاء
 كونها لازما وقد يكون بالعكس وكذا في المحلية والمفصلة وفي المتصلة و
 المفصلة فهذا الاعتبار يصير الاقسام في المتصلة تسعة وفي المفصلة ستة
 امثلة اقسام المتصلة ١ كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان ٢
 كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان فمتى لم يكن حيوانا لم يكن انسانا ٣ كلما

كان دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا دائما اما ان ينقسم متساويين
 او لا ينقسم ؛ ان كان الحيوانا عام من الانسان فكلمها كان الشيء انسانا كان
 حيوانا ه كلما كان كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان فهو ملزوم للحيوان
 ٦ ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد ٧ ان كان هذا اما زوج
 او فردا فهو عدد ٨ ان كان كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا فاما
 ان يكون انسانا او لا يكون حيوانا ٩ ان كان دائما اما ان يكون الشمس
 طالعة او الليل موجودا امثلة المنفصلات ١ اما ان

يكون العدد زوجا او فردا ٢ اما ان يكون اذا كان الشمس طالعة فالنهار
 موجود واما ان يكون اذا كانت الشمس طالعة فالتليل موجود ٣ اما ان
 يكون العدد اما زوجا او فردا ؛ اما ان يكون زوجا او متقسما بمساويين
 ؛ اما ان لا يكون الشمس ملزوما لوجود النهار واما ان يكون كانت الشمس
 طالعة كان النهار موجودا ه اما ان يكون الشيء واحدا واما ان يكون
 اما زوجا او فردا ٦ اما ان يكون اذا كان العدد فردا فهو زوج واما ان
 يكون اما زوجا واما فردا قال الفصل الثالث اقول رتب الفصل

علم اربعة مباحث الاول في التناقض الثاني في عكس المستوى الثالث في عكس
 النقيض الرابع في تلازم الشرطيات وابتداء بالتناقض لتوقف بعض
 المتضاميات في انعكوس والتلازم عليه والمراد ماهية تناقض القضايا
 لانه متصور بان نظير والمتضام في لقياسات فلهذا احد بانه اختلاف
 قضيتين احدهما اعراضه تلافي غير القضيتين كالمفردين وكالمفرد والقضية
 وقوله بالايجاب والسلب تحقيق المفهوم التناقض لانه انما يطلق على هذا
 الاختلاف ولو تركه لم يقع قبح في التعريف لان الاختلاف بغير الايجاب

والسلب من العدول والتحصيل والاهمال وغير ذلك ليس بحيث يقتضى لذاته
 صدق أحديهما وكذب الآخرى وقوله بحيث يقتضى احتراز عن مثل قولنا
 بقراط طبيب جالينوس ليس بطبيب مما ليس يقتضى صدق أحديهما وكذب
 الآخرى بسبب الاختلاف وقوله لذاته احتراز عن اختلاف القضيتين المقضى
 لصدق أحديهما وكذب الآخرى لكن لا نظرا الى ذاته بل لاجل واسطة أو خصوص
 مادة فالأول كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق فانه انما يقتضى صدق
 أحديهما وكذب الآخرى بواسطة ان كل ناطق انسان كقولنا كل انسان حيوان
 ولا شئ من الانسان بحیوان وقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان
 ليس بحیوان فان انضمام المصدق والكذب فيهما انما هو بحسب خصوصية
 المادة لا لدلالة الاختلاف بين الكليتين والجزئيتين فان الكليتين قد يكونان
 كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بانسان والجزئيتين قد
 يصدقان كقولنا بعض الحيوان انسان وليس بعض الحيوان بانسان
 وما قيل ان الاول خرج بتيد الاختلاف بالايجاب والسلب لان فيه اختلافا
 بالمحمول فهو موقوف لان البعد انما يخرج ما نفا فيه ولا يجتمع معه لاما نفايره
 مما يمكن اجتماعه معه فان الاختلاف بالايجاب والسلب بما يخرج لا يكون
 اختلافا بالايجاب والسلب لا ما يكون فيه مع الاختلاف بالإيجاب
 والسلب اختلاف شئ آخر فافهم (قال ولا يتحقق) اقول بل اعلم
 اننا لثنا قض عبارة عن الاختلاف المذكور ربيوا ان ذلك الاختلاف متى تحقق فاما
 القد ما رانه انما يتحقق بعد اشتراك القضيتين في ثمانى وحدات ووحدة الموضوع
 ووحدة المحمول ووحدة الشرط ووحدة الكل والجزء ووحدة المكان و
 وحدة الزمان ووحدة الاضافة ووحدة القوة والفعل اذ لو اتفق

شيء من هذه الوحدات لم يتحقق التناقض لانه يصدق عند الاختلاف في الموضوع زيد
 كاتب عمرو وليس بكاتب وفي المحمول زيد كاتب زيد ليس بشاعر وفي الشرط الجسم مفرق للبصر
 اي بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اي بشرط كونه اسود وفي الكل والجزء
 العين اسود اي بعضها العين ليست باسود اي كلها وفي الزمان زيد نائم اي ليلا
 زيد ليس بنائم اي نهارا وفي المكان زيد جالس اي في الدار زيد ليس بجالس اي في السوق
 وفي الاضافة زيد اب اي عمرو وزيد ليس باب اي بكر وفي القوة والفعل الخمر في الدرة
 مسكرا اي بالقوة ليس بمسكرا اي بالفعل واكتفى بعضهم بثبت وحدات وحدة
 الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان زعمانه ان وحدة الشرط والجزء
 والكل مندرجة تحت وحدة الموضوع لان الجسم الابيض غير الجسم الاسود وكل
 العين غير بعضها ووحدة المكان والاضافة والقوة والفعل مندرجة تحت
 وحدة المحمول لان الجالس في الدار غير الجالس في السوق والاب لزيد غير الاب
 لعمرو والسكر بالقوة غير السكر بالفعل فعدم التناقض في الصور المعذورة
 لعدم الاتحاد في الموضوع والمحمول وفي وحدة الزمان مستلزم لوحدة المكان
 ضرورة امتناع ان يكون الشيء في زمان واحد في مكانين وهذا غلط ظاهر
 لان ههنا نسبتين احدهما النسبة اليجابية والاخرى السلبية فيكونا جميعا في زمان
 واحد ويكون كل منهما في مكان آخر كقولنا زيد جالس الآن في السوق فافهم واعرف
 بان وحدة الزمان ايضا مندرجة تحت وحدة المحمول كما ان بعضه لان الناسم
 في الليل غير النائم في النهار واسأارا الامام الى الجواب بانهم اعتبروا وحدة الزمان
 بالاستقلال لانه ملول الامر في التناقض فالنصرح بها يوجب زيادة التوضيح
 والاطلاع على رعايته في امر التناقض ولما كان هذا الكلام خطايا اقتصر المص
 على وحدة الموضوع والمحمول وجعل وحدة الزمان مندرجة تحت وحدة المحمول

كوحدة المكان ولا يخفى انه احضروا سهل ايضا لانا الاختلاف قد يكون بين
 الامور المذكورة كقولنا زيد كاتب اي بالقلم الواسطي من الماد المركب على القرطاس
 البعد ادى لغرض كذا الى غير ذلك من المتعلقات زيد ليس بكاتب اي بقلم على قرطاس
 آخر فان قيل السراج مشتعل اي بشرط بقاء الدهن لا يناقض قولنا ليس السراج ^{بمشتعل}
 اي بشرط عدم الدهن مع اتحاد الموضوع والمحمول فان السراج المقارن للدهن غير
 السراج المقارن لعدمه وهما ينظر وهما جعل وحدة الشرط والحمل والجزء
 راجعة الى وحدة الموضوع والبواقي الى وحدة المحمول بما لا يصح على اطلاقه لانه
 اذا عكست القضية المذكورة انعكس لامر وصارت وحدة الشرط والجزء
 وكل راجعة الى المحمول والبواقي الى الموضوع فالاولى القول بمرجوع
 جميع الوحدة الى وحدة المحمول والموضوع من غير تخصيص بل الامور ما ذكره
 بعضهم من الاكتفاء بوحدة النسبة الحكيمه حتى يكون السلب واردا على ما ورد
 عليه الايجاب لانه متى اختلف شئ من الموضوع والمحمول وما يتعلق بهما ^{خلف}
 النسبة ضرورة ان النسبة الى هذا غير النسبة الى ذلك والنسبة في ^{هذا}
 الزمان غير النسبة في ذلك المكان وعلى هذا القياس من فتي لم تختلف النسبة
 لم يختلف شئ من تلك الامور بحكم عكس النقيض واما المحصورتان تدخل فيهما
 المملة لكونها في فوق الجزئية فلا بد فيهما مع وحدة الموضوع والمحمول من الاختلاف
 بالكمية اعني الكلية والجزئية لجواز صدق الجزئيتين مع اتحاد الموضوع والمحمول
 في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم كقولنا بعض الحيوان انسان ليس بعض
 الحيوان بانسان فان الموضوع متحد فيهما بحسب ما يعتبر في مفهوم القضية اعني
 الافراد التي يصدق عليها الحيوان والتعيين خارج عن مفهوم القضية وكذب
 الكليتين في تلك المادة كقولنا كل حيوان انسان لاشئ من الحيوان بانسان

هذا كله اذا لم يعتبر الجهة واما اذا اعتبرت فلا بد في الخصوصيات والمحمود
 جميعا مع رعاية الشرائط المذكورة من الاختلاف في الجهة لعدم الناقض
 عند اتحاد الجهة مع رعاية جميع ما ذكر لانه في مادة الامكان الخاص كذب الضرورة
 كقولنا بالضرورة كل انسان كاتب بالضرورة ليس كل انسان كاتب بالضرورة و
 يصح قائمات كقولنا بالامكان كل انسان كاتب ليس كل انسان كاتب بالامكان
 لان امكان السلب لا يرفع امكان الايجاب لا يقال مفهوم الموجبة بثبوت المحمول للضرورة
 بالامكان ومفهوم السالبة الحكم بان ليس المحمول ثابتا له بالامكان اعني ان
 ان ثبوته له ليس يمكن وظاهر ان هذا رفع لمفهوم الموجبة ونقيضه لانا نقول
 ما ذكرت ليس مفهوم السالبة الممكنة لانك لم تحصل الامكان من جهة السلب
 بل جعلته مسلوبا وسلب الامكان ضرورة فيما توهمه سالبة ممكنة هي سالبة
 ضرورة فان قيل هذا لا يدل على اشتراط اختلاف الجهة في جميع الجهات
 بل في الضرورية والممكنة فقط اجيب بان نقيض الموجبة رفعها او ما يساويها
 ومعلوم ان رفع الجهة اعم من رفع النسبة موجهها بتلك الجهة وكذا ما يساويها
 فايراد الضرورة والامكان تنبيه وتمثيل لزيادة التوضيح قال فقيض الضرورية
 اقول ما سبق كان كافيا في اخذ النقيض لكنهم قصدوا ان ياخذوا النقيض
 قضيا بحصوله مضبوطة يسهل استعمالها في العكس والاقية وربما
 اطلقوا اسم النقيض على لوازم المساوية لكن بعد رعاية اتحاد الموضوع والمحمول
 حتى لا يكون قولنا زيد ناظر نقيضها لقولنا زيد ليس بانسان وان كان مساويا
 لنقيضه لان المساويات كثيرة فلو لم يعتبر رعاية اتحاد الطرفين لتعسر ضبط
 النقيض فالبيان نقيضها ببيان ضرورة ان رفع النسبة الواحدة تكون
 نسبة واحدة فنقيض الضرورية المطلقة هي الممكنة العامة لان سلب ضرورة

الايجاب بامكان عام سالب وسلب ضرورة العدم امكان عام موجب ولا يخفى
 انا اذا قلنا نفقيض الضرورية الممكنة علم ان نفقيض يكون ضرورية وكذا في البواق
 ونفقيض الدائمة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات ينافي الايجاب
 في البعض ^{وبالعكس ايجاب بكل الاوقات ينافي السلب في البعض} وقوله ينافي فيه اشارة الى انه ليس مفقودا نفقيضا عنى الرفع والسلب
 بل لازم المساوي لان نفقيض دوام السلب عدم دوام السلب والثبوت في البعض
 لازم له او نفقيض دوام الايجاب دفعه ويلزم السلب في بعض الاوقات سواء كان
 في جميع الاوقات اولا ولتأمل ان يقول الثبوت والسلب في وقت ما ليس مفقودا
 المطلقة لانه المحكوم فيها بفعلية النسبة من غير قيد آخر وهو عم من التي حكم فيها
 بفعلية النسبة في وقت ما اعني المطلقة المنتشرة لجواز ان يكون الحكم بالفرد
 ما لا يتحقق في وقت اصلا كقولنا الزمان حادث والزمان غير قار بالذات ونحو ذلك
 فنفقيض الدائمة هي المطلقة العامة غير مبين ونفقيض الشرطية الحينية الممكنة
 وهي من الشرطية العامة بمنزلة الممكنة العامة من الضرورية المطلقة لان
 الحكم فيها برفع الضرورة الوصفية عن الجانب المخالف كما ان الحكم في الممكنة
 العامة برفع الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف ففقط ان الضرورة بحسب
 الوصف مع سلبها ما يتناقضنا نجز ما نفقيض قولنا كل كاتب متحرك الاصابع
 مادام كاتبنا قولنا بالامكان ليس كل كاتب يحرك الاصابع في بعض اوقاف كونه
 كاتبنا ولا يخفى ان هذا انما يصح اذا اعتبرنا في الشرطية الضرورة او دوام الوصف
 واما اذا اعتبرنا الضرورة بشرط الوصف فيجوز اجتماع الشرطية والممكنة الحينية
 على الكذب اذا لم يكن للوصف مدخل في الضرورة كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة
 بشرط كونه كاتبنا وليس كل كاتب حيوان بالامكان حين هو كاتب ونفقيض
 العرفية العامة الحينية المطلقة لانه كان الايجاب في جميع اوقات الذات تناقض

السلب في بعضها والتسلب في جميعها بنا قضا لايجاب في بعضها فكذا الايجاب
 في جميع اوقات الوصف يا قضا السلب في بعضها فنقيض قولنا بالادام كل مجتوب
 يعمل ما دام مجتوبا قولنا بالاطلاق ليس كل مجتوب يعمل في بعض اوقات
 كون مجتوبا قال واما المركبات اقول القضية المركبة ان كانت كلية
 فنقيضها رفع مجموع الجزئين اعم من ان يكون رفع كل منهما او يرفع الجزء الايجابي
 على التعيين او يرفع الجزء السببي على التعيين فلا يصح ان يؤخذ في نقيضها احد الامور
 لانه على التعيين لان كلامها احصر من النقيض على التعيين لان كلامها احصر
 من النقيض فيجوز ان يجتمع مع الاصل على الكذب ضرورة امكان ارتفاع الشيء مع ^{الانحصار}
 من نقيضه مثلا كل انسان حيوان لا دائما كاذب لا ارتفاع الجزئين اعني مجموع قولنا
 بعض الانسان ليس بحيوان وبعض الانسان حيوان وكذا ارتفاع ^{الجزء الايجابي} اعني
 قولنا بعض الانسان ليس بحيوان وقولنا كل انسان فرس لا دائما كاذب وكذا ارتفاع
 جميع الجزئين وارتفاع الجزء السببي ولما وجب نقيضا لمركبة ان يتحقق رفع مجموع
 الجزئين ولم يصح ان يكون ذلك برفع كل من الجزئين ولا يرفع احدها على التعيين لعين
 ان يكون برفع احدها على التعيين فانه يتحقق مع التقادير الثلاثة وهو معنى المفهوم
 المراد بين نقيض الجزئين وطريقه ان يؤخذ نقيض كل من الجزئين وتركب منهما
 منفصلة مانعة لخلو لان بارتفاع كلا الجزئين صدقت المنفصلة بجزئيتها ولهذا
 لم يصح اخذها مانعة لجمع وان كان بارتفاع احدها صدق احد جزئي المنفصلة
 فيكون المنفصلة مانعة لخلو البتة واطلاق النقيض عليها من جهة انها مساوية
 للنقيض والا فهي موجبة شرطية سواء كان الاصل موجبة او سالبة وهذا
 ظاهر بعد معرفة ان كل مركبة من اي بسيطين تركيب وان نقيض كل بسيط
 شيء هو فانه اذا تحققت ان الوجودية اللاحقة مركبة من مطلقين عامتين

احديهما موجبة والاخرى سالبة وتحققنا ان نقيض المطلقة العامة من الدائمة
 تحققنا ان نقيض الوجودية الدائمة الموافقة لها في الايجاب والسلب والمخالفة في
 ذلك فنقيض قولنا كل انسان ضاحك لا دائما قولنا اما ليس بعض الانسا ضاحك
 دائما واما بعض الانسا ضاحك دائما وعلى هذا القياس فنقيض العرفية الخاصة
 اما الحينية المطلقة المخالفة او الدائمة الموافقة ونقيض الشرطية الخاصة
 اما الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة الموافقة ونقيض الوقفية اما الممكنة
 الوقفية المخالفة او الدائمة الموافقة لان نقيض جزئها الاول اعني الوقفية المطلقة
 هي الممكنة الوقفية لان الضرورة بحسب وقت معين تناقض سلبها بحسب ذلك
 الوقت ونقيض المنتشرة اما الممكنة الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة
 لان نقيض جزئها الاول اعني المنتشرة المطلقة هي الممكنة الدائمة لان
 الضرورة في وقت ما تناقض سلبها في جميع الاوقات ونقيض الوجودية للضرورة
 اما الدائمة المخالفة او الضرورية الموافقة ونقيض الممكنة الخاصة اما الضرورية
 المخالفة والضرورية الموافقة ولاخفا في الامثلة (قال واما الجزئية) ^{الممكنة}
 اقولا المركبة ان كانت جزئية لا يكفي في نقيضها المفهوم المرددين نقيض الجزئين كما في الجزئية ^{لأن}
 بعينه مفهوم جزئها ضرورة انه اخذ في كل منهما مجموع الافراد فرفع احد الجزئين كونه
 مساويا لنقيض المركبة ضرورة ان نقيض المتساويين متساويان بخلاف مفهوم
 الجزئية فان مفهوم جزئها اعم منها لانه يجب اتحاد موضوع الايجاب والسلب
 في مفهوم المركبة بخلاف جزئها مثلا اذا قلنا بعض ج ليس ب ففناء ان ذلك
 البعض الذي هو ج بالاطلاق ليس ب بالاطلاق بخلاف ما اذا قلنا ان بعض
 ج ب بعض ج ليس ب فلا يلزم ذلك بل يجوز ان يكون هذا البعض غير ذلك واذا
 كان مفهوم الجزئين اعم من مفهوم المركبة الجزئية يكون رفع احد الجزئين مستقورا

من نقيض المركبة الجزئية ضرورة ان نقيض الاسم انحصر فيجوز كذب الجزئية مع
كذب رفع احدهما اعني المفهوم المرددين الكلتيين اللتين هما نقيضا الجزئين ضرورة
جواز كذب الشئ مع انحصار من نقيضه والى هذا اشار بقوله لانه يكذب بعض
الحيوان لا دائما مع كذب كل واحد من نقيض جزئيه اما كذب قولنا بعض الخيم
حيوان لا دائما فكذب اللادوام لان الموضوع في اللادوام يكون بعينه الموضوع
في الاصل ومعلوم ان بعض الجسم الذي هو حيوان يكون حيوانا دائما ولا يصح عليه
انه ليس بحيوان بالاطلاق واما كذب كل واحد من نقيض جزئيهما اعني السالبة الكلية
انني هي نقيض الجزء الايجابي كقولنا لاشئ من الجسم بحيوان دائما والموجبة الكلية
التي هي نقيض الجزء السلبتي الذي هو مفهوم اللادوام كقولنا كل جسم حيوان
دائما فليكون قولنا اما لاشئ من الجسم بحيوان دائما او كل جسم حيوان دائما
مانعة لخلو كاذبا ضرورة ارتفاع جزئيهما فلا يكون نقيضا لقولنا بعض
الجسم حيوان لا دائما لامتناع كذب النقيضين بل الحق في نقيض المركبة للجزئية
ان يوقع التردد بين النقيضين لكل واحد واحد من افراد الموضوع كما يقام
في نقيض بعض الجسم حيوان لا دائما كل جسم اما حيوان دائما وليس بحيوان
دائما لان قولنا بعض ج ب لا دائما معناه ان بعض ج ب لا دائما معناه ان بعض
ج بحيث ثبت له ب في وقت ولا يثبت له ب في وقت فنقيضه ان ليس الامر كذلك
بل لكل ج اما ب دائما وليس ب دائما والجزء الثاني اعني قولنا كل ج ليس ب دائما
يحتمل مرين احدهما ان يكون مسلوبا عن كل ج دائما والثاني ان يكون مسلوبا
عن بعض ج دائما ثانيا للبعض الاخر دائما فان ابقينا معناه اعني الجزء الثاني على
اجاله وقلنا كل ج اما ب دائما وليس ب دائما كانت جملة شبيهة بالمنفصلة
سائرة للنقيض وان فصلناه وقلنا اما كل ج ب دائما ولا شئ من ج ب دائما

او بعض ج ب دائما وبعض ج ليس ب دائما كانت منفصلة ما تعلل الخلو من
 ثلثة اجزاء مساوية وهو طريق آخر في اخذ النقيض المركبة الجزئية ولتقابل ان
 يقول الترديد بين نقيض الجزئين كاف في النقيض المركبة الجزئية ايضا والحق
 انما كان واردا من جهة اهل شرائط نقيض الجزئين لان جزئيهما هما الموجبة
 والسالبة المستحقة الموضوع على ما سبق واذ قلنا بعض الجسم حيوان لا دائما
 فنقيض الجزء الاول لاشئ من الجسم بحیوان دائما ونقيض الجزء الثاني
 كل جسم حيوان هو حيوان لا دائما ولا شك ان الترديد بينهما صادق وسواء للنقيض
 وكذا في السالبة الجزئية فنقيض قولنا ليس بعض الجسم بحیوان لا دائما قولنا اما كل
 جسم حيوان دائما او لاشئ من الجسم الذي ليس بحیوان حيوانا دائما اقال واما
 الشرطية اقول انما احتيج في العملية الى هذه التفاصيل ليؤخذ قضايها مضبوطة
 موجبة والا فالتعريف مع تحقيق الشرائط كاف في اخذ النقيض فلا حاجة
 في الشرطية الى تفصيل والمراد بالجسر الاتصال والافصال وبالنعق الزوم
 والعناد والاتفاق والحقيقة ومنع الخلو قال الفصل الثاني اقول
 العكس كما يطلق على القضية الحاصلة من تبديل احد جزئي القضية بالآخر
 كذلك يطلق على نفس هذا التبديل اي لايجاب والتسلب فتقوله الجزء الاول
 والثاني اولى من الموضوع والمجهول لشموله عكس الشرطيات ايضا والمراد
 بالجزء الجزء في الذكر لان العكس لا يجعل ذات الموضوع متحول لا ورست
 المجهول موضوعا والمراد من الجدل ما يكون له تاثير في المعنى لا زبته من حيث
 بالنظر الى المعقولات واما المستويات فتقولنا اما ان يكون اياها
 فردا او زوجا لا يكون عكسا فنقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا
 اذ لبقاء في المعنى لان الحكم فيها انما هو بالعناد بين هذا وذاك وهذا قد

على ما يشهد به تفسير المتفصلة وثقل مفهومها وما يقال من ان الحكم في الاثر
بمعاندة الزوجية للفرد وفي الثاني بمعاندة الفردية للزوجية فمهم والمراد
ببقا والكيفية ان الاصل ان كان موجبا كان العكس كذلك وان كان سالبا
كان سالبا وذلك لان العكس لازم من لوازم الاصل والموجب قد يختلف
عن السالب ^{والنفس} فان قولنا كل انسان ناطق لا يصح ان العكس سالبا اعني قولنا
بعض الناطق ليس بانسان وفي نحو قولنا لاشئ من الانسان يفرس لا يصح
العكس موجبا اعني قولنا بعض الفرس انسان فاللازم المنضبط هو الموافق
في الكيف والمراد ببقا والصدق ان الاصل لو كان صادقا كان العكس صادقا
وذلك لانه يمنع صدق المزور مع كذب اللازم ولم نعتبر بقاء الكذب
لجواز ان يكون الصادق لازما للكاذب وينبغي ان يكون المراد مع بقاء
لزوم الصدق بلا واسطة لنخرج عنه قولنا كل ناطق انسان مما يصح
مع الاصل بطريق الاتفاق دون اللزوم فانه لا بعد عكسالة ولنخرج ما يكون
لازما للاصل بواسطة لزومه للعكس كالاعم من العكس مثلا قولنا لاشئ
من ج ب بالضرورة ينعكس الى لاشئ من ب ج دائما ويلزم لاشئ من ب ج
بالاطلاق وبالامكان العام مع انه ليس بعكس فظهر مما ذكرنا ان التعريف
لا يخرج عن اختلاف قال واما السوالب اقول قدم بعضهم عكس الموجبات
نظرا الى كونها اشرف وبعضهم عكس السوالب نظرا الى توقفها لبيانات في
انعكاس الموجبات عليه والى ان منها ما ينعكس الى الكل والكل وان كان سالبا
اشرف من جزئي وان كان موجبا لما يسمي فالسوالب اما كلية او جزئية
فان كانت جزئية كلية فسبع من الثلث عشر وهي الوقتان والوجودتان
والمكانان والمطلقة العامة لا تنعكس لان اخص السبع هي الوقتية

لا تنعكس لانه يصدق لاشئ من القوم يخفف بالضرورة وقت التزيع لادائما
مع كذب قولنا ليس بعض المتخفف بقوم بالامكان العام لان كل متخفف فهو قوم
بالضرورة وهي لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم لان العكس لازم للعام
والعام لازم للخاص ولازم اللازم لازم فلو صدق الخاص بدون عكس
العام لزم صدق الملازم وبه وصدق اللازم وانما اعتبر السالبة الجزئية
لانها اعم من التكميلية والامكان العام لانه اعم الجاهات وكذب العام
يوجب كذب الخاص ولما كان معنى انعكاس القضية انه يلزمها اخصر
قضية حاصلة من التبديل احتيج في اثباته الى برهان منطبق على جميع المواد
ولما كان معنى عدم الانعكاس ان ذلك غير لازم كان النقص بحسب مادة
واحدة كافيا فيه (قال واما الضرورية) اقول اما السوالب
الكلية المنعكسة فالدائمات منها اعني الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة
منعكسان الى دائمة كلية مثلا اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ من ج ب
صدق دائما لاشئ من ج ب ولا تصدق نقيضه وهو بعض ج ب بالاطلاق
بجعله صغرا والاصل كبرى هكذا بعض ج ب بالاطلاق ولاشئ من ج ب بالضرورة او
بالدوام ينتج ليس بعض ج ب بالضرورة في الضرورية والدوام في الدائمة
وهو مح لو جود الموضوع اعني بعض ج ب اذا التقدير صدق الموجبة التي هي نقيض العكس
ولما كان الاصل مفروضا لصدق والترتيب صحيحا بين النتائج كان الحال ناشئا
من نقيض العكس حقا فان قيل اذا اردتم بقولكم اذا صدق بالضرورة او دائما
لاشئ من ج ب صدق دائما لاشئ من ج ب انه يصدق على طريق اللزوم فلا تخم
انه لو لم يصدق يصدق نقيضه لجواز ان يكون صادقا على طريق اللزوم
وح لا يلزم صدق نقيضه وان اردتم اعم من اللزوم والاتفاق فلا يلزم

ان يكون عكسا لان العكس يجب ان يصدق بطريقا للزوم بمعنى انه لو لم ير
 لامكان انفكاكه واسكان انفكاكه مستلزم لامكان صدق نقيضه
 المؤدى الى المحال وامكان المحال محال وهما بحث وهو ان العكس اختص
 سره بالنسبة الى حتى ان السالبة المطلقة ليست عكسا للضرورة وكما يجب اثبات
 لزوم العكس بالبرهان يجب بيان ان الاختصاص منها غير لازم بالنقض في صورة جزئية
 فلا يتم ان عكس الدائمين هي الدائمة الا بعد بيان ان الضرورية غير لازمة وبينه
 باننا لو فرضنا ثبوت مركبية زيد للفرس دون الحمار مع اسكانها لصدق لاشئ
 من مركوب زيد بحمار بالضرورة لان المعبر في وصف الموضوع ان يكون بالفعل كما
 هو الرأى الصحيح وما صدق عليه انه مركوب زيد بالفعل هو الفرس لا غير والحمار
 سلوب عن الفرس بالضرورة ولا يصدق لاشئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة
 يصدق نقيضه وهو نقيض الحمار مركوب زيد بالامكان وانت خبير بان هذا مبني على
 ان المعبر صدق الوصف على الموضوع بالفعل في نفس الامر وقد عرفته (قال واسا
 المشروطة) اقول المشروطة العامة والعرفية العامة الكلين ان تنعكسا عرفية عامة
 كلية بالبرهان المذكور بعينه ولا تنعكس المشروطة كنفها الا انها اذا عتبرت بمعنى
 مادام الوصف يصدق في الفرض المذكور لاشئ من مركوب زيد بحمار بالضرورة
 مادام مركوب زيد مع كذب لاشئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة مادام حمار لان
 بعض الحمار مركوب زيد بالامكان حين هو حمار وان عتبرت بشرط الوصف فاذا فرضنا
 ان لا حمار في الواقع الا الذهن صدق لاشئ من الحمار بمجاد بالضرورة مادام حمار
 مع كذب لاشئ من الحمار بمجاد بالضرورة مادام حمار لان بعض الحمار حمار
 الامكان حين هو حمار وتحقيق ذلك ان مفهوم المشروطة باعتبار الاول متافا
 عطف المحمول لذات الموضوع في جميع اوقات اتصافه بالوصف العنواني وهذا

لا يستلزم الاتفاق بين الوصفين حتى يلزم من صدق أحدهما على شيء انتفاء الآخر
منه بالضرورة ومفهومها لا يتبادر بالثبات من اتفاقية مجموع ذات المحمول ووصفه
لوصفه ذات الموضوع لأن اتحاد ذات الموضوع والمحمول إنما هو في الموجبة والمنسوبة
إتخاذ والعرفية الخاصة المحبوبة التي يمكن أن تكون إلى عرقية عامة كلية أعني موجبة جريسه
مطلقة عامة مثلاً إذا قيل إن الشيء من ج أو دائماً لا شيء من ج لا دائماً الجيب الذات
صدق لا شيء من ج مادام ب، لا دائماً البعض أي بعض ب ج بالاطلاق مادام
العرفية العامة فلو أنها لازمة لبعضين ولازم انعام لازم الخاص وأما اللادوام
في البعض فلا أنه لو لم يصدق لا يصدق أنه شيء من ج دائماً وينعكس إلى
لا شيء من ج دائماً وقد كان ذلك في بعض كل ج ب بالاطلاق ههنا ما عدم لزوم
اللدوام في الكل فلا أنه يصدق في الشيء من يكتب بساكن مادام كاتب لا دائماً مع كنية
لا شيء من الساكن يكتب مادام كاتب لا في الكل أي كل ساكن كاتب بالاطلاق لأن
بعض الساكن ليس يكتب بالادوام وسواء كان لادوام السالبة موجبة
لا تنعكس إلا بعرضية والاستدلال أقول التساؤل أن كانت جزئية
والشروط الخاصة والعرفية فيها انعكاس في العرفية خاصة لأنه إذا
صدق بالضرورة أو دائماً من ج مادام ج لا دائماً إلى بعض ج ب
بالاطلاق ولنترصد في الاستدلال ج ب بالافعال وهو قد ود بهمكم
اللدوام ووصفها بآثار ونحكم منها فإن في د بمعنى أن ليس ج مادام ج
والا لكان ج ولا بعض أحياناً ج لأن في صفة استمارين على ذات واحدة
في وقت واحد ثبت لكل الاستدلال ج ب بالافعال وهو قد ود بهمكم
ههنا وإذا أردت أن الاستدلال ج ب بالافعال وهو قد ود بهمكم
مادام بالادوام الاستدلال ج ب بالافعال وهو قد ود بهمكم

والمطلقة العامة واخص الاربع اعنى الضرورية المطلقة لا تنعكس
 لصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة مع كذب بعض
 الانسان ليس بحيوان بالامكان العام ورد من السبع اعنى الوقتية
 لا تنعكس ايضا لصدق قولنا بعض القمر ليس بمنخفض بالضرورة .
 وقت التربع لا دائم مع كذب نقيض المنخفض ليس بقمر
 بالامكان العام واذالم ينعكس الاخص ينعكس الاعم لما مر
 وهذا تنبيه على طريق آخر في بيان عدم انعكاس الجزئية
 السبع فقد تبين ان الكلية من السبع لا تنعكس وهي اخص من الجزئية فليزم
 عدم انعكاس الجزئية (قال واما الموجبة) اقول حكم الموجبات باعتباركم
 انها سواء كانت كلية او جزئية او مهلة او شتمية لا ينعكس كلية لجواز ان يكون المحمول
 اعم من الموضوع وامتناع حمل الخاص على كل فرد العام واهل ذكر الشخصية لعدم
 الاعتداد بها في العلوم وذكر المهلة لكونها في حكم الجزئية وانما قال انها لا تنعكس كلية
 ولم يقل انها لا تنعكس الجزئية لان انعكاس الموجبة الى الجزئية انما يكون اذا كان
 المحمول مما يحتمل الكلية والجزئية كما في قولنا كل انسان او بعضه حيوان بخلاف
 قولنا بعض الانسان زيد فان عكس زيد انسان او زيد بعض الانسان ولا يصح بعض
 زيد انسان فان قيل قولنا كل انسان ناطق ينعكس الى كل ناطق انسان قلنا لانم عكس
 اذا انعكس ما يكون لازما بالنظر الى نفس التبدل ومصدافه قيام البرهان عليه
 مع قطع النظر عن خصوصية المادة واما في الجهة فالدائم ثنائى والوصفي الاربع
 فينعكس حينية مطلقة مع قيد اللازم واما الخاصتين اما لزوم الحينية فقط
 مزالتن واما عدم الزائد فلان الضرورة اخصها وهي لا تنعكس الى اخص من
 الحينية كالعرفية مثلا لجواز انفكاك وصف الموضوع مادام وصف المحمول

فلا يصدق وصف الموضوع مادام لم يحدد كقولنا كل كاتب إنسان بالضرورة مع كذب
 كل إنسان كاتب مادام إنسانا واستدل على قيد اللادوام وهو بعض ب ليس ج
 بالاطلاق في عكس الخاصتين لولاه لصدق كل ب ج دائما فجعله صفى تارة
 للجزء الأول من الأصل اعني بالضرورة او دائما كل ج ب مادام ليس ب ج دائما
 وبأن الجزء الثاني اعني اللادوام هو قولنا لا شيء من ج ب بالاطلاق ليس ب ج
 بالاطلاق فيلزم اجتماع التقيضين لان قولنا لا شيء من ج ب بالاطلاق يستلزم
 قولنا بعض ب ليس ب بالاطلاق وهو نقض لقولنا كل ب ب دائما لا يقال
 يكفي ضمه الجزء الثاني لنتج لا شيء من ج ب بالاطلاق وهو موجود الموضوع
 لانا نقول لانه استحالة ذلك في المطلقة الآتية ان صدق قولنا لا شيء من
 الضاحك بضاحك بالاطلاق العام لان معناه سلب الوصف المفارق في الجملة
 عن ذات يتصف به الجملة واما قيد اللادوام في عكس الجزئين فلا يمكن بيانه بهذا
 الطريق لان جزئي الجزئية جزئيان والجزئيان لا تصح كبرى في الشكل الأول
 بل طريقه ان يفرض ذلك البعض الذي هو ج وب بالفعل مادام ج لا دائما فدب
 وهو ج وب ليس ج بالفضل والا لكان ج دائما فيكون دائما لانا حكمنا في الأصل
 انه ب مادام ج وقد كان ب لا دائما ف واذ قد صدق عليه انه ب وليس ج بالفعل
 لصدق ب ليس ج بالاطلاق وهو مفهوم لادوام العكس والوقتيان والوجوب
 والمنطقة العامة تنعكس مطلقة عامة وببساطة وببساطة لادوامات
 الوقفية اخصا وهي لا تنعكس الى اخص من المطلقة العامة لانه يصدق كل متخفف
 مضى بالثوقيت مع كذب بعض المضى متخفف جز هو مضى والمضى وان اقصر على بيان
 انعكاس الكليات لكن في تخصيص بيان قيد اللادوام في عكس الجزئين الخاصتين
 اشادة الى ان ما سوى ذلك من الاحكام يجري في الجزئيات مثلها في الكليات
 فلو اقصر على انعكاس الجزئيات لكان أولى لانها اعم من الكلية ولازم العام لازم الخاص

قال وان شئت اقول للقوم في بيان العكوس ثلاثة طرق اول الخلف
 وهو ضم نقيض العكس الى الاصل لينتج محالة والثاني الافتراض وهو ان
 يفرض ذات الموضوع ويحمل عليه وصف الموضوع والمحمول ليصدق
 ان بعض ما يتصف بالمحمول يتصف بالموضوع وهذا انما يصح عند وجود البقاء
 ولا يكون الا في الموجيات والسوالب المركبة ولم يستعمله المصرا لا عند
 طريق الخلف لانه في الظاهر قياس من الشكل الثالث وبيان انتاجه مبني
 على طريق العكس وانما قولنا في الظاهر لما سيجي من ان صورة الافتراض
 ليست بقياس من الثالث الثالث طريق العكس محالا فيكون وهو ان يعكس
 نقيض العكس لينتج مناينا في الاصل فيكون نقيض العكس محالا فيكون
 العكس صادقا وانما قال بنا في الاصل ليشمل المناقضة والمضادة مثلا
 اذا صدق كل ج ب او نقيضه ب بالاطلاق فليصدق بعض ب ج والا لصدق
 نقيضه والا لاشي من ب ج دائما وينعكس الى لاشي من ج ب دائما وهو مضاد
 دائما للاصل الكلي اعني ج ب ومناقض وهذا الطريق يجري في السوالب ايضا
 مثلا اذا صدق لاشي من ج ب فيصدق لاشي من ب ج للجزء اعني بعض
 ج ب والا فبعض ب ج ينعكس الى بعض ج ب وهو يناقض لاشي من ج ب
 وانما خصصه المصرا بالموجيات لانه قد مر بيان عكوس السوالب ولو بينا
 بما يتوقف على عكوس الموجيات وعكوس الموجيات بما يتوقف على عكوس السوالب
 كان دورا والجوابان البيان مالم يبين بعد كثير واحكام المنطوق كالاحكام
 التي بينوها بغير الشكل الاول واداء الدور انما يلزم لو لم يكن بكل من عكوس
 الموجيات والسوالب بيان طريق آخر قال واما المحكمات اقول
 ذهب القدماء الى انعكاس الممكنين بمكة عامة بالعكس والخلف وانه فراض

مثلا اذا صدق بعض ج ب بالامكان فليصدق بعض ب ب ج بالامكان
 لوجود الاول انه لو لا صدق لاشئ من ب ج بالضرورة الى لاشئ من ج ب
 بالضرورة وهو مناف للاصل الثاني ان يجعل لاشئ من ج بالضرورة كبرى
 والاصل صغرى لينتج تقتضج ليس ج بالضرورة وهو ج الثالث انما
 نفرض ذات الموضوع وما يجب بالامكان و د ج فبعض ب ج واجب
 باء الاول موقوف على انعكاس السالبة وقد سبق انها لا تنكسر الا دائمة
 والثاني والثالث موقوفان على انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الاول والثاني
 وهو م فلما كانت الدلائل المذكورة مزيفة عند المص ولم يطلع على برهان
 يدل على الانعكاس وعدجه توقف في ذلك فان قلت ان كانا المعبر في موقف
 الموضوع هو الامكان كما هو رأي الفارابي فانعكاس الممكنة ظ ولذا
 انتاجها في صغرى الشكل الاول والثالث ويلزم انعكاس الضرورة كتقسيمها
 وان كان المعبر هو العقل كما هو رأي الشيخ عند انعكاسه ظ لوردو والتفكر
 في الفرض المذكور فانه يصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان مع كذب قولنا
 بعض مركوب زيد حمار بالامكان وهذه الصورة مما اطلع عليه المص فلا وجه
 التوقف قلت المعبر هو الفعل لكن وقع التردد في انه الفعل يجب نفس الامر
 ام خيب فرض العقل وان الفعل يجب فرض العقل هل هو مسا للامكان
 ام لا على ما سبق وسيفهم في هذه المطالب برهان قوي وهو ان صدق
 الممكنة مع امكان صدق المطلقة مثلا ما ان يؤتم المط مثلا اذا صدق
 كل ج ب بالامكان اسكن ان يصدق كل ب ج بالفعل فيمكن ان يصدق
 بعض ب ج بالفعل فيصدق بعض ب ج بالامكان وعلى هذا القياس
 واجب ينتج التلازم فان صدق بالامكان لا يقتضي وجود الموضوع

وان كان الصدق نقيضه فيصدق كل عنقاً طائر بالامكان ولا يمكن
 صدقه بالفعل وفيه نظر قال واما الشرطية اقول هذا في
 اللزومية واما الاتفاقية فان اخذت عامة لم ينعكس لجواز ان يكون العد
 كاذباً فلا يثبت صدقه على تقدير صدق التالي كما في قولنا ان كان للجماد
 فرسا فالانسان ناطق وان اخذت خاصة وان كان مفهومها يوافق
 النقيضين في الصدق فلا عكس لها لان العكس يجب ان يكون مغايراً للاصل
 بحسب المفهوم ولا مغايرة ههنا كما في المتفصلة فان مفهومها الحكم
 بصدق التالي على تقدير صدق المقدم مجرد الاتفاق فخصولها العكس ^{ليس} لكون فيه
 فائدة زائدة على الاصل واعترض على انعكاس الموجبة اللزومية بانه يصدق
 كلما وجد العشرة وجدت الثلاثة مع كذب قولنا يكون اذا وجد الثلاثة
 وجدت العشرة لزومية وجواب المنع اذ لا معنى بلزوم الجزئين ان يكون
 للمقدم دخل في اقتضاء اللزوم وظ ان يتحقق الثلاثة دخلاً في اقتضاء
 لزوم تحقق العشرة لا بعض من العشرة قال البحا الثالث اقول
 ذهب القداماء الى ان عكس النقيض عبادة عن جعل نقيض الجزء الثاني
 اولاً ونقيض الجزء الاول ثانياً مع بقاء الكيف والصدق وحكم
 الموجبات في هذا العكس حكم السوالب وعكس المستوى وحكم
 السوالب ههنا حكم الموجبات حلية كانتا ومنفصلة حتى ان الموجبة
 الكلية تنعكس كقفسها والموجبة الجزئية لا تنعكس اصلها والسالبة
 كلية كانتا وجزئية لا تنعكس لا جزئية والتابع من الموجبات
 اعني الوقتيتين والوجوديتين والممكنتين المطلقة العامة
 لا تنعكس اصلها والبواقي تنعكس الى ما تنعكس اليه سواء بها بالعكس

المستوفى الى غير ذلك من الاحكام وذلك بالدلائل والنصوص
 المذكورة ثم مثالا اذا صدق كل ج ب صدق كل ما ليس ب ليس ج والا
 فبعض ما ليس ب ج ويتعكس الى بعض ج ليس ب وقد كان الاصل
 كل ج ب هـ ف واعترض المتأخرون باننا لانسم انه لو لم يصدق كل
 ما ليس ب ليس ج ويصدق بعض ما ليس ب ج بل الصادق ج هو
 السالبة الجزئية اعني ليس كل ما ليس ب ليس ج وهو اعم من قولنا بعض
 ما ليس ب ج وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص فخير التعريف الى ما
 ذكره المص وهو انه عبارة عن جعل ^{الجزء} الاول من القضية نقيض الجزء الثاني
 من الاصل وجعل الجزء الثاني عين الجزء الاول مع الاصل مع مخالفة
 الاصل في الايجاب والسلب وموافقته في الصدق فالمراد بالقضية في
 تعريف القضية التي هي العكس والعبارة الواضحة انه عبارة عن جعل نقيض
 الجزء الثاني ولا عين الاول ثانيا مع الموافقة في الصدق والمخالفة في الكيف
 وتسميته عكس النقيض على تعريف القدماء ظاهرا لا نأخذنا نقيض
 الطرفين وعكسناهما بان جعلنا نقيض الثاني ولا ونقيض الاول ثانيا
 واما على تعريف المتأخرين فبالنظر الى الجزء الثاني من الاصل لا نأخذنا
 نقيضه بان جعلناه اقولا قال واما الموجبات اقول على رأي المتأخرين
 حكم الموجبات في هذا العكس حكم السوالب في العكس المستوي فاد
 كانت كلية فالسبع منها اعني الوقتيتين والوجوديتين والممكنين
 والمطلقة العامة لا تنعكس اصلا واللائمتان تنعكسان دائمة
 والوصفياق الاربعة لا تنعكس عرفية عامة لكن مع قيد اللادوام
 والجزئية في الخاصتين والكل في المتن وان كانت جزئية

فالمخاصة ان ههنا تنعكسان عرقية خاصة مثلا اذا صدق بالضرورة
او دائما بعض ج ب مادام ج لا دائما صدق ليس بعض ما ليس ب ج
مادام ليس ب لا دائما لاننا نفرض ذات الموضوع اعني ما هو ج وب
مادام ج لا دائما وقد ليس ب بالفعل ليفيد الاصل باللازم
وليس ج في جميع اوقات ليس ب والا لكان ج في بعض اوقات
ليس ب فيكون ليس ب في بعض اوقات ج وكان ب مادام ج
هف ود ج بالفعل وهو ظ واذا صدق على ذاته ليس ب
وانه ليس ج في جميع اوقات كونه ليس ب صدق بعض ما ليس ب ج
مادام ليس ب وهو الجزء الاول من العكس واذا صدق على ذات ج بالفعل
صدق بعض ما ليس ب ج بالاطلاق وهو الجزء الثاني اعني الاول
فيلزم صدق العكس محتمله اعني قولنا ليس بعض ما ليس ب ج مادام ليس
ب لا دائما وهو المظ وغير الخاصيتين من الموجبات الجزئية لا تنعكسان
اختصارا لربع اعني الدائمين والعامتين هو بالضرورة واخصر السبع
اعني الوقتيتين والوجوديتين والممكنين والمطلقة العامة وشئ من الضرورية
والوقعية لا تنعكس لصدق قولنا بالضرورة بعض الحيوان هو ليس باننا
مع كذب قولنا ليس بعض الانسان بحیوان بالامكان العام والصدق قولنا
بالضرورة بعض القمر ليس هو بخمس وقتا التوزيع لا دائما مع كذب ليس
بعض الخسف بقمر بالامكان العام وعدم العكس بالانصر بوجوب عدم انعكاس العام
(قال واما السوال) اتول السوال سوا كانت كلية او جزئية لا تنعكس كلية
لجواز ان يكون نصيب الخمر اعم من الموضوع وامتناع عياجاب الاختصاص لكل افراد لام
كقولنا الاشئ من الانسان يحجر مع كذب كل ما ليس بحجر انسان فعكس السوال

باعتبار الكمية لا يكون الاجزئية واما باعتبار الجهة فالخاصتان تنعكسان
 حينية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ من ج ب او ليس
 ج ب مادام ج لا دائما صدق بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب لان ذات
 الموضوع موجود بحكم الوجود واما الذي هو ايجاب فقرضه ب ج فليس بالفعل
 وهو ظ و ب ج في بعض اوقات كونه ليس ب لانه كان ليس ب في جميع اوقات
 كونه ج فبعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب وهو المظ وهذا ظ لكن ذلك
 انما يكون عكسا لو لم يكن الاخصلا زما وههنا يلزم الحينية اللا دائية
 اما الحينية فلما مر واللا دائية اعني بعض ما ليس ب ليس ج بالاطلاق
 والا لكان ج دائما فيكون ليس ب دائما لدوام سلب الباء بدوام ثبوت الجيم
 وقد كان ب لا دائما هف ولا ادري كيف ذهب هذا على المص وقد صرح
 به في كثير من تصانيفه والوقتيتان والوجوديتان ينعكس مطلقة عامة اذا
 صدق لاشئ من ج ب او ليس بعض ج ب باحدى الجهات الاربع صدق بعض
 ما ليس ب ج بالاطلاق بالغرض وهو ان نفرض موضوع الاصل الموجود
 فليس ب بالفعل وهو ظ و ب ج بالفعل بحكم الوجود واما بعض ما ليس
 ب ج بالاطلاق وبالحلف ايضا اذ لو لم يصدق بعض ما ليس ب ج بالاطلاق
 لصدق لاشئ ما ليس ب ج دائما وينعكس بالعكس المستوي الى لاشئ من ج ليس
 دائما ويلزم كل ج دائما بوجود الموضوع بحكم الوجود واما وقد كان الاصل
 لاشئ من ج ب هف ولا يتعقد قيد الوجود واللا ضرورة الى العكس اصد
 قولنا ليس بعض الانسان بلاكاتب لا بالضرورة مع كذب بعض الكاتبات
 لا بالضرورة لان كل كاتبة انسان بالضرورة (قال واما بواقي السوال
 اقول ذهبا المص الى ان انعكاس السوالين من الفعليات البسيطة والمكثيرة

وانعكاس الشرطيات موجبة كانتا وسالبة غير معلومة لعدم الاطلاع على
دليل يوجب الانعكاس اما التساوية الخليات المذكورة فلامتها لم يستلزم
وجود الموضوع لم يصح فرضه بج وإثبات شيء له حتى يتم طريق الفرض ولم يكن
الوجبة المحصلة لازمة للسالبة المعدولة حتى يتم طريق الخلف لكن قد بين
عدم انعكاسها بالتقيض فانه يصدق في الفعليات لاشئ من الخلال بعد التقيض
مع كذب قولنا بعض ما ليس ببعض خلا بالامكان وفي الممكنين لاشئ من الخارج
بلا مركوب زيد بالامكان الخاص في الفرض المذكور مع كذب بعض ما هو مركوب
زيد فهو خارج بالامكان العام ضرورة صدق لاشئ من مركوب زيد بجوار الضرورة
واما المصداق الضرورية فقد استدلل على انعكاس الموجبة منها بانه اذا صدق
كلما كان ا ب مح مح صدق ليس البتة اذا لم يكن ج وكان ا ب نجعله صفري
للاصل لينتج قد يكون اذا لم يكن ح ب ب وهو مح او بعكسه الى قولنا قد يكون
اذا كان ا ب لم يكن ج ب ب وقد كانا الاصل كلما كان ا ب مح ب فيلزم استلزام ا ب
للتقيضين وهو مح لاستلزام اجتماع التقيضين وعلى انعكاس السالبة
منها بانه اذا صدق ليس البتة اذا كان ا ب مح مح صدق قد يكون اذا لم يكن ج
ب ب فاب فقد لا يكون اذا لم يكن ج د فاب والا لصدق ليس البتة اذا لم يكن
ج د فاب فقد لا يكون اذا كان ا ب لم يكن ج ب ب ويلزم قد يكون اذا كان ا ب مح
ب ب لان ا ب لما لم يكن مستلزما فليس ج وكان مستلزما لنقضه في الجملة والخروج
انما لستم استحال قولنا قد يكون اذا لم يكن ب ب مح ب ب فان الملوثة الجزئية ثابتة
بين كل امرين وان كانا تقيضين برهان من الشكل الثالث والا وسط مجموع الامرين
هكذا كلما صدق هذا انسا ولا انسا صدق انه انسا وكلما صدق هذا انسا
ولا انسا صدق انه لا انسا فصدق انسا اذا صدق انه انسا صدق

انه لا انسان وقد عرفت ما فيه ولا تم استحالة استلزام اب للنقيضين فانه
 يجوز ان يكون محالا والمحال جاز ان يستلزم المحال ولا تم ان قولنا
 قد لا يكون اذا كان اب لم يكن جج يستلزم قولنا قد يكون اذا كان اب مح
 جج لجواز ان لا يكون الشيء مستلزما لاحد النقيضين فان اكل زيد لا يستلزم
 اكل عمرو ولا عدم اكله واما الاتفاقيات فان كانت موجبة فتعكس كقضية
 اعني اذا صدق كلما كان او قد يكون اذا كان اب مح جج اتفاقيا يلزم صدق
 عدم موافقة عدم جج لـ ب في كل الازمنة ان كان الاصل كليا وفي بعضها
 ان كان جزئيا والا لزم صدق عدم موافقة جج لـ ب في بعض الازمنة
 التي كان جج مح جج موافقا فيها فيلزم موافقة الشيء للنقيضين ويلزم منه
 صدق النقيضين في الواقع وهو مح وان كانت سالبة لا يتعكس اصلا
 لا يلزم من سلب موافقة جج لـ ب موافقة عدم جج لـ ب لجواز ان يكون
 ذلك السلب لعدم اب واما المفصلات فلا تنعكس اذ لا يلزم من شئ
 المعاندة بين امرين سلب المعاندة بين نقيضين جج عين الآخر لجواز معاندة
 الشيء الواحد للنقيضين وكذلك لا يلزم من سلب المعاندة بين امرين شئ
 المعاندة بين نقيضين احدهما وعين الآخر لجواز ان يكون الشيء واحدا معاندا
 لشيء من النقيضين كاكل زيد فانه لا يعاند اكل عمرو ولا عدمه فذكره
 المص في الجامع وبه تبين ان مراده بالشرطيات ههنا غير ان شرطيات
 وان ليس بذهب الثوقف في الانسكاس وعدم بل انقاز الازمنة
 ولكن في بعضها عدم الانسكاس معلوم (قال الجبل الرابع) انزل في
 عادة القوم الاستقهاء في استلزام الشرطيات شيئا وابتداءا في
 جدواه اقتصر المص على قليل من ذلك وهو ان استقهاء امر في سنة اخوية

الكلية يستلزم منفصلة موجبة كلية مانعة الجمع مركبة من عين مفردة
 المتصلة ونقيض تاليها وليستلزم منفصلة موجبة كلية مانعة الخلو
 من نقيض مقدم المتصلة وعين تاليها حال كون المنفصلتين اعني مانعة
 الجمع ومانعة الخلو متعاكسين على المتصلة الموجبة الكلية في اللزوم
 بمعنى ان كل منفصلة موجبة كلية مانعة الجمع يستلزم متصلة
 موجبة كلية مقدما غير احد جزئي المنفصلة وتاليها نقيض الآخر
 وكل منفصلة موجبة كلية مانعة الخلو يستلزم متصلة موجبة
 كلية مقدما نقيض احد جزئي المنفصلة وتاليها عين الآخر
 ج متعاكس على ب في اللزوم اذا كان ج مستلزما لب كما ان ب مستلزم
 له والى برهان الجمع اشار بقوله والابطال للزوم والانفصال
 يعني اذا كان بين الامرين لزوم كل فلو لم يكن بين عين اللزوم ونقيض
 اللازم منع جمع لجاز اجتماعها فيثبت للزوم مع عدم اللازم فلا
 اللازم لازما ولو لم يكن بين نقيض الملازم وعين اللازم منع خلو فلا
 ارتفاعها فيثبت للزوم بدون اللازم فلا يكون اللازم لازما اذا كان
 بين الامرين منع جمع كليا فلو لم يكن عين كل واحد منهما مستلزما لنقيض
 الآخر لجاز ثبوت ايج مع عين الآخر فلا يكون بينهما انفصال على سبيل
 منع الجمع وان كان بين الامرين منع خلو فلو لم يكن نقيض كل واحد منهما
 مستلزما لعين الآخر لجاز ثبوت نقيض واحد هما على تقدير نقيض الآخر فلا يكون
 بينهما انفصال على سبيل منع الخلو ولما كان كل من منع الجمع ومنع الخلو مستلزما
 لاقصاين وكانت المنفصلة الحقيقية مشتملة على منع الجمع ومنع الخلو
 حدها لزما مستلزما لاربع مشمولتين اثنتان مقدما عين احد الجزئين

وتأليها تقيض الآخر واثنان بالعكس اذ لو لم يكن عين كل من الجزئين مستلزما
 لتقيض الآخر لم يكن بينهما منع اجمع ولو لم يكن تقيض كل منهما مستلزما لعين
 الآخر لم يكن بينهما منع اخلو مثلا قولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا
 يستلزم قولنا كلما كان زوجا لم يكن فردا وكلما كان فردا لم يكن زوجا
 وكلاما يكن زوجا كان فردا وكلاما لم يكن فردا كان زوجا وكل واحد من اثنان
 اجمع وممانعة اخلو مستلزما لاخرى من تقيض الجزئين بمعنى ان منع اجمع
 بين امرين مستلزم منع اخلو بين تقيضيهما اذ لو جاز اخلو عن التقيضين لما كان
 اجتماع العينين في بطل منع اجمع وكذا منع اخلو بين امرين يقتضي منع
 اجمع بين تقيضيهما اذ لو جاز اجتماع التقيضين لما زار ارتفاع العينين في بطل
 منع اخلو مثلا اذ اريد قاما ان يكون الشيء انسانا او فرسا مانعة اجمع
 مبد قاما ان يكون لاشفاقا او لا فرسا مانعة اخلو وبالعكس اذ كان
 المقالة الثالثة اقول لما كانت العدة في الاصل الى التصديق
 القياس وضع المقالة له وجعل الاستقراء والتمثيل من المحققات والادعاء
 قول مؤلف من قسما يامتي سلمت لزومها لذاتها قول آخر والمراد بالقول
 الاول المؤلف المعقول اذ جعلنا التعريف للقياس المعقولة في الخواص
 الملفوظ اذ جعلنا التعريف للقياس في الملفوظ ولزومها لغيره
 عن المعقول في واما عن الملفوظ في اختياره راد بوجه على انه
 القياس الملفوظ ليس بقياس من حيث انه راد على معنى معقول في
 بالقضايا يستلزم تعقل معانيها بالنسبة الى العالم بانواعه ونوعه
 معانيها على تقدير التسليم يستلزم النتيجة فالمراد بالتعريف في المؤلف
 المعقول قطعا لان اللفظ بالنتيجة لا يبرهن عن الشك في انفسها

ولا من تفقد معانيها وذكر القول لانه جنس القياس وذكر المؤلف
 ليعلق به قوله من القضايا والمراد بالقضايا ما فوق الواحد فيخرج
 عن حد القياس القضية الواحدة المستلزمة لعكسها المستوي وعكس
 نقيضها اما خروج القضية البسيطة فظ واما خروج المركبة فلانه
 انما يقال لها في العرف انها قضية واحدة مركبة عن قضيتين ولا يقال
 انها قضيتان وهذا يندفع الاعتراض على تعريف القياس فانه يمثل
 القضية المركبة المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها وقوله سلمت
 اشارة الى ان مقدمات القياس لا يجب ان يكون مسلمة اى مقبولة بل لو كانت
 منكورة فكيفما بحث لو سلمت لزم عنها النتيجة ففى قياس فيدخل في
 التعريف القياس الصادق المقدمات وغيره وقوله لزم يخرج الاستقراء
 والتمثيل فان تسليم المقدمات فيها لا يستلزم النتيجة لكونها ظنيات وقوله
 منها يخرج ما يستلزم قولاً آخر بحسب خصوص المادة كما في قولنا
 لا شئ من الانسان يحرق وكل حجر جماد فانه يلزم منه لا شئ من الانسان
 جماد لكن لا من نفس القضايا وقوله لذاتها احتراز عما يستلزم قولاً
 آخر بواسطة مقدمة غريبة اما اجنبية اى غير لازمة من المقدمات
 كما في قولنا ا مساو لب وب مساو لـ ج ا مساو لـ ج بواسطة
 صدق كل مساو المساوى مساو فانه لو لم يصدق مثل هذه المقدمة
 لم يصدق القول الآخر كما في قولنا انصف لب وب نصف لـ ج فانه لا يلزم
 نصف لـ ج اذ لا يصدق ان نصف النصف نصف واما غير اجنبية اى
 يكون لازمة من المقدمات كما في قولنا جزاء الجوهر يوجب ارتفاع الجوهر فانه
 ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهر فانه

يلزم منها ان جزء الجوهر جوهر لكن بواسطة عكس نقيض المقدمة
الثانية وهو قولنا كل ما يوجب ارتفاع ارتفاع الجوهر فهو جوهر مع انه
ليس بقياس بالنسبة الى هذه القضية اللازمة وفسروا المقدمة
الغريبة بما يكون حدودها مغايرة لحدود مقدمات القياس
حتى تدخل فيه القياسات المبنية بطريق العكس المستوى ويخرج
المبني بطريق عكس النقيض وسبب ذلك انهم اعتقدوا وجوب
تكرر الحد الاوسط وهو حاصل في المبني بالعكس المستوى دون
عكس النقيض ودون قياس المساواة وهذا الوجوب مما لا يتنفيه
تعريف القياس وقوله آخر اشارة الى وجوب مغايرة النتيجة لكل
من المقدمتين لان النتيجة مطلوب غير مفروضة التسليم بخلاف المقدمة
وقيل لانه لو لم يعتبر المغايرة لزم ان يكون كل قضيتين قياسا كتولنا
كل انسان حيوان وكل حجر جماد فانه يستلزمان احدهما ضرورة استلزام
الكل للجزء وفي نظر لانها لازم انها لازمة من المقدمتين فان مني التزم
عنها ان يكون لم يدخل في ذلك وظاهر ان المقدمة الاخرى لا دخل لها
في ذلك فان قيل قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان بشيخ كل
انسان حيوان مع انه غير الصغرى قلنا لانهم ان هذا قياسا ولو سلم
فالمغايرة محققة فان هذه المقدمة في القياس مشروطة بان يكون
مؤلفة مع الاخرى قالوا نحن نصوصها بان يتقدم عليها ونجسست ليست
كذلك وهذا بخلاف مثل قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان بشيخ
فانه لا يشترط فيه وصفت اياها في محضها قالوا وهذا قياسا
اقول ان كان عين النتيجة او بعضها مذكور بالفضل في النقيض

يسمى القياس استثنائيا لاشتراكه على حرف الاستثناء اعني لكن كقولنا
ان كان هذا جسما فهو متحيز لكنه جسم ينتج انه متحيز وهو مذكور بالفعل
في القياس ولكنه ليس بمتحيز ينتج انه ليس بجسم ونقيضه مذكورة بالفعل
في القياس والاي يسمى اقترانيا لما فيه من اقتران الحدود وانما قال
بالفعل لان النتيجة مذكورة بالقوة في الاقتراخي ايضا لانه مشتمل
على مادة النتيجة اعني الموضوع والمحمول ومادة الشيء يكون الشيء معها
بالقوة فان قيل اشتمال القياس على النتيجة بالفعل ينافي وجوب مغايرة
النتيجة لكل من مقدمات القياس على ما مر في التعريف قلنا لا مضافة فان
النتيجة في قولنا مثلا ان كان هذا جسما فهو متحيز لكنه جسم هي القضية
الحالية المحتملة للصدق والكذب اعني قولنا هذا متحيز وهو مغاير لكل من
مقدمتي القياس لان المقدمة الاولى هي الشرطية المشتملة على الحكم يلزم
التالي للمقدم اعني قولنا ان كان هذا جسما فهو متحيز لان نفس التالي والمقدمة
لا تليق بقضية وللمقدمة الثانية فهي قولنا لكنه ليس بجسم ومعنى كون النتيجة
مذكورة بالفعل في القياس انها باجزائها المادية وهيئتها التاليفية مذكورة
فيه وان طرأ عليها ما اخرجها عن كونها قضية وعن احتمالها الصدق والكذب
قال وموضوع المطر اقول ببيان هذه الاختلاطات على ما ذكره مما يختص
بالاقتراني الحمل فكان الانسبان يقسم الاقتراني اولا الى الحلي والشرطي ثم
بين ذلك في الحليتين او ان يقول بدل الموضوع والمحمول المحكوم عليه وبه ليعم
الحلي والشرطي ووجه تسمية الموضوع بالاصغر والمحمول بالاكبر ان الموضوع
في الغالب احص فيكون اقلا افرادا والمحمول اعم فيكون اكثر افرادا ووجه
تسمية الحد المكرر بالاوسط انه متوسط بين الاصغر والاكبر لئلا يفتقد

العلم بالاشراج فان القياس انما يثبت قواعد وعرفا حكما به اذا اشتمل على
 حد مكرر بين طرفي المثلث فان قلنا الحد الاوسط في الشكل الاول والرابع
 ليس بمكرر لانه اذا وقع محمولا فالمراد به المفهوم وانما وقع موضوعا فالمراد
 به الذات قلنا اذا قلنا كل مثلث شكل فلا يخفى ان ليس المعنى ان كل فرد من افراد
 المثلث وهو عين مفهوم الشكل فانه لا يبطال لان بل المعنى ان كل فرد من
 افراد المثلث يصدق ويقال عليه مفهوم الشكل نص على ذلك الشيخ في
 كتابه حيث قال اذا قلنا كل مثلث شكل فعناء ان ما يقال له المثلث فهو
 بعينه يقال له الشكل وانما كان المعنى كل مثلث مقول وصادق عليه الشكل
 ثم قلنا وكل شكل كذا بمعنى كل ما يقال له ويصدق عليه الشكل فهو كذا
 كان تكريرا للحد الاوسط بخلاف ما اذا قلنا مورد التقسيم الى التصور و
 التصديق هو العلم وكل علم انما تصورا او تصديقا فان معنى الصغريات
 مورد التقسيم هو عين مفهوم العلم لا ما يصدق عليه مفهوم العلم ومعنى الكبرى
 ان كل ما يصدق عليه العلم فهكذا لا يتكرر الاوسط ولا ينتج والخاصة ان
 اريد بكون المحمول هو المفهوم ان ذات الموضوع عين مفهوم المحمول ففساده ظاهرا
 اريدانه يصدق عليه مفهوم المحمول فتكررا الاوسط في الشكلين ظاهرا
 واقترانا الصغرى اقول التحقيق ان القياس باعتبار ايجاب مقدميه
 المقترنين وسلبيهما وكليتهما وجزئيهما يسمى قسرية وضربا وباعتبار النفي
 الحاصلة عن كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصغر والاكبر من جهة كونه
 موضوعا لهما او محمولا يسمى شكلا فقد يستحق الشكل مع اختلاف الضرب كما في
 ضرب الشكل الاول وقد يكون بالعكس كما في جيبين الكليتين مثلا من
 الشكل الاول والثالث والاشكال اربعة لان الحد الاوسط اذا كان محمولا

في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول لان الوارد على النظم
 الطبيعي اعني الانتقال من الاصغر الى الاوسط ثم من الاوسط الى الاكبر
 وهوبين الانتاج والمنج للمطالب الاربعة وان كان محولا فيها فهو الثاني
 لموافقته الاول في الصغرى التي هي اشرف المقدمتين لاشتراكه على الاصغر
 اعني الموضوع التي لاجله يطلب المحول ولكونه منتجا للشكل الذي هو اشرف وان
 كان سلبا من الجزئين فان كان ايجابا بالانكلي انفع في العلوم وادخل تحت
 الضبط وان كان موضوعا فيها فهو الثالث لموافقته الاول والكبرى وان
 كان موضوعا في الصغرى محولا في الكبرى فهو الرابع الذي يخالف الاول في
 المقدمتين جميعا ولذا كان بعيدا عن الطبع جدا حتى اسقطه بعضهم
 عن درجة الاعتبار قال اما الشكل الاول اقول يشير ههنا الى شرائط
 الاشكال بحسب الكمية والكيفية وبورود فصل المختلطات لبيان شرائطها
 بحسب الجهة وهذه الشرائط شرائط لقياسه الاشكال حتى لو انشئ شيء
 منها لم يكن المذكورات اقيسة لعدم لزوم القول الاخر عنها فالشكل الاول
 شرطه اما بحسب الكيفية فاجبا بالصغرى لان الحكم في الكبرى انما هو على ما ثبت
 له الاوسط فان الحكم في الصغرى بسبب الاوسط عن الاصغر لم يدخل الاصغر
 تحت ما ثبت له الاوسط فلم يتعد حكم الكبرى اليه كقولنا لا شيء من الانسان يفرور
 وكل فرس صهال فان قيل اذا كانت الصغرى سالبة يجعل موضوع الكبرى
 ماسلب عنه الاوسط وح يتحقق الانتاج كقولنا لا شيء من ج ب وكل م ليس
 فهو ينتج كل ج آ قلنا لو سلم الانتاج فهذا انما يكون هو الشكل الاول اذا كان موضوع
 الكبرى اعني ماسلب عنه ب محولا في الصغرى وح يكون موجه سالبة المحول
 اعني كل ج ليس ب ولا نزاع في انتاجها صغرى واما بحسب الكمية فكلية الكبرى

اذ لو كانت جزئية يلزم اندراج الاصغر تحت الاوسط الجواز ان يكون البعض المحكوم
 عليه بالاوسط غير المحكوم عليه بالاكبر كقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان
 فوس فان قيل يشترط تعيين ذلك البعض حتى يتحقق الانتاج قلنا يصير
 المقضية شخصية او كلية باعتبار ذلك البعض ولا نزاع في انتاجها كبرى
 فان قلت هذا الشكل يشترط على دور لان العلم بمحصل النتيجة فيه موقوف
 على العلم بكلية الكبرى اعني بثبوت الاكبر لكل واحد من افراد الاوسط التي
 من جنسها الاصغر فيلزم توقف العلم بالنتيجة على العلم بثبوت الاكبر للاصغر
 وهو عين النتيجة مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم لا يعلم
 النتيجة اعني كل انسان جسم مالم يعلم ان كل ما يصدق عليه الحيوان
 من الانسان والفرس وغيرها وهو جسم وهذا قلنا الحكم يختلف
 باختلاف الموضوع من حيث الوصف فالمطلوب الجرمي هو الحكم بالاكبر على ذات
 الاصغر باعتبار كونها من افرادها الاوسط ولا امتناع في توقف الاول
 على الثاني مثلا يعلم في اكبري ثبوت الجسم كزيد وعمر وغيرها من حيث انهما من
 افراد الحيوان والمطلوب ثبوت الجسم بها من حيث انها من افراد الانسان قال وضروبه
 اقول الممثلة في حكم الجزئية والخصوصية في حكم الكلية لانتسابها كبرى
 فهذا الشكل كقولنا هذا زيد وزيد انسان على انه لا بحث في العلو
 عن الجزئيات فكل من انه كبرى والكبرى يكون احدى المحصورات الاربع
 فتكون الضروب الممكنة الانعقاد في كل شكل ستة عشر حاصلة من
 ضرب اربعة لكن المنج في هذا الشكل بحسب الشرحين المذكورين اربعة
 اما بطريق الاسقاط فلان ايجاب الصغرى اسقط ثمانية حاصلة من ضرب
 الصغرى السالبة الكلية او الجزئية في الكبريات الاربع وكلية الكدى

اسقطت اربعة حاصلة من ضرب الكيرين الجزئين في الصغرى
 من الموجبتين واما بطريق التحصيل فلان الصغرى الموجبة اما كلية
 او جزئية والكبرى الكلية اما موجبة او سالبة والحاصل من ضرب
 الاثنين اربعة ووجه ترتيب الضروب على الوجه المذكور في الكتاب
 ان الايجاب الوجودي اشرف من السلب العدمي والكلية التي هي انفع
 واضبط واشمل اشرف من الجزئية وشرف الكلية لكونه من هذه الجهات
 المتعددة ازيد من شرف الايجاب فان اشرف المحصورات الموجبة الكلية
 ثم السالبة الكلية ثم الموجبة الجزئية فروعى من ترتيب الضروب
 تقديم الاشرف فالاشرف من جهة المقدمات والنتائج (قال واما
 الشكل الثاني) اقول شرط الشكل الثاني بحسب الكيفية اختلاف
 مقدّمته بالايجاب والسلب وبحسب الكمية كلية الكبرى اذ لو اتفقت
 في الايجاب والسلب وكانت الكبرى جزئية لزم الاختلاف الموجب لعدم
 الانتاج وذلك الاختلاف هو صدر القياس لو ارد على صورة تارة مع
 ايجاب النتيجة واخرى مع سلبها وهو يدل على ان النتيجة ليست لازمة
 لذاته لاستحالة اختلاف مقتضى الذات اما بيان الاختلاف عند ادخال
 المقدمتين ايجابا فقولنا اكل انسان حيوان فليس اكل فرس حيوان
 وسلبا كقولنا لا شئ من الانسان بحجر ولا شئ من الفرس ولا شئ من
 الناطق بحجر واما عند جزئية الكبرى ففي موضعين كقولنا لا شئ من
 الانسان بفرس وبعض الحيوان وبعض الصا هل فرس وفي مساكنها
 كقولنا اكل انسان حيوان وبعض الجسم وبعض البحر ليس بحيوان (قال
 وضروبه) اقول الضروب المنسجمة للشكل الثاني ايضا اربعة اما بطريق
 الحذف فلان اختلاف المقدمتين بالكمية اسقط ثمانية اعني الموجبتين

كليتين كانتا اوجزئيتين. او الصغرى كلية والكبرى جزئية او بالعكس
 والمتساويتين كذلك وكلية الكبرى اسقطت اربعة اعني الكبرى
 الجزئية المتساوية مع الموجبتين والموجبة مع المتساويتين واما بطريق
 التحصيل فالان الكبرى الكلية ان كانت سالبة فمع الصغرى من الموجبتين
 وان كانت موجبة فمع المتساويتين الاول من موجبة كلية صغرى سالبة
 كلية كبرى ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء
 من ج ا بالخلف والعكس اما الخلف فبان يؤلف قياس من الشكل الاول
 صفراء وكبراه كبرى الاصل فان النتيجة سالبة فمقيضها موجبة وكبرى الاصل
 كلية فيحصل ايجابا للصغرى فكلية الكبرى مثلا لو لم يصدق ولا شيء
 من ج الصديق لبعثت حاضرا الى لا شيء من ا ب ينتج بعض ج ليس ب
 وقد كانت الصغرى كل ج ب نصف وصورة القياس بدئية الانتاج فاختلف
 من المادة وليست من الكبرى لانها مفروضة الصدق فيكون من الصغرى
 اعني مقيض النتيجة فيكون النتيجة حقة ضرورة امتناع كذب المقيضين
 واما العكس فبان يعكس الكبرى ليرجع الى الضرب الثاني من الشكل الاول
 فان ههنا الشكل الثاني اما بالخلف الاول في الكبرى الضرب الثاني من سالك
 كلية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية ولا شيء من ج ب
 وكل ا ب فلا شيء من ج ا بالخلف كما مر ويعكس الصغرى وجعله كبرى
 ثم عكس النتيجة هكذا كل ا ب ولا شيء من ب ج ينتج لا شيء من ا ج ويعكس
 الى لا شيء من ج ا دائما لا يعكس انكبرى لانها موجبة فعكسها يكون جزئيا
 فانه يصبح كبرى في الشكل الاول الضرب الثالث من موجبة جزئية
 صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض ج ب ولا شيء

من اب فبعض ج ليس ا بالخلف وبالعكس الكبرى كما مر في الاول
وبالافتراض وهو ان نفر من موضوع الصغرى بج فيحصل مقدمات
احدها كل ج ب ولا شئ من اب لينتج من اول هذا الشكل لا شئ من
ج ا ثر ينعكس المقدة الثانية الى بعض ج بج ونضه الى نتيجة القياس الاول
هكذا بعض ج بج ولا شئ من ج ا لينتج من الشكل الاول بعض ج ليس
وهو المثل الضرب الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى
ينتج سالبة جزئية بعض ج ليس ب وكل اب فبعض ج ليس ا بالخلف
وهو ظ ولا يمكن بيانه بعكس الكبرى لانه جزئي لا يصلح لكبروية الشكل
الاول ولا بعكس الصغرى لان السالبة الجزئية لا ينعكس على الاطلاق
وبتقدير الانعكاس لا يقع في كبرى الشكل الاول فاما الافتراض فتحتاج
الى وجود الموضوع ليصح فرضه شيئا ويحل عليه بالايجاب فلا يصح في هذا
الضرب الا اذا كانت السالبة الجزئية مركبة ووجه ترتيب الضرورة
الاربعة ان الاولين ينتجان الكلي فتد ما على الآخرين والاشتمال
الاول والثالث على صغرى الشكل الاول قد ما على الثاني والرابع اقل
واما الشكل الثالث اقول شرط الشكل الثالث بحسب الكيفية ايما
الصغرى لان الحكم على تقدير سلبها انما يكون لبينة الكلية
او الجزئية بين الاصفروالا وسط المحكوم عليه بالاكبر ايجابا
اوسلبا والحكم على احد المتباينين لا يوجب الحكم على الآخر فهذه احوط
الاختلاف الواجب للعق كقولنا عند ايجاب الكبرى لا شئ من الاثنين
بفرض وكل انسان حيوان او ناطق وعند سلبها لا شئ من الاثنين
بفرض ولا شئ من الاثنين بصها او جهاد وانحق في الاولين الاية

والاخيرين السلب وتجب الكلية كلية احد المقدمتين والالجازان
يكون من الاوسط البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه
بالاكبر فلا يلزم بقضية الحكم الى الاصغر ولهذا يتحقق الاختلاف
كقولنا في ايجاب الكبرى بعض الحيوان ضاحك وبعض الحيوان ناطق
او فرس وفي سلبها بعض الحيوان ضاحك وبعض الحيوان ليس ناطق
او صهيال فضرورية النتيجة بمقتضى الشرطين سنة اما بطريق الخلاف
فلان ايجاب الصغرى سقطت ثمانية كما مر في الاول وكلية احدهما
اسقطت الصغرى الموجبة الجزئية مع الجزئيتين واما بطريق التحصيل
فلان الصغرى الموجبة اما كلية او جزئية والكلية يتبع مع الخصومات
الاولى والجزئية مع الكليتين ونتيجة هذا الشكل لا يكون كلية
لان احد الضروب النتيجة لا ايجاب هو المركب من موجبتين كلتين
واحد الضروب النتيجة السلب هو المركبة من مرجبة كلية وسالبة
كلية وهما لا يتجانان الكلية لجواز ان يكون الاصغر اعم من الاكبر فلا يصح
حمل الاكبر عليه كليا الا ايجابا ولا سلبا كقولنا كل انسان حيوان وكل
انسان ناطق ولا شئ من الانسان بفرس وطرق بيان اشراج هذا الشكل
ثلاثة احدها الخلف ويجرى في الضروب كلها وطريقه ان يجعل
نقيض النتيجة الكلية كبرى وصغرى القياس لا ايجابها صغرى ليحصر
قياس من الشكل الاول ينبغي لما ينافيه كبرى القياس المفروضة الصدق
وهذا محال من كذب نقيض النتيجة فيلزم صدق النتيجة الثاني
انعكس اما عكس الصغرى فجري في الاربعة المتقدمة ليرجع الى الشكل
الاول فان هذا الشكل انما خالف الاول بكون الاوسط في صفراء

موضوعا والاصغر محمولا والاول بعكس ذلك فبعكس الصغرى يصير
الشكل الاول وينتج النتيجة المطلوبة ولا يجري في الخامس والسادس
لان كبراهما جزئية فلا يصلح كبروية الشكل الاول واما عكس الكبرى
فيجري في الخامس والاول ايضا بان يجعل عكس الكبرى صغرى
وصغرى الاصل كبرى ثم بعكس النتيجة مثلا اذا صدق كل ج ب
وبعض با فتقول بعض اب وكل ب ج فبعض ا ج وينعكس الى بعض
ج ا وهو المظن وكذا في الاول ولا يجري في الاربعة الباقية
اما في الثاني والرابع والسادس فان عكس الكبرى فيها مساوية
فلا يصلح لصغرية الشكل الاول واما في الثالث فلان صغرا جزئية
فلا يصلح كبروية الشكل الاول واما في الثالث فلان صغرا جزئية
فلا يصلح كبروية الشكل الاول الثالث افتراض وثقل ما يستعملونه

في الكليات فلهذا بينوا الاربعة الاخيرة دون الاولين واما في انه لا
والرابع ففي الصغرى مثلا اذا صدق بعض ب ج وكل ب ا فنرض
موضوع الصغرى الاولى صغرى ب ج وكل ب ج ب وكل ب ج ب يجعل
المقدمة الاولى صغرى فكبرى القياس هكذا كل ج ب وكل ب ا فكل
ب ج ان جعلها كبرى المقدمة الثانية هكذا كل ج ج وكل ب ج ب وكل ب ج ا
فينتج من اول هذا الشكل ليس ج ا ب وهو المظن وهكذا في الرابع واما
في الخامس والسادس ففي الكبرى مثلا اذا صدق كل ب ج وبعض ب ا فنرض
موضوع الكبرى ب ج وكل ب ج ب وكل ب ج ا يجعل المقدمة الاولى صغرى
وصغرى القياس كبرى لينتج ب ج ب يجعل صغرى المقدمة الثانية هكذا
كل ب ج ج وكل ب ج ا ينتج من اول هذا الشكل بعض ب ا وهو المظن

وهكذا في السادس الا انه يشترط ان يكون التسمية فيه مركبة ليتحقق وجود الموضوع فيصح فرضه شيئا معيناً مثلاً اذا صدق كل ب ج وبعض ب ليس ا لاداناً انا نفرض موضوع الكبرى ب ج كل ب ج ولا شيء من ج ا بضم الاولى الى كل ب ج لينتج كل ب ج بجعله صغرى الثانية هكذا كل ب ج ولا شيء من ب ج ا لينتج من ثاني هذا الشكل بعض ج ليس ا وهو المظ ووجه ترتيب الصغرى ان الاول اخص منتجات الايجاب والثاني اخص منتجات السلب والاخص اشرف ثم قدم الثالث والرابع على الآخرين لاستتمالها على كبرى الشكل الاول والثالث على الرابع للإيجاز. الخامس على السادس وترتيباً الرابع والخامس ههنا عكس ما في الكشف لانه جعل الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية زائعا واللوحة والموجة الجزئية مع السالبة الكلية خامسا نظرا الى تقديم الموجبات للخصنة (قال واما الشكل الرابع) اقول يشترط في انتاج الشكل الرابع بحسب الكمية والكمية اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى واما اختلافهما بالكيف مع كلية احديهما اذ لم يتحقق احدا لمرتين بل انتفيا جميعا لزم احدا لمرات الثلاثة اما سلب المقدمتين واما ايجابهما مع جزئية الصغرى واما اختلافهما بالكيف مع كونهما جزئيين والكل عقيم اما الاول فكقولنا لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من الحمار او من انصاهل بانسان واما الثاني فكقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق او كل فرس حيوان واما الثالث فكقولنا في ايجاب الصغرى بعض الناطق انسان وبعض الحيوان او بعض الفرس ليس ناطق وفي ايجاب الكبرى بعض الانسا ليس بفرس وبعض الحيوان او بعض

الناطق انسان فضرورة النتيجة باعتبار هذا الاشتراط ثمانية اما بطريق
 الحذف فلسقوط اربعة بعقم التاليتين واثنين بعقم الموجبتين
 مع جزئية الصغرى واثنين بعقم المختلفتين الجزئيتين واما بطريق
 التمهيد فلان الصغرى الموجبة الكلية من المحسورات اربعة والعشرون
 السالبة الكلية مع الموجبتين والصغرى السالبة الجزئية مع التاليتين
 الكلية والصغرى السالبة الجزئية مع التاليتين الكلية تكون ثمانية
 الموجبتان الكليةتان ثمانية اشرف الجمع ثم اثباتان مع جزئية الكبرى
 لا تتراكم الا اربعة في ايجاب المقدماتين ^{التي ان مع سباب الصغرى الجزئية}
 في المثال الثاني بعكس الصغرى ^{التي ان مع ايجاب الصغرى}
 نكرونة استندوا على اساس اعمى الوجبة الجزئية الصغرى والسالبة الجزئية
 مع سالبه جزئية لاستتماله على صغرى المثال الاول زائد اربعة الى ذلك
 الثاني وجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى لا يرتداد الى
 المثال الاول في اجماله لاستتماله على الايجاب اربعين اربعة اربعة
 سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ^{التي ان مع سباب الصغرى}
 المتبذل ويحيى القلب ايضا ^{وهذا في كبرى} وهو اذ يكسر ^{التي ان مع سباب الصغرى}
 كبرى والكبرى صغرى ليرجع هذا كله الى ^{التي ان مع سباب الصغرى}
 كلتا المقدمتين ثم عكس النتيجة وهذا يجرى في الاول والثاني و
 الثالث والثامن دون الباقية لان صغراها جزئية فلا يصح تكبرونه
 الشكل الاول الثاني عكس المقدمتين ليرجع الى المثال الاول ويجري في
 الرابع والخامس كتولنا كدبج ولا شيء من اب في صغرى ب ولا شيء من ب
 فمخرج ليسا وكذا الخامس ولا يجري ثمنها لانها شرط انتاج

الشكل الاول ٣ عكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني وذلك في الموضع
السادس كقولنا في بعض ب ليس ج وكل ا ب بعض ج ليس ب وكل ا ب
ينبج من الثاني بعض ج ليس ا ويجري في الرابع والخامس ايضا لكن لما
انكشفهم البيان بالشكل الاول تركوا ذلك ولا يجري في الاولين لعدم الاختلاف
في الكيف ولا في الثالث لان الشكل الثاني لا ينبج الجزئية ولا في السابع
والثامن لان الجزئية لا يصلح لكبروتة الشكل الثاني ٣ عكس الكبرى
ليرتد الى الشكل الثالث وذلك في السابع كقولنا كل ب ج وبعض ا ليس ب
كل ب ج وبعض ب ليس ينبتج من الثالث بعض ج ليس ا ويجري في الاولين والرابع
والخامس ايضا لكنهم لم يلتفتوا اليه مثل ما مر ولا يجري في الثالث والسادس
والثامن لاستناع سلب الصغرى في الشكل الثالث الخامس الخلف بالنظم يقتض
النتيجة الى احدى مقدمتي القياس لينبتج نتيجة يعكس اماينا في المقدمة
الاخرى اما في الضمين الاولين فيجعل نتيجة الكلية كبرى
وصغرى انما يابس لا يجابها صغرى لينبتج ما ينكس الى منا في الكبرى مثلا
اذا صدق كل ب ج وكل ا ب صدق بعض ج ا والا فلا تنبج من ج يجعلها
كبيرة اقوى من الاكبر ينبتج بعض ج ا وينبج من ا ب وقد كان
الكبرى كذلك انما ينبتج من الثالث والرابع والسادس الصغير
لجميع الضمين يرد الى باب صغرى كبرى كما انما ينبتج من الكبرى لينبتج ما
ينعكس المنا في الـ اخرى مثلا اذا صدق كل ب ج وكل ا ب فلا تنبج
من ج ا والا فبعض ج ا نضمه الى كل ا ب ينبتج بعض ب ا وينعكس الى بعض
ب ج وقد كانت الصغرى لا شيء من ب ج وتنبج في الأخير من تصوره
كبيرة الشكل الاول جزئية السادس والاقتراح في مجرى في الثاني والثالث

اما في الثاني قلنا كل ب ج وبعض اب ففرض موضوع الكبرى ب ج وكل
 ب ج ا وكل ب ج ب ينتج من اول هذا الشكل بعض ب ج وكل ب ج ا ينتج من الشكل
 الاول بعض ج ا وهو المط واذ شئت ضمنت الثانية الى الصغرى هكذا
 كل ب ج ب وكل ب ج ب ينتج كل ب ج ج ونجعله صغرى والمقدمة الاولى كبرى
 هكذا كل ب ج ج وكل ب ج ا ينتج من اول الشكل الثاني بعض ج ا واما في
 الخامس اعني قولنا بعض ب ج ولا شيء من اب فنجعل موضوع الصغرى
 ب ج فكل ب ج ب وكل ب ج ج نجعل الاولى صغرى وكبرى القياس هكذا كل ب ج
 ب ولا شيء من اب ينتج من الشكل الثاني لا شيء من ب ج ا نجعله كبرى للثانية
 هكذا كل ب ج ج ولا شيء من ب ج ا ينتج من ثاني الشكل الثالث بعض ج ا وهو
 المط فظهر ان ما ذكره من ان الافتراض ابدأ يكون من قياسين ا ج من الشكل
 المفروض فيه لكن من ضرب ا جلى والآخر من الشكل الاول لا بد من جميع لان الافتراض
 في الضرب الثاني من هذا الشكل امكن ان يكون بقياسين ا ج من الشكل
 الاول والآخر من الشكل الثالث الذي هو اولى من الرابع كما قد ناه وفي
 الضرب الخامس لم يمكن الا ان يكون احدهما من الشكل الثاني والآخر من الشكل
 الثالث كما مر اذ لو افترضوا في الكبرى حتى يكون هكذا بعض ب ج ولا شيء
 من ب ج ب كان من هذا الضرب بعينه فلا يصلح بيانه فيه والتحقيق على
 ما ذكر في شرح الاشارات ان الافتراض ليس بقياس فضلا عن ان يكون
 شكلا من الاشكال لانه ليس الا تصرفا تاما في الموضوع والمحمول بان تغير البعض
 الذي هو موضوع الجزئية ويسمى ب ج مثلا ويجرى عليه اسم الموضوع
 والمحمول واجزاء احد المترادفين على الآخر ليس من قبيل الوضع والحمل حتى
 يتحقق قضية ويتركب منها قياسا مشتملا على حدود متغايرة محمول بعضها

على بعض وهو انما اوردته على صورة القياس لازالة اشتباه يعبر
الاذهان من جهة تعيين الموضوع في الجزئيات ولهذا لم يستعمل
الكلية الا عند الضرورة (قال المتقدمون حصروا) اقول انما
بيان الثلاثة الاخيرة مبني على انعكاس السالبة من الشكل الرابع في
المقدمة الجزئية والمتقدمون اعتبروا عدم انعكاسها لما مر
حصروا الضروب المنجزة وبيّنوا عدم الثلاثة الاخيرة بالاختلاف كقول
في السادس ليس بعض الحيوان بانسان وكل فرس وكل ناطق حيوان وفي الثاني
كل انسان ناطق وبعض الفرس والحيوان ليس بانسان وفي الثامن لا حيوان
من الانسان بفرس وبعض الناطق والحيوان انسان والمتأخرون
يشترطون في هذه الثلاثة كون السالبة احدى الخاصية حتى
يرتد السادس الى الشكل الثاني والسابع الى الشكل الثالث وينتج في الثامن
بعد التبديل سالبة خاصة منعكسة الى المط ولا يتحقق التفتيش
في بيان الاختلاف لكون السالبة فيها بسيطة (قال الفصّل الثاني)
اقول اراد بالخصائص الثلاثة اقلية الحاصلة من خلط الوجهات وعدّها
بشرائط الاشكال بحسب جهة التقديمات وبيان جهات النتائج بالاشكال
الاول شرطه ان يكون الصغرى فعلية اعم من ان تكون انسانية او حيوانية
لان الكبرى يدل على ان كل ما ثبت له الاية من الخصائص فهو محكوم عليه
والصغرى المبكّة انما يدل على ان الاصغرى انما ثبت له الاية وسواء كان
فيجوز ان لا يخرج الى الفصل فلا يحد من الحكم الاية ولهذا يجب ان
الفرض المذكور كل حاد مركوب زيد بالامكان وكل مركوب زيد في
سكنى التسمية وهذا هو الاخير في الموضوعات

في نفس الامر واما اذا اعتبر الانصاف بالفعل فالذهن كما هو رأي
 الشيخ فقبل الصغرى الممكنة يتبع كما اذا اعتبر مجرد الامكان كما هو رأي
 الفساراني اذ لا فرق بينهما بحسب الواقع بل مجرد الاعتبار والنقض لا يرد
 كذبا الكبرى وفيه نظر عرفته في القضايا (قال والنتيجة) ان
 اذا اعتبر اختلاط الموجبات بعضها ببعض حصل مائة وتسعة وستون
 اختلاطا حاصلة من ضرب ثلاثة عشر ثلاثة عشر لكن اشتراط فعلية
 الصغرى اسقط ستة وعشرون حاصلة من ضرب الممكنين في ثلاثة عشر
 فبقيت الاختلاطات المنتجة مائة وثلاثة واربعون والفاثون في جهة
 النتيجة ان الكبرى اما ان يكون غير الوصفيات الاربع وذلك اربع واربعون
 اختلاطا حاصلة من ضرب احد عشر في اربعة بان كان الاول فالنتيجة كالكبرى
 بعينها فان كان الثاني فكما للصغرى لكن ان كان فيها فعل الوجود اعني
 اللا ضرورة او اللادوام او كان فيها ضرورة مخصوصة ذاتية او وضعية
 اووقية بان لا يكون في الكبرى ضرورة كما اذا كان احدي الوقتين دون
 المشروطتين بحذف من الصغرى قبل الوجود وتلك الضرورة المحصورة ونحفظ
 الباقي ثم ننظر الى الكبرى فان كان قيدا للادوام بان يكون احدي الخاصتين
 ضمنا للادوام الى المحفوظ فهو مع قيدا للادوام جهة النتيجة فان لم يكن
 فيها قيدا للادوام فالمحفوظ بعينه فهو النتيجة والمحفوظ بعد حذف
 من الضرورية دائمة من الوقتية مطلقة وقية ومن المنتشرة منتشرة
 مطلقا ثم لا بد هنا من بيان اوجه خمسة ١ ان النتيجة في القسم الاول
 كالكبرى وذلك لاندراج المعين فان الكبرى دلت على ما ثبت له الاوسط
 بالفعل فهو محكوم عليه في الكبرى بتلك الجهة ٢ ان النتيجة في القسم

الثاني كالصغرى وذلك لان الكبرى يدل على دوام الاكبر وان الاوسط
 لما كان مستدعيا للاكبر كان ثبوت الاكبر للأصغر حبيب بثبوت الاوسط
 من الدوام والتوقيت والضرورة لان الدوام للدائم للشيء دائم لذلك الشيء
 وكذا الضروري للضروري للشيء ضروري له دائما او وقتا ٣ حذف
 قيد الوجود من الصغرى وذلك لان جزء الاكبر عن الاوسط مقبدا بما دام
 الوصف تكن لا يلزم منه ان يكون دائما لكل ما ثبت له الاوسط فلا يصدق
 لا دوام الاصغر كقولنا كل انسان ضاحك لا دائما وكل ضاحك حيوان مادام
 ضاحكا مع كذب كل انسان حيوان لا دائما ولا يخفى ان هذا التمايز على تقدير
 ان يفسر الوصفية بمادام الوصف لا لاجل ولا بشرط الوصف وقيل لما
 كانت الصغرى في هذا الشكل موجبة كانت لا دوامها سالبة فلم يكن لها
 لها مدخل في الاشاج ٤ حذف الضرورة المحصورة وذلك لان الكبرى
 اذا لم يكن فيها ضرورة امكن انفكاك الاكبر عن كل ما ثبت له الاوسط فيكون
 انفكاكه عن الاصغر فلا يصدق الضرورة في ضم لا دوام الكبرى وذلك
 لان دراج البين فان قيل لا دراج البين على كون النتيجة مانعة لكبرى في
 جميع اختلاطات هذا الشكل قلنا نعم لكن لا بد من حذف الاوسط في النتيجة
 ولما كان له في القسم الثاني مدخل في حكم الكبرى كونه مادام الاوسط لم يكن
 يدل من القول لكن بها تابعة للكبرى بعد حذف الاوسط وما ذكرنا من كونه تابعة
 للصغرى بالشرائط المذكورة فهو هذا ولا يخفى عليك ان القياس الصادق
 المقدمات لا يتكبد من الضرورية مع الشروط الخاصة ومع العرفية الخاصة
 لان النتيجة اللازمة اعني الضرورة الدائمة او الدائمة الدائمة
 مع والتمال لا يكون لازما للمهادق واعلم ان ما ذكره في تفصيل نتائج

٢٣٤
 فانما يتم على سبيل التحقيق اذا بينوا بالبعض ان الاختصاص من النتائج المذكورة
 الاختلاط انما المذكورة حتى يكون الزوم بالذات قال: اما ١٥
 والشكل الثاني بحسب الجهة امران احدهما كون الصغرى
 احدى او كون الكبرى احدى والست المنعكسة السواليب
 المتغيرة المشروطتين والعرفيتين اذ لو انشعبا لكانا الصغرى
 بضرورة ١٦ آية وهما احدى عشر وانحصار المشروطة الخاصة
 بزمانها احدى السبع الغير المنعكسة السواليب اعني الوقتيتين
 اثنتين اثنتين والمطلقة انعام وانحصار الوقتية واختلاط القيمة
 مشروطة الخاصة وقتية مع الكبرى الوقتية غير متبع في المضربين
 الذين هما اخضر الصغرى وللاختلاف الموجب للعقم اما في الضرب
 بالثاني من ينحصر بمعنى بالضرورة مادام مخسفا او في وقت التربع
 وكل في معنى بالضرورة في وقت معين لا دائما مع ان الحق الايجاب
 المتغير ١٧ وكل شمس مضيئة في وقت معين لا دائما كان الحق
 بالضرورة لا يوجب بالضرورة اذا جعلنا الجمول في المثالين عدولا وقتنا
 بالضرورة مادام مخسفا او في وقت معين لا دائما
 في وقت راي من الشمس بلا معنى في وقت معين دائما ومتى لم
 في وقت راي من الشمس بلا معنى في وقت معين دائما ومتى لم
 لان عدم انتاج الاختصاص يوجب عدم انتاج الاعم وثانيهما
 في وقت راي من الشمس بلا معنى في وقت معين دائما ومتى لم
 كانت صغرى لم يستعمل الاعم الضرورة المطلقة والمشرطتين والتفصيل
 في وقت راي من الشمس بلا معنى في وقت معين دائما ومتى لم
 في وقت راي من الشمس بلا معنى في وقت معين دائما ومتى لم

لم ينتج مع غير الدائميتين والشروطيتين والعرفيتين فلو انتجت مع
 غير الضرورية والشروطيتين لكان انتاجها مع الدائمة محال للاختلاف
 اما في الضرب الاول فقولنا كل رومي فهو اسود بالامكان ولا شيء من الرومي
 باسود دائما مع ان الحق الايجاب ولو قلنا ولا شيء من التركي باسود دائما
 كان الحق السلب ويلزم من هذا عدم انتاج الممكنة مع العرفية العامة
 لكونها اعم وهذا مستلزم عدم الانتاج مع العرفية الخاصة اذا مدخل
 الدوامها في انتاج هذا الشكل لكونها موافقة للصغرى في الكيف
 فيرجع الاختلاط الى ممكنة صغرى مع عرفية عامة فقد تبين عقمها
 وفيه نظر لجواز ان لا ينتج كل من جزئي القضية وينتج المجموع اللهم الا ان
 يقال المراد بانتاج القضية المركبة ان ينتج احد جزئيه وبعد انتاج
 ان لا ينتج شيء من جزئيه هذا اذا كانت صغرى وان كانت كبرى لم يستلزم
 الامع الضرورية المطلقة لانه قد علم من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى
 لا ينتج مع غير الدائميتين لانتفاء الامر من اعنى دوام الصغرى وكون الكبرى
 من القضايا المستلكن انتاجها مع الدائمة محال للاختلاف كقولنا
 كل رومي بابيض دائما ولا شيء من الرومي بابيض بالامكان مع حقيقة
 الايجاب وقولنا ولا شيء من الهندي بابيض مع حقيقة السلب ولا شيء
 عليك في الصورتين بيان عقم الضرب الثاني بحمد المجهود معد ولا قال
 مثلا يصدق لا شيء من الرومي بلا اسود بالامكان وكل رومي فهو لا اسود
 دائما مع حقيقة الايجاب ولو قلنا وكل تركي فهو لا اسود دائما كان الحق
 السلب وكذا كل رومي لا اسود دائما ولا شيء من الرومي والتركي بلا اسود
 بالامكان قال والنتيجة اقول فقد سقط من الاختلاطات المائة والسبعة

والستين بمقتضى الشرط الثاني ثمانية ومن الممكنات الصغرى ان مع الدائمة
والعرفيتين في الكبرى ان مع الدائمة فبقي المنتجات اربعة وثلاثون والقانون
في جهة النتيجة انه ان كان احدي المقدمتين ضرورية او دائمة والا فنتيجة
كالصغرى لكن يشترط ان يحذف منها قيد الوجود اعني اللا ضرورة واللا ضرورة
وقيد الضرورة وقتية كانت او وصفية ولا يدهنها من بيان امور الاول
ان النتيجة دائمة او كان الصغرى بالشرط المذكور وذلك بالبراهين
المذكورة في المطلقات من الخلف والعكس والافتراس لا يقال ان كان الاوسط
ضروري لبثوث لاحد الطرفين ضروري السلب عن الطرف الآخر كان بين
الطرفين منافاة ضرورية فيكون نتيجة الضرورتين ضرورية لا ما نقول
لا يلزم الا المناقاة بين ذاتي الطرفين والمطلوب بالمناقاة بين ذات الصغرى
وصفا لا كبر فالمطلوب غير لازم واللازم غير المطلوب وهذا يصح
في القرص المشهور لاشي من الحمار يفرس بالضرورة وكل مركوب زيد
فرس بالضرورة مع كذب ليس بعض الحمار بمركوب زيد بالضرورة الثانية
ان لم يتحقق دوام احدي المقدمتين يحذف قيد الوجود من الصغرى ان اشتملتا
عليه لانهما لا يتعدى الى النتيجة اصلا لانه ان كان في احدي المقدمتين
فقط يكون موافقا للمقدمة الاخرى فلا ينبغي وان كان في كل المقدمتين فوجود
كل منهما لا ينبغي مع الاخرى للاتفاق بالكيف ولا مع قيدتها اذ لا انتاج
هذا الشكل عن مطلقتين ولا عن ممكنتين ولا عن مطلقة وممكنة الثالث
على تقدير عدم دوام احدي المقدمتين واصغرا الاختلاطات من الضرورية
والوصفية او الوقتية من مقدمة اخرى وهو الاختلاط من المشروطتين
او من وقتية ومشروطة وشيئ منها لا ينبغي الضرورة اما الاول فالان لا وسط

مروي للثبوت لجميع ذات احد الطرفين ووصفه ضروري السلب لجميع
 الطرف الاخر ووصفه وهذا لا يوجب منافاة وصف احد الطرفين
 لجميع ذات الآخر ووصفه بل منافاة المجموعتين وهو غير المطر واما الثاني فلا
 الاوسط ضروري للثبوت للاصغر وفي وصف اوقات ذاته ضروري السلب
 عز الاكبر بشرط الوصف وهذا لا يوجب منافاة وصف الاكبر للاصغر
 بل منافاة ذات الاكبر مع وصفه للاصغر وهو غير المطر والمذكورة في الكشف
 غيره لان الضرورة اذا اختصت بالصغرى حذقت والا فلا حتى اذا احتلت
 المشروطة مع المشروطة ينبغي مشروطة ومع الوقفية ينبغي وقفية مطلقة
 ومع المنتشرة ينبغي منتشرة مطلقة اما في المشروطتين فلا ان الاوسط اذا كان
 منافيا لاحد الوصفين لازما للوصف الاخر لزمان يكون منافيا لوصفيتين ضرورية
 واما في المشروطة واحدى الوقفيتين فلا ان الاوسط اذا كان منافيا لوصف
 ولا زما للذات في وقت كان ذلك الوصف كان منافيا لتلك الذات في ذلك
 الوقت ولا يخفى عليك ان هذا مما يصلح اذا فرض المشروطة بالضرورة لاجل الوصف
 قال واما الشكل الثالث اقول شرط الشكل الثالث بحسب الجهة فعليه الصغرى
 لان اخصر اختلاطات اسكان الصغرى اعني اختلاوط الصغرى المبككة الخاصة
 مع الكبرى الضرورية المشروطة الخاصة في اخصر الضرورية اعني الاولى عقيد للتخلاف
 كما اذا فرضنا ان زيدا راكبا الفرس دون الحمار وعمرارا راكبا الحمار دون الفرس
 صدق كل ما هو مركوب زيد فهو مركوب عمرو وبالاكسكان وكل ما هو مركوب زيد
 فهو فرس بالضرورة مع امتناع الايجاب ولو قلنا ببدل الكبرى ولا شيء ما هو مركوب
 زيد بما بالضرورة كان القياس على هيئة الضرب الثاني مع امتناع السلب
 وقد جرت العادة بان يقتصر في بيان القسم على اراد ما هو خلاف المطلوب

مثلا كان نتيجة الضرب الاول من هذا الشكل موجبة والضرب الثاني سلبا
 اقتصر و اعلى مثال من الضرب الاول منتج من السلب مثال من الضرب الثاني منتج
 للايجاب لان ايجاب الاول وسلب الثاني واضح كثير كقولنا كل انسان كاتب
 بالامكان ولا شئ من الانسان بقرس بالضرورة مع حقيقة السلب وفتر
 على ما ذكرنا اختلاط الممكنة مع المشروطة فسقط بمقتضى هذا الشرط
 ستة وعشرون اختلاطا حاصلة من ضرب الممكنين في ثلث عشر و بقيت
 المنتجات مائة وثلاثة واربعون والقاؤون في جهة النتيجة ان الكبرى ان
 كانت عن الوصفيات الاربعة اعنى المشروطتين والعرفيتين فالنتيجة كما كبرى
 وان كانت احدى الوصفيات فالنتيجة كهكس الصغرى بقيد اللادوام ان
 اشتمل عليه لانه بالبراهين المذكورة في المطلقات لكن بشرط ان يمحذف
 من عكس الصغرى قيد اللادوام ان اشتمل عليه لانه سالبة ولا دخل للسالبة
 في صغرى هذا الشكل وان يضم الى عكس الصغرى لادوام الكبرى ان
 اشتملت عليه كما اذا كانت احدا الخاصتين لانه مع الصغرى ينتج لادوام
 النتيجة مثلا قولنا كل ب ج دائما وكل ب ا مادوام ب لادائما ينتج بعض ج ا
 حين هو ب لادائما اما الاصل فيما مر في المطلقات ان اما اللادوام فلهذا
 انضم الصغرى الى دوام الكبرى هكذا كل ب ج دائما ولا شئ من ب بالاطلاق
 ينتج ليس بعض ج ا بالاطلاق وهى معنى لادوام التسمية انما
 واما الشكل الرابع اقول شرط الشكل الرابع مجيبا لجهة امور خمسة
 ان لا يستعمل فيه الممكنة اصلا سواء كانت موجبة او سالبة اما اذا كانت
 سالبة فلا سيأتي من وجوبها فكما سالت السالبة المستعملة في هذا الشكل
 واما اذا كانت موجبة فلازمها اما ان يكون سغرها موجبة فهو خمسة الاول

بمنتهج اما الصغرى فلان الضرورية التي صغر بها موجبة خمسة الاول
 والثاني والرابع والخامس والسادس وامكان الصغرى عقيم في الاول
 الذي هو اخص من الثاني وفي الرابع الذي هو اخص من الخامس والسادس
 مع اخص الكبريات اعني الضرورية التي هي اخص البسائط والمشرطة
 التي هي اخص المركبات اما في الاول فلصديق قولنا في المفروض المشهور كل نا هو
 مركوب زيد بالامكان وكل حمار نا هو بالضرورة وقولنا كل مركوب زيد
 مركوب عمر وبالامكان وكل فرس مركوب زيد هو مركوب زيد مادام
 فرسا مركوب زيد لا دائما مع حقيقة السلب الضرورية وهذا لا يخلو
 مع حقيقة الايجاب ظاهر واما في الرابع فلانا اذا قلنا بدلا الكبرى في المثال
 الاول لاشئ من الفرس بنا هو بالضرورة وفي المثال الثاني ولاشئ مما
 هو لا فرس مركوب لزيد بمركوب زيد مادام لا فرسا غير مركوب زيد
 لا دائما بما كان الايجاب الضرورية حقا وصدق الاختلاطين مع حقيقة
 السلب ط واما الكبرى فلان الضرورية التي كبرها موجبة ايضا خمسة
 الاول والثاني والثالث والسادس والثامن وامكان الكبرى عقيم في
 الاول الذي هو اخص من الثاني وفي الثالث الذي هو اخص من السادس
 والثامن مع اخص الصغريات اعني الضرورية والمشرطة اما في الاول
 فلصديق قولنا كل مركوب زيد فرس بالضرورة او كل مركوب زيد فرس
 هو مركوب زيد مادام مركوب زيد لا دائما وكل حمار مركوب زيد بالامكان
 مع حقيقة السلب الضرورية وصدق الاختلاطين مع حقيقة الايجاب ط
 واما في الثالث فلانا اذا قلنا بدلا الصغرى لاشئ من مركوب زيد بنا هو
 هو مركوب زيد مادام مركوب زيد لا دائما كان الحق الايجاب الضرورية و

صدقها مع حقيقة السلب كثير وههنا نقتصر والتنازحون قد اقتصروا في إتمام
هذه المواضع على بيان العقم في ضرب واحد وهو يعجز عن إقامة المطلوب لأن
المطلوب مثلا هو أن الممكنة لا تستعمل في شيء من ضروب هذا الشكل الشرطي
الثاني أن يكون السالبة المستعملة في هذا الشكل مما ينعكس لأنه الضروب
المستعملة على السالبة هي ليست الأخيرة واختصار السوالب الغير المنعكسة اعني
الوقفية لا ينتج في الثالث الذي هو اختصار من السادس والثامن وفي الرابع الذي
هو اختصار بالسائط اعني الضرورية واختصار المركبات اعني المشروطة الخاصة
والوقفية فلا بد من بيان ستة أمور (١) عقم السالبة الوقفية
مع الضرورية في الضرب الثالث وذلك يصدق قولنا لا شيء من القمر
بمخفف بالتوقيت لا دائما وكل فصل القمر قريبا بالضرورة مع امتناع
فصل القمر عن المخفف (٢) عقمها مع المشروطة الخاصة فيه وذلك
لعقمها مع المشروطة العامة وعدم دخول اللادوام في الانتاج لكونه سالبة
فلا ينتج مع اصل الصغرى ولا مع لادوامها وهذا أولى من قولهم انه لا دخل
في الانتاج اذ لا قياس عن سالبين لانه لا يدل على عدم انه اجبه مع لادوام الصغرى
وبين عقمها مع المشروطة انه يصدق لا شيء من القمر بـ بالتوقيت
وكل فصل القمر بمخفف مادام فصل القمر مع امتناع السالبة (٣) عقمها
مع الوقفية في الثالث ايضا وذلك انه يصدق لا شيء من القمر المضى بمخفف
بالتوقيت لا دائما مع امتناع السلب (٤) عقم اختلاطات السالبة الوقفية
والضرورة في الضرب الرابع وذلك لصدق قولنا كل مخفف فهو فصل لا غير
بالضرورة ولا شيء من القمر بمخفف بالتوقيت لا دائما مع امتناع السالبة
(٥) عقم اختلاطاتها مع المشروطة الخاصة فيه وذلك لصدق قولنا لا شيء من القمر

الاضائة القرية منخسف بالجنوف القرى بالضرورة ما دام مضيقا لادائما
 ولا شيء من القرى لا مضى بالتوقيت لادائما مع امتناع السلب عقم اختلاوطها
 مع الوقفية فيه وذلك بان يجعل صفري الحال الخامس قولنا كل لا مضى
 بالاضائة القرية منخسف لادائما الشرط الثالث ان يصدق الدوم على صفري
 المضرب الثالث بان يكون ضرورة او دائمة او يصدق العرف العام على كبراء
 بان يكون من القضا بالست المنعكسة اذ لو اتفق الامر ان كانت الصفري
 احدا الوصفيات الاربع اعني المشروطين والعرفيتين ضرورة وجوب
 انعكاس السالبة المستعملة في هذا الشكل والكبرى احدى السبع البنية
 المنعكسة السوالب وخص هذه الاختلاطات واختلاط الصفري
 المشروطة الخاصة مع الوقفية عقم لانه يصدق لاشي من المنخسف بالجنوف
 الصفري بمضى بالاضائة الصفرية ما دام منخسفا لادائما وكل قر فهو
 منخسف بالجنوف والقرى بالتوقيت لادائما مع امتناع سلب القر عن المعنى
 بالاضائة القرية ولا يخفى عليك ان القر انما يتم اورد صورة ممنوع فيها الايجاب
 واخرى ممنوع فيها السلب وفي الشرط الثاني والثالث لم اظهر بصورة ممنوع
 فيها الايجاب والقوم اعتمدوا على ان كل ضربا شتمل على سلب فتنتج سالبة
 فاذا اتى بصورة امتناع السلب فقد تم المط ولتضم ان يقول لم لا يجوز ان يكون
 النتيجة موجبة او ممكنة والشيخ كثيرا ما يستنتج الموجبة من السوالب
 وبالعكس والاستدلال بان النتيجة تتبع احسن المقدمتين بط لانه هذه
 القاعدة انما ثبت باستقراء الجزئيات فلما ثبت شيء من الجزئيات بهالك
 دورا التوقف ثبوت القاعدة على ثبوت ذلك الجزئي وبالعكس الشرط الرابع
 ان يكون كبرى الضرب السادس من الست المنعكسة السوالب لانه انما سبق

انشأه بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني فلا بد من ان يكون صغراه
 سالبة خاصة ليقبل الانعكاس كما عرفت في فصل القياس وح لا بد من ان يكون
 الكبرى احد الست كما عرفت في الشكل الثاني من انه اذا لم يصدق له دوام على
 صغراه يجبان يكون كبراه من الست المنعكسة الشرط الخامس كون صغرى
 الضرب الثاني من احدى الخاصتين وكبراه مما يصدق عليه الامر في العام اى
 يكون احد الست المنعكسة السوالب لان انشأه انما يتبين بعكس الترتيب
 ليرجع الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة والسوالب الجزئية انما تنفكس اذا كانت
 احدى الخاصتين فلا بد من مقدمتها لضربا لثام من ان يكونا بحيث اذ بد لنا
 انهما من الشكل الاول سالبة خاصة والشكل الاول انما ينتج السالبة الخاصة
 اذا كان كبراهما احدى الخاصتين وصغراهما احدى الست فلا بد ههنا من
 ان يكون الصغرى احدى الخاصتين لانها كبرى الشكل الاول وان يكونا كبرى
 احدى الست لانها صغرى الشكل الاول لا يقال نتيجة الشكل الاول
 انما يكون سالبة خاصة اذا كانت الصغرى احدى الوصفيات الاربع واما اذا كانت
 احدى الدائمات فالنتيجة ضرورية لا دائمة او دائمة لا دائمة لاننا نقول هما انصغر من
 العرفية الخاصة فيصدق في النتيجة السالبة الجزئية العرفية الخاصة وهي ينكسر
 الى النتيجة المطلقة من هذا الضرب وكان الاول ان يترك كون صغرى الخاص من مزاحة
 الخاصتين لانه قد ذكر ذلك في فصل القياس وهذا لم يتصوره لا اشتراط ذلك
 في سالبه الضرب السادس والسابع مع انه لا بد منها بما في السادس فلما صدر
 واما في السابع فلان انشأه انما يظهر بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثاني
 فلا بد ان يكون كبراهما احدى الخاصتين وصغراهما ايجابية لانه المكنة عقيمة
 في صغرى الشكل الثالث لكن قد عذر ذلك من اشتراط كون القياس من الفديا

في جميع ضربات الشكل الرابع قال والنتيجة اقول الاختلاطات المنتجة
 باعتبار الشروط المذكورة في كل واحد من الضربين الاولين مائة واحد
 وعشرون حاصلة من ضربا لموجبات الفعلية الاحدى عشر في نفسها
 وفي الضرب الثالث ستة واربعون حاصلة من الضربين الدائمين مع
 الفعليات الاحدى عشر ومن الصغريات المشروطتين والعرفيتين مع
 القهريا الست المنعكسة السوالب وفي الرابع والخامس ستة وستون
 حاصلة من الصغريات الفعلية الاحدى عشر مع الست المنعكسة وفي
 السادس والثامن اثني عشر حاصلة من الصغريين الخاصتين مع الست
 وفي السابع اثنان وعشرون حاصلة من الكبيرين الخاصتين مع الفعليات
 الاحدى عشر والقانون في جهة النتيجة انها في الضربين الاولين عكس
 القهري وان كانتا القهري احدى الدائمين او كان القياس من السوالب
 المنعكسة السوالب والافطالة وفي الضرب الثالث دائمة ان صدق الدرهم
 على احدي مقدمتيه والافكس القهري وفي الرابع والخامس دائمة ان كانت
 الكبرى احدي الدائمين والافكس القهري محذوف فاعنه قيد الاولاد واما
 بيان الكل بامبراهيم المذكورة في الملاحظات وبيان عدم لزوم الزائد
 بالنقص والنتيجة فالتسادس كما في الشكل الثاني بعد عكس القهري
 لرجوعه اليه بذلك وفي الثاني بعكس النتيجة الحاصلة من الشكل الاول والمناظر
 صوابا في الترتيب ويمكن بيان الخمس الاول باعتبار رجوعها الى الشكل
 الاول بعكس الترتيب في الثلاثة الاول وبالعكس المقدمتين في الرابع والخامس
 ثم تفصيل نتائج الاختلاطات مما يعتبر استخراجها وضبطها فالاولى ان يثبت
 ههنا الجدول الستة التي وضعها المصنف في شرح المختصر لثلاثة الاشكال الثلاثة

وثلاثة للشكل الرابع اخدها للصنعتين الاولين وثانيها للضرب الثالث وثالثها
 للرابع والخامس واضعنا اليها ثلثة اخرى للضرب الثلثة الاخيرة فالتصغرى
 في طول الجدول والكبرى في عرضها والنتيجة بازانها والحقالى علامة العقم
 قال الفصل الثالث اقول المراد بالاقتراانات الكائنة في الشرطيات الاقضية
 الاقتراانية المستقلة على مقدمة شرطية سواء كانت فيها مع الشرطية جملة
 اولاهنا الباب ما لا بد منه في المنطق لان في المطالب المقصد يقية ما هي شرطية
 لا سيما في الهندسة المستقلة عليها كتابا قليلا وليس ببيان ارسطو لم يرد هذا الباب
 في التقديم يزعم بعضهم انه لا حاجة اليه لان معرفة الاقتراانات تختص بذكرها
 وهوليس بشئ لما بين احكامها من الاختلاف الواضح وقال الشيخ المسلم الارز
 ذكرها ولم ينقل الى العرفية وزعم الشيخ انه انقضض اخراجه ووضعه في الكتاب
 وقال انا قد علنا في هذا الباب كتابا في قريب من ثمانية عشر سنة فبعد استناده
 وقع اليه كتاب ينسب الي الناضل القارابي وكانه ميمر في فيه لغلة وضوحه
 وكثرة خطائه وسعف بدايته ومع ذلك قال الشيخ قد اقل بكثير منها وهو
 ادعى عقم كثير ما هو منتج واشترط امور لا يتوقف الانتاج عليها نعم قد استغنى
 الكلام فيها صاحب الكشف ومن تبعه وانظر للمصنف في كتابه على شئ
 يليق بالمختصرات وترك اكثرها ويعدوها عن الطبع وشئ نفعنا اثره فهو قول
 اقسام التباس الشرطية خمسة لان تركيبه اما من المتصلين او منفصلين
 او جملة ومنفصلة او جملة ومتصلة او منفصلة ومتصلة القسم الاول
 ما يتركب من متصلين واقسامه ثلثة لان اشتراك المتصلين اما في جزء تام منها
 اعني تمام المقدم وتام التالي كقولنا كلما كان اب فجد وكلما كان ج د فندب
 واما في جزء غير تام منها اعني احد طرفي المقدم والتالي كقولنا كلما كان ج د

كان أب وكلما كان ده فوز وأما في جزء تام من أحدها غير عام من الآخر كقولنا
 كان دج فكما كان أب فـ ط وكلما كان هـ ط فوز والمطبوع في هذا القسم
 هو الأول فقط وحكمه خاص بالمتن إلا أنه مختص بما إذا كانت المتصلتان لزوميتين
 أو اتفاقيتين على تقدير جواز تألف القياس من الاتفاقيتين وأما إذا كانت واحدة
 لزومية والأخرى اتفاقية ففيه تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وأورد على
 اللزوميتين أنه يصدر قولنا كلما كان الإنسان فردا كان عددا وكلما كان
 عددا كان زوجا مع كذب النتيجة أعني قولنا كلما كان الإنسان فردا
 كان زوجا أو آتية بانه ان اعتبر في اللزومية الصدق بحسب نفس الأمر
 فلا نتم صدق الصغرى وإن اعتبر بحسب الإلزام فلا نتم كذب النتيجة فإنه
 من الممكن الاثنين فردا فردا ان يرسمه زوج قال القسم الثاني أقول
 القسم الثاني من أقسام الاختراعات الشرطية ما يتركب من هفت ملتين و
 أقسامه أيضا ثلاثة كما مر الأول كقولنا دائما إما ان يكون أب أبون دو
 دائما إما ان يكون ج د ا د هـ هـ والثاني كقولنا دائما إما اكل أب وإما اكل
 أج ودائما إما اكل ج د وإما اكل ز هـ والثالث كقولنا دائما إما اكلما كان أب
 فـ د وإما كلما كان أب فـ ز ودائما إما اكل ز هـ وإما اكل ج هـ والمطبوع من
 هذه الأقسام هو الثاني أعني ما يمكن الشك في أنه غير مشترك بين هاتين
 وشروطه انتاجه بإيجاب المقدمتين وقبوله بالبرهان من بينهما كقولنا
 دائما إما اكل أب وكل ج د وإما فـ ز هـ والثالث كقولنا دائما إما اكل ج د
 وكل ز لانه لا بد في كل واحد من المنفردتين من ز هـ فـ ج د غيرهما مرة منع الثاني
 فالواقع من المنقضية الأولى ان كان البرهان الأول أعني كل أب فهو أول أجزاء
 النتيجة وإن كان الجزء الثاني أعني كل ج د فالبرهان صمد من المنقضية الثانية أما الجزء

الاول اعني كل د ه فينظم فيما قياس هكذا كل ج د وكل د ه فينتج لقولنا كل ج ه
 وهذا ثاني اجزاء النتيجة واما الجزء الثاني اعني كل وز وهو آخر اجزاء النتيجة فعلى
 كل تقدير لا بد من صدق احد الاجزاء الثلاثة من المفصلة المذكورة فيكون نتيجة
 وينعقد الاشكال الاربعة مثال الشكل الاول ما سبق مثال الشكل الثاني
 قولنا دائما اما كل اب او كل ج د واما ا ما لا شيء من ه د او كل وز فينتج دائما
 اما كل اب او لا شيء من ج ه او كل وز مثال الشكل الثالث قولنا دائما اما
 كل اب او كل ج د واما ا ما كل ه ج او كل وز فينتج دائما اما كل اب او بعض
 د ه او كل وز مثال الشكل الرابع قولنا دائما اما كل اب او كل ج د واما
 ا ما كل ه ج او كل وز فينتج قولنا دائما اما كل اب او بعض د ه او كل وز على
 قياس ما سبق قال القسم الثالث اقول انقسم الثالث من اقسام الاقتران ثلث
 الشرطية ما يتركب من محلية والمتصلة واقسامه اربعة لان المحلية اما
 ان يكون صغيرا وكبرى واياما كان فالشارك لها اما مقدم والمتصلة او تاليها
 فالاول كقولنا كل اب وكلما كان كل ب ج وكل د ه والثاني كقولنا كل اب
 وكلما كان كل ج د فكل ه ب والثالث كقولنا كلما كان اب في ج وكل ب ه
 والرابع وهو المطبق من بين الاقسام ما يكون المحلية الكبرى وشركة مع تالي المتقدمة
 كقولنا كلما كان اب في ج وكل د ه فينتج كلما كان اب في ه لانه كلما صدق المقدم
 صدق التالى بالضرورة والمحلية صادقة في نفس الامر وتأليف التالى مع المحلية
 فينتج كقولنا ج ه وكلما صدق المقدم صدق ج ه وهو مفهوم النتيجة المتصلة
 وينعقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار تأليف التالى مع المحلية فالاول كما مر
 والثاني كقولنا كلما كان اب في ج ولا شيء من د ه والثالث كقولنا كلما كان اب فدج
 ولا شيء من د ه والرابع كقولنا كلما كان اب فدج وكل د ه قال القسم الرابع اقول

القسم الرابع من اقسام الافتراضات الشرطية ما يتركب من الحلية والمنفصلة وهو
 يعني المطبوع منه على قسمين الاول ان يكون الحليات بعد اجزاء الانفصال وكان كل
 واحد من الحليات مشاركة لواحد من اجزاء الانفصال وذلك على ضربين
 الاول ان يكون التاليفات بين الحليات وجواز الانفصال متحدة النتيجة كقولنا
 كل ج اما ب واما د واما هـ وكل ب ط وكل د ط وكل هـ ط فينتج كل ج ط لان
 جميع الحليات صادقة ولا بد من احد اجزاء الانفصال ايضا وان جزءا من هذه
 فهو مع الحلية المشاركة لم ينتج النتيجة المطلوبة اعني كل ج ط وهذا معنى الثاني
 النتيجة وينعقد الاشكال الاربعة باعتبار تأليف اجزاء الانفصال مع البنية
 له الثاني ان يكون التاليفات بين الحليات واجزاء الانفصال مختلفة ومع كون
 النتيجة مفصلة مركبة من نتائج التأليف كقولنا كل ج اما ب واما د واما هـ
 وكل ب ج وكل د ط وكل هـ ز فينتج كل ج اما ب واما د واما هـ ز
 الحليات مع واحد من اجزاء الانفصال وانها يفرض صدق نتيجة مع الحلية المشاركة
 لواحد اجزاء النتيجة وينعقد الاشكال الاربعة فيه ايضا القسم الثالث ان يكون
 الحليات اقل من اجزاء الانفصال ويقع على وجهين الاول ان يكون واحد من
 والمنفصلة مانعة الحلية من اجزاء الانفصال مشاركة الحلية بالاجزاء المتبقية
 كل ط او كل ط ب او كل ب د فينتج اما كل ط او كل ب د او كل ب د ط
 اما الجزء الاول اعني كل ط وهو احد اجزاء الانفصال المتبقية بالاجزاء المتبقية
 وهو مع الحلية المتصادقة فينتج كل ج هـ ز فينتج كل ج هـ ز
 ج د وهو مقوم بالمنفصلة النتيجة وان كانا متساويين فينتج اما
 ان يكون ابانلة اكثر من عدد اجزاء الانفصال او يكونا يساويين
 وله من الحليات مشاركة اجزاء الانفصال فتدبر في هذا القسم المطبوع

قال القسم الخامس اقول القسم الخامس من اقسام الافتراضات الشرطية ما
 يتركب من المفصلة والمنفصلة واقسامه ثلاثة لان الاشتراك بينهما اما في جزء تام
 او جزء غير تام منهما او جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى والقسم الاخير ما اهل
 المص ومثاله قولنا دائما اما كلما كان ا ب ف ج واما كلما كان ه د ف ج و ط د
 والقسمان الاولان كل منهما على ضربين لانه اما ان يكون المفصلة صغرى والمنفصلة
 كبرى او بالعكس والطبيع منهما ما يكون المفصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى
 اما الاول وهو ما يكونا الشراكة بينهما في جزء تام من المقدمتين فكقولنا كلما كان ا ب
 ف ج د دائما او قد يكون اما ج د او ه ز مانعة للجمع ينتج دائما او قد يكون اما مساو
 لان ج د لازم ل ا ب وه ز يمنع اجتماعه مع ج د كلياً او جزئياً فيكون ه ز يمنع
 الاجتماع مع ا ب كذلك لان استناع الاجتماع مع الملزوم دائماً وفي الجملة يستلزم
 استناع الاجتماع مع الملزوم كذلك هذا اذا كانت المفصلة مانعة للجمع وان كانت
 مانعة الحلو كما في المثال المذكور بعينه ينتج قد يكون اذا لم يكن ا ب فه ز لان نقيض
 الاوسط اعني نقيض ج د يستلزم طرفي النتيجة اعني نقيض ا ب وعين ه ز اما الاول
 فلان نقيض الاوسط يستلزم نقيض الملزوم واما الثاني فليستع الحلو بين ج د وه ز
 وكل امرين بينهما منع الحلو كان نقيض كل منهما مستلزماً لعين الاخر واذا كان نقيض
 الاوسط مستلزماً للطرفين انتج ان الطرفين الاول اعني نقيض ا ب قد يستلزم عين
 ه ز فقياس من الشكل الثالث هكذا كلما تحقق نقيض الاوسط لتحقيق الطرفين الاخر
 اعني بان ينتج قد يكون اذا لم يكن ا ب فه ز وهو المطلب ويعلم من ذلك ان المفصلة
 اذا كانت حقيقية كان القياس مستلزماً للنتيجتين جميعاً واما الثاني وهو ما يكون
 الشراكة في جزء غير تام من المقدمتين فكقولنا كلما كان فكل ج د ودائماً اما كل د
 او د مانعة للحلو ينتج كلما كان ا ب فاما كل ج د او و لان كل د ج ثابت على تقد

ا ب د ج فالواقع من المفصلة ان كان الجزء الاول اعني كل د ه فها اعني كل ج د
 وكل د ه ينتج ان كل ج ه فيكون كل ج ه ثابتا على تقدير ا ب فان كان الجزء الثاني
 اعني قد يكون الواقع على تقدير ا ب ود فعلى تقدير ا ب يلزم احد الامرين اما كل
 د ه واما و ز وهذا معنى النتيجة والا والاستقصاء في هذه الاقسام وتحقيق
 مثالها من الاحكام مما لا يليق بهذا الكتاب فرائى المص تركه اقرب الى الصواب
 قال واما الفصل الرابع اقول قد عرفت ان القياس الاستثنائي ما يشتمل على النتيجة
 او نقيضها بالغفل فظ ان النتيجة والنقيض لا يجوز ان يكون نفسا احدي مقدمتيه
 بل جزء منها والمقدمة التي يكون القضية جزأ منها شرطية منفصلة لاحالة فالقضية
 الاستثنائية يكون مركبا من مقدمتين احديهما شرطية متصلة او منفصلة والاخرى
 احد جزئي الشرطية او نقيضه دالة على الوضع والرفع ويكون حلية وشرطية باعتبار
 تركيب الشرطية من حلتين او شرطيتين او حلية وشرطية فان كان مقدمها وتاليها
 حلتين كانت المقدمة الاستثنائية حلية وان كانا شرطيتين كانت شرطية وان كان
 مقدمها حلية وتاليها شرطية فان كان الاستثناء عين المقدم كانت المقدمة الاستثنائية
 حلية وان كان الاستثناء عين المقدم كانت المقدمة الاستثنائية حلية وان كان
 الاستثناء نقيض التالى كانت شرطية وان كان بالعكس فبالعكس وليشرط في
 انتاجها سر الاول ان يكون الشرطية موجبة لان السالبة عقيمة لانه اذا لم يكن
 بينا من اتصالهما وانفصالهما لم يلزم وجوب اتحدتهما او نقيضهما وجود الاخر وعدمه
 والثاني ان يكون الشرطية زعمية ان كانت سلبية معنادية ان كانت متصلة
 لان العالم بصدق السالبة عقيمة موقوف على ان لم يثبت قاطع طرفيها وكذبه ولو استغيد
 العالم بصدق السالبة ان لم يثبت من الاتصاف بلزم الدور هذا تشري السارح
 وبسوفى نراية التمسك لا تجعل كذا من الموقوف والموقوف عليه العالم بصدق واحد

الطرفين وكذبه وجاز ان يكونا الطرفان الموقوف غير الطرف الموقوف عليه لا يلزم
 الدور بل التصواب بان يقال الشرطية ان كانت اتفاقية فان كانت متصلة فاما
 ان يراد وضع المقدم لتنظيم صدق التالي وهو محال لان العلم يصدق للتالي حاصلا
 قبل الوضع ضرورة توفيقا لاتفاقية على صدق كلا طرفيها وايضا العلم بالاتفاقية
 يتوقف على العلم بصدق التالي فلو استفيد العلم به من العلم بها لزم الدور واما
 ان يراد استثناء نقيض التالي ليعلم به رفع المقدم به وهو ايضا لان الاتصال
 بين نقيضي طرفي الاتفاقية لا بطريق الزوم ولا بطريق الاتفاق اما في الاتفاقية
 الخاصة فظ لصدق طرفيها ولا يكون بين نقيضيها اتفاق لكذبهما ولا لزوم لعدم
 العلاقة واما في الاتفاقية العامة فليجوز صدق طرفيها فلا يلزم من كذب
 تاليها كذب مقدمها فهذا مع ان كذب التالي ينافي صدق الاتفاقية وهو
 بان كانت متصلة فصدق واحد طرفيها او كذبه معلوم قبل الاستثناء فلا يستفاد
 منه ونوقش في ذلك بان المعلوم قبل الاستثناء هو صدق احد الطرفين لا على التعيين
 والمستفاد من الاستثناء هو العلم بصدق احدهما لا على التعيين ويمكن دفعها بمنع
 المقدمة الاولى والثالث ان يكون الشرطية كلية وقد عرفت معناها او يكونا الاستثناء
 كلياً اي متحققا في جميع الازمان وعلى جميع الاوضاع التي لا ينافي وضع المقدم
 ان لم تنته الامران جاز ان يكون الزوم والعناد على بعض الاوضاع والاستثناء
 على وضع آخر فلا يلزم من وضع احد جزئي الشرطية او رفعه وضع الاخر او رفعه
 اللهم الا ان يكون وضع الزوم او العناد بعينه وضع الاستثناء فانه ينتج القية
 مع بالضرورة اقولنا ان قدم زيد الآن فهو كرم لكنه قدم الآن ثم الشرطية التي هي جزء
 القياس الاستثنائي اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة واستثناء عن مقدمها
 ينتج عين تاليها الاستلزام وجود الملزوم وجود اللازم واستثناء نقيض تاليها

ينتج نقيض مقدم الاستلزام عدم اللازم عدم المزور والابطال الزوم ولا يعكس
 شيء منها اي استثناء عين التالي لا ينتج عين المقدم واستثناء نقيض المقدم لا ينتج نقيض
 التالي لجواز ان يكون اللازم اعم ووجود الاعم لا يستلزم وجود الاخص وعدم الاخص
 لا يستلزم عدم الاعم فان قلت جاز ان يكون اللازم مساويا قلت لا نتاج
 ان يكون بالنظر الى صورة القياس بل الى افادته المخصوصة والمعتبر هو الاول
 الاتزانهم يقولون بان من الموجبات ما ينعكس كلية مع تحقق ذلك فيما يكون
 المحول مساويا للموضوع لا يقال يصح قولنا كلما كان هذا انسانا فهو ضاحك
 بالاطلاق العام لكنه ليس بضاحك مع كذب النتيجة اعني انه ليس باقسان لانا نقول
 يجب في اخذ النقيض رعاية الامور المعبرة في القياس حتى يكون نقيض المضاحك
 بالاطلاق ما ليس بضاحك دائما وان كانت الشرطية منفصلة فان كانت
 حقيقة انتج وضع اي جزء كان نقيض الآخر لامتناع الاجتماع ورفع ايهما كان
 عين الآخر لامتناع الارتقاء وان كانت مانعة للجمع انتج وضع ايهما كان نقيض
 الآخر لامتناع الاجتماع دون العكس لجواز الارتقاء دون العكس لجواز الاجتماع
 فالنتائج من المقصود والمفصل الفيدل الحقيقي اثنان ومن الحقيقي اربعة قال الفصل
 الخامس اقول القياس المنتج المطلوب واحد يكون مؤثما يحكم الاستقراء الصحيح
 من مقدمتين لا زيد ولا انقص لان ذلك القياس قد يقترع مقدمتا ه او احدهما
 الى الكسب بقياس وكذلك الجازان ينتج الكسب الى المبادئ البديهية او المسلمات
 فيكون ه نائلا قياها مترتبة محصلة للقياس المنتج المطلوب يسمى اذ للقياس
 مركبا وعدون من لواحق القياس والكلام فيه غني عن الشرح (قال ابننا في قياس الخلف
 اقول ينبغي بذلك لانه يورى الى الخلف اي الحال على تقدير عدم حقيقة المطلوب
 وقيل لا ياتي المطلوب من خلفه اي من وراء الذي نقيضه ولما كان القياس منتجا

في الاقتراني والاستثنائي باقسامها المذكورة وتحليله الى ذلك وقد وقع
 اختلاف عظيم والذي استقر عليه رأي الشيخ انه مركب من قياسين احدهما اقتراني
 والاخر استثنائي اما الاقتراني فمركب من متصلتين احدهما الملازمة بين المط
 الموضوع على انه ليس بحق وبين نقيض المط وهذه الملازمة بينة بذاتها والاخرى
 الملازمة بين نقيض المط على انه حق وبين امر محال وهذه الملازمة دعي يحتاج الى
 البيان فهذا هو الاقتراني ينتج مقصلة مركبة من المقصلة على انه ليس بحق من الامر المحال
 واما الاستثنائي فمركب من مقصلة لزومية هي نتيجة ذلك الاقتراني ومن استثناء
 نقيض التالي لينتج نقيض المقدم فيلزم تحقق المط ليعتصم ولولم يتحقق المط لتحقق
 نقيضه ولو تحقق نقيضه لتحقق المحال لكن المحال ليس المتحقق بنقيض المط ليس بتحقيق
 فالمط متحقق قال الثالث استقرأ اقول فسروا الاستقراء بالحكم على كل لوجوده
 في اكثر جزئياته وقلوا اكثر جزئياته لان الحكم لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن
 استقراء بل قياسا مقسما له كذا في الشرح وفيه نظر لان الحكم اذا وجد في جميع
 الجزئيات فقد وجد في اكثرها ضرورة وقد صرح القوم بان الاستقراء ينقسم الى عام
 وهو القياس المقسم والى ناقص وهو الاستقراء المتعارف المفهوم من اطلاق
 لفظ الاستقراء المفيد للظن دون العلم وفي تفسيرهم تسامح ظ لان الاستقراء
 حجة موصلة الى التصديق لا اليقين هو الحكم الكلي فاثبات الحكم الكلي هو المط من الاستقراء
 لانفسه فكما نهلم رادوا ان اثبات المط بالاستقراء هو اثبات حكم كلي لوجوده في
 اكثر جزئياته والصحيح في تفسيره ما ذكره الامام رحمه الله وهو انه عبارة عن تفصح
 سور جزئية ليحكم بحكمها على امر يشمل تلك الجزئيات وهو موافق الكلام الى نص
 الفارابي حيث قال الاستقراء هو تصفح شيء من الجزئيات الداخلة تحت امر كلي تصح
 حكم ما يحكم به على ذلك الامر بايجابا وسلب فتصفحنا جزئيات ذلك الامر كل بلفظ

ان الحكم في واحد واحد وهو الاستقراء وايجاب الحكم بذلك لا مراكمي او سلبه عنه
 وهو نتيجة الاستقراء سمي بذلك لان المستقر يتبع جزئيا فجزئيا ليحصل المط
 نقول استقرينا لمبلاد اذا تتبعها قرية فقدرية وتخرج من ارض
 الى ارض قال الرابع التمثيل اقول فسر والتمثيل باثبات
 الحكم في جزئي لثبوت في جزئي آخر لعني مشترك بينهما وفيه تسامح مثل ما مر في تفسير
 الاستقراء والاصحوب انه تشبه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت
 في المشبه الحكم الثابت في المشبه به الممثل بذلك المعنى كقولنا السماء
 حادث لانه كالبيت في التاليف الذي هو علة الحدوث واذا رد الى حدوث
 القياس صار هكذا السماء مؤلف وكل مؤلف حادث فيكون الخلل
 فيه من جهة الكبرى بخلاف الاستقراء فان الخلل فيه من جهة الصغرى
 فالجزئي الاول اصغر والثاني سمييه والحكاكرو والمعنى المشترك اوسط
 والمتكلمون يسمون التمثيل استدلالا بالشاهد على الغائب والاصغر
 غائبا والتشبيه والفقهاء يسمونه قياسا لما فيه من حذو جزئي بجزئي
 والحاقه به يقال قاسه الشيء بالشيء اذا قدره على امثاله ويسمونه الاصغر فرعا
 والتشبيه اصلا لا ابتداء الاصغر عليه في ثبوت الحكم والا كبر حكما والاوسط
 جامعا وعلة ولهم في بيان علة الجامع للحكم طريقان احدهما الدوران الخارج
 اعني ترتيب الحكم على الشيء الذي له صلوح عليه ذلك الحكم وجودا وعدما
 بمعنى ان الحكم ثبت عند ثبوت ذلك الشيء وينتفى عند انتفائه وبهذا الاعتبار
 يسمى الحكم دائرا وذلك مدارا والدوران علامة كون السداد علة للدائر وهو
 لا يفيد اليقين اما اولا فلا دون الترتيب وجودا وعدما في بعض الصور لا يشهد
 العملية في جميعها انما يكون باستقراء تام وهو مستمذر ومتعسر ولو بين

بطريق آخر يرجع الى صورة قياسية اوسطه لجامع هكذا السماء ومؤلف
 وكل مؤلف حادث فيستغنى عن اصل التمثيل وعن بقية مقدمات الدوران
 واما ثانيا فلان المدار قد لا يكون علة للمدار كما يجوز الاول حينئذ العلة
 والشرط المساوي لها فان نادعوا في صلوحها للعلية ناذعنا في صلوح
 ما جعلوه مدارا لذلك الطريق الثاني التقسيم الغير المرتد بين التقي والاثبات
 وابطل العلية ما عدا الجامع كما يقال علة حد وثابتا ما الوجود واما
 كونه قائما بنفسه واما التاليف والاولان باطلا من ضرورة الاشتقاق بالواجب
 فعين الثالث وهو ايضا لا يقيد اليقين لان التقسيم غير حاصر فيجوز ان يكون
 العلة غير ما ذكر هذا بيان ضعف الوجهين وقوله ويتقدر بتسليم طلية
 المشتركة في المقيس عليه ولو سلمنا تمام الوجهين وثبوت كون الجامع علة للحكم
 فالاصل فلازم لزوم كونه علة الحكم في الفرع لجواز ان يكون خصوصية اصل
 سوطا للعلية او خصوصية الفرع مانعا فينتفي العلية في الفرع لانقضاء
 الشرط او لوجود المانع هذا اذا اريد بالعلة المؤثر في الحكم في الجملة
 وان اريد المؤثر التام بحيث لا يتوقف على قيد اصل فلي تقدر بثبوت
 العلة يصير اصل حشوا ويكون التمثيل قياسا. اوسطه لجامع
 واعلم انه لا نزاع لاحد في ان الاستقراء والتمثيل انما يقيدان الظن دون
 اليقين (قال واما الخاتمة ففيها بحثان) اقول القياس كما ينقسم باعتبار
 الصورة الى الاقتراني والاستثنائي والاقتراني الى الجمل والشرطي والجمل
 الى الاشكال الاربعة كما سبق ذلك ينقسم باعتبار المارة الى الصناعات
 الجنس اعني البرهان والجدل والخطابة والمغالطة والشعر لانه يفيد امانتها بقا
 وتأثيرا في غيره كالتمثيل والتصديق اما مجازم او غير مجازم والامان انما يقدر

حقيقته اولا وللعبر اما ان يكون حقا في الواقع اولا والمفيد للتصديق الجازم
 الحق هو البرهان والتصديق الجازم من الغير الحق هو التفسير والتصديق
 لا يعتبر فيه كونه حقا او غير حق بل يعتبر فيه عموم الاعتراف هو الجدل ان
 يتحقق عموم الاعتراف والا فهو الشغب وهو مع السفسطة تحت قسم واحد
 هو المغالطة والمفيد للتخييل دون التصديق هو التعريف المصداق
 الى ان كل مادة كل من الصناعات اى صنف من اصناف المقضيات
 فقال مواد الاقضية اما يقينيات واما غير يقينيات واراد باليقين
 الادراك الجازم المطابق للثابت اعنى الذى لا يمكن الحكم به ان يحكم
 بخلافه في الجازم خرج الظن وبالمطابق للجهل المركب وبالثالث
 التقليد واليقينيات ست ويسمى المقضيات الواجب قبولها فان قلت
 اليقينيات قد تكون مكتسبة بالبرهان فكيف حصرها في الضرورية
 قلت المقصود ان المواد الاول اليقينية تنحصر في الست والمكتسبات
 لا يكون اول بل ثوان او ما فوقها وانما انحصرت في الست لان
 العقل اما ان لا يحتاج في الحكم الى شئ غير تصور الطرفين وهو الاول
 او يحتاج الى ما يتضم الى العقل فيعينه على الحكم او الى المحكوم به واليها
 جميعا والاول هو المشاهدات والثاني ان كان يحصل ذلك شئ
 بالاكتمال بسهولة في الحدسيات وان كان لا بسهولة فهي الحكميات
 وليس من المواد الاول المجهول عنها وان لم يكن بالاكتمال بسهولة
 المقضيات التي قياساتها معها والثالث وهو ما يحتاج اليه كليهما
 ان كان من شأنه ان يحصل بالاحساس فهو المقارنات ولا فهي المجربات
 اما الاوليات فهي قضيات الحكم العقل بها بمجرد تصور طرفيها كقولنا
 الكل اعظم من الجزء والتفني والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان ولحم

فالوجدان واحد لا يكون في مكانين فإن كانت الاطراف جلية التصور
 والارتباط فالحكم واضح مطلقا والا فهو واضح لمن كانت الاطراف
 والارتباط جلية عنده غير واضح لغيره وقد يتوقف العقل في الحكم الأمر
 بعد تصور الاطراف وذلك اما التقصير في الغزيرة كما للصبيان والبله
 واما التدنيس لفطرة بالعقائد المتضادة للاوليات كما لبعض العوام
 والجهال واما المشاهدات فهي قضايا يحكم بها بواسطة الحواس
 الظاهرة ويسمى حسيات كالحكم بان الشمس مضيئة والحواس الباطنة
 ويسمى وجدانيات والحكم بان لنا خوفا وغضبيا ثم انا الاحكام الحسية
 كلها جزئية لان الحس لا يفيد الا ان هذه النار حارة واما الحكم
 بان كل نار حارة فحكم عقلي استفاده العقل من الاحساس بجزئيات الحكم
 والوقوف على علله وهذا يظهر ان الحاكم بالمشاهدات مركب من الحس
 والعقل لا حس مجرد كما توهم الشارح واما المجربات فهي قضايا يحكم بها
 بمشاهدات متكررة مفيدة لليقين بواسطة قياس خفي وهوان
 يعلم ان الوقوع المتكرر على نهج واحد لا بد له من سبب وان لم يعرف
 ماهية ذلك السبب وكلما علم وجود السبب قطعا وتميز عن الاستقراء
 بان الاستقراء لا يقارن هذا القياس الخفي وذلك كالحكم بان السقوبيا
 سهل للصقراء واما الحدسيات فهي قضايا يحكم بها الحدس قوي من
 النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس لما ترى من اختلاف أشكال
 نوره بحسب اختلاف وضاعه من الشمس فهي كالمجربات في تكرار المشاهدات
 ومقارنة القياس الخفي الا ان السبب في المجربات معلوم السببية غير
 معلوم الماهية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين واما توقف عليه

بالحدس لا بالفكر والا لكان من العلوم الكسبية وتفسير الحدس بسرعة
 انتقال الذهن من المبادئ إلى المطالب يعني بحيث يمثل المطالب في الذهن
 مع المبادئ دفعة ففي العبارة تسامح وفسره المحققون بأنه عبارة عن الظاهر
 عند الانقذات إلى المطالب بالحدود والوسطى دفعة ويمثل المطالب في الذهن
 مع الحدود والوسطى كذلك من غير حركة سواء كان مع سرعة أو لم يكن
 بخلاف الفكر فانه حركة في المعاني من المطالب إلى مبادئها فربما ينقطع
 وربما يتأدى وازدادت فانما يتم بحركة أخرى من المبادئ إلى المطالب
 ففي الفكر امكن انقطاع وجود الحركة بخلاف الحدس فان الانتقال فيه
 دفعي لا تدريجي واطلاق السرعة يتجاوز وذكر في شرح الاشارات
 ان الفكر والحدس مراتب في الثانية إلى المطالب حسب الكيف والكم اما حسب الكيف
 فسرعة التادية والبطؤ واما حسب الكم فلكثرة عدد التادية إلى المعلوم
 وقلته والاول في الفكر اكثر لا شتاله على الحركة وفيه بحث لان
 الاختلاف بالسرعة والبطؤ وان كان قليلا لا بد فيه من الحركة والزمان
 فكما في الحركة المنفية عن الحدس انما هي الحركة المثبتة في الفكر لا مطلق الحركة
 واما المتواترات فهي قضى بما يحكم بها لكثرة الشهادات بعد امكن الحكمة
 والوثوق بعدم اتفاق الشاهدين على الكذب كالحكم بوجود مكة وبغداد
 وبشرط الاستناد إلى الحسن حتى لا يعتبر التواتر الا فيما يستند إلى المشاهدة
 اما الصدق الذي لا يحصل التواتر باقل منه فانهما بطفيه حصول اليقين
 والحكم وزوال الاحتمال وما ذهب اليه بعضهم من اشتراط الخمسة او الاثني
 عشر او العشرين او الاربعين او السبعين بما لا دليل عليه ونحن قاطعون
 بأنه يحصل لها العلم بالمقاربات من غير العلم بعدد مخصوص وان يختلف

باختلاف الوقائع والمخبرين والمستمعين والمعلم الحاصل من التواتر والحدس
 والهجرة لا يكون حجة على الغير لجواز ان لا يكون ذلك حاصلا له واما القصة
 قياساتها وسمي القصة القياس فهي قضايها يحكم بها بواسطة قياس لا يغيب وسط
 عن الذهن عند حضور طرفي القضية كقولنا الاربعة زوج لانفسها بمشافرة
 (قال والقياس المؤلف) اقول مقدما ما لبرهاننا لا يجب ان يكون من الضرورات
 الست بل قد يكون من الكسبيات انتهية اليها فمراد المصنف ان القياس الست
 موادها الاول من الضروريات الست سواء كانت مقدما ضروريا
 او مكتسبات او مختلفتين يسمى برهاننا وما يقال ان البرهان لا يتألف
 الا من الضروريات فمفهوم انه لا يتألف الا من قضايها يكون التصديق بها
 ضروريا سواء كانت ضرورية في انفسها او ممكنة او وجودية وسواء كانت
 بديهية او مكتسبة فهو اذن قياس مؤلف من اليقينيات لا فائدة اليقين
 والاوسط لا بد ان يكون علة لحصول التصديق بالحكم المطلوب والامكن
 البرهان برهاننا عليه ثم لا يخلو اما ان يكون مع ذلك علة لوجود ذلك الحكم
 في الخارج ايضا ويسمى برهاننا ثانيا لا فائدة انتمية اعني علة الحكم على الاطلاق
 واما ان لا يكون كذلك ويسمى برهاننا انبيا لا فائدة الانسية اعني البتوت
 في العقل دون العلية في الوجود ثم الاوسط في برهاننا لئلا مع انه علة لوجود
 الاكبر للاصغر قد يكون ايضا علة لوجود الاكبر كما في قولنا زيد متعفن الاخذ
 وكل متعفن الاخذ فهو مجنون فان تعفن الاخذ كما انه علة لثبوت
 المجنون لزيد كذلك هو علة للمجنون في نفسها وقد لا يكون كذلك بل يجوز
 ان يكون معلولا للاكبر كما في قولنا هذه الخشبة يحركها النار
 وكل خشبة يحركها النار فقد وصلت فان تحرك النار علة لوصول

مع انة معلول للنار وفي المثالين تسامح والاوسط في برهاننا لا يات
 كان معلولا لوجود الحكم في الخارج يسمى دليلا كما في قولنا زيد مجرم وكل مجرم
 متعفن الاغلاط والا لم يسم باسم خاص كما في قولنا هذه الحمى يشتد غيا
 وكل حمى يشتد غيا فهي محروقة فان الاستداد غيا ليس معلولا للاحراق
 بل كلاهما معلولان للصفر المتعفنة خارج والعروق (قال واما
 غير اليقينية) اقول اما المشهورات فهي قضايا باعتبار تطابق ارادة الكل
 عليها كحسن الاحسان الى الاباء او اراء الاكثر كوحدة الاله
 او اراء طائفة مختصة كالتسلسل فان قلت المشهورات قد يكون
 يقينية بل اولية فكيف يجعل من غير اليقينية قلت المراد ان المشهورات
 لا يعتبر فيها التيقن ومطابقة الواقع بل الشهرة وتطابق الاراء سواء كانت
 يقينية ام لا فبعض القضايا يكون اولها باعتبار ومشهورا باعتبار وقد
 يبلغ الشهرة الى حيث يشبه بالاوليات من غير توقف دون المشهورات
 ولذلك قد يتطرق التغير اليها كما استحسان الكذب اذا شتم على مصلحة عظيمة
 بخلاف الاوليات فان الكل لا يستصغر بالقياس الى اجزاء اصلا واما التسلسل
 فهي قضايا ياخذها احد الخصمين مسلمة من صاحبها يبنى عليها الكلام او يكون
 فيما بين اهل تلك الصنعة سواء كانت حقة او باطلة والقياس المؤلف من المشهورات
 والمسلمات سواء كانت مقدما من نوع واحد او من النوعين يسمى عبدا
 فهو قياس مؤلف من قضايا مشهورة او مسلمة لانتاج قول آخر والمراد ان
 ان قضايا يؤخذ من حيث انها مشهورة او مسلمة وان كانت في الواقع
 يقينية بل اولية والحق انه اعم من البرهان باعتبار الشهرة ايضا
 لان الشهرة فيه الانتاج بحسب التسليم والتسليم سواء كانت قايما او

استقراءاً وتمثيلاً بخلاف البرهان والزام الخصم فالجدلي قد يكون
محيياً حافظاً لرأيه وغاية سعيه ان لا يصير ملتزماً وقد يكون سبائلاً معتزلاً
هادماً للوضع ما وغاية سعيه ان يلزم الخصم وأما المقبولات فهي قضايا
تؤخذ ممن يعتد فيه بسبب من الاسباب كالانبياء والاولياء والحكام
والشمراء وقد يقبل من غير ان ينسب الى احد كالمثال السائرة وأما
المظنونات فهي قضايا يحكم بها بسبب ترجيح جانب الحكم كقولنا كل من
يطوف بالليل فهو مسارق والمراد بالظن الحكم بالطرفه الراجح من
طرفي الحكم مع تجويز الطرف الآخر ان كان المستعمل يراها في الخطأ
يصح بالجزم ولا يتعرض لتجويز الطرف الآخر ويدخل فيها التجريب
الأكثري والمتواترات والحدسيات الغير اليقينية والقياس الذي
يؤخذ مقدماتها من حيث انها مقبولة او مظنونة يسمى خطابة وظناً
مثل هذه العبارة ان الخطابة لا يكون الا قياساً ولحق انها قد يكون
تمثيلاً وقد يكون على صورة قياس غير يقيني الانشاج كالموجبيز في
الشكل الثاني بشرط ان نظن الانشاج وغايتها الاقناع والترغيب
فيما ينفع والتنفير عما يضر وأما الخيالات فهي قضايا اذا وردت
على النفس اثرت فيها تاثيراً عجيباً من قبض او بسط ونحوها سواء كانت
مسألة او غير مسألة صادقة او كاذبة واسباب الخيل كثيرة يتعلق بعضها
باللفظ وبعضها بالمعنى وبعضها بغير ذلك والقياس المؤلف منها
يسمى شعراً والفرض منه انفعال النفس بقبض او بسط او نحوهما
ليصير ذلك مبدأً لفعل او ترك او رضا او سخط او نوع من اللذات
المعلولية ولهذا نفيد الاستعداد في المحرّب وعند الاستباحة و

الاستقطاف ما لا يفيد غيرها وذلك لان الانسان يتخيل اطلع منه
 للتصديق لانه اغرب. والذي يروجه الاوزان والانشاد باصوات
 طيبة والمراد بالوزن هيئة تابعة لنظام ترتيب الحركات والسكات
 وتناسبها في العدد والمقدار بحيث يجد النفس من ادراكها لذة مخصوصة
 يقال له الذوق والقدماء كانوا لا يعتبرون في الشعر الوزن ويقتصرون على
 الخيل والمحدثون اعتبروا معه الوزن ايضا والجمهور لا يعتبرون فيه الا الوزن
 وهو المشهور الآن واما الوهيات فهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم الانسان في امور
 غير محسوسة وانما قيد بذلك لان احكام الوهم في المحسوسات يصدق العقل وتطابق
 العقل والوهم كانت فيما يجري مجرى الهندسات شديدة الموضوح لا يكاد يقع فيها
 اراء واما في المعقولة الصرفة كاذبة بدليل ان الوهم يساعد العقل في المقدمات البينة
 الانتاج وتنازع في النتيجة كما في قولنا الميت جمد وكل جمد لا يخاف منه واحكام الوهم
 مشهورة في الاكر لانه اقرب الى المحسوسات ووقع في المضامير والقياس المؤلف منها
 يسمى سقمطة والعرض منها اسكات الخضم وتخليطه واقوى منافع معرفتها
 احتراز عنها قال والمغالطة اقول المغالطة قياس فاسد مشهور بامور مادة تألف
 من القضايا المشبهة بالاوليات او المشهورات من جهة اللفظ والمعنى والوهيات
 مشبهة بالمشهورات معنى فإدراك المغالطة اهم منها ولا يزال لا يفيد بحسب الثابت
 بل بحسب التشابهة ولولا قصور التمييز لما تم التماثل المثلثة من ناحية الميزة دون كونها
 يستوفون مباحث الصناعات الحسنة ويشترون شرائها بالاعتماد على ما فيها
 وما يعلق بها والشبح انما يصرف في بعض شخصاته على البرهان والمغالطة لانها
 شاملة لكل واحد ممن يتعاطى النظر في العلوم بحسب الانفراد اما البرهان فبالذات
 كفاية لا عذرية المحتاج اليها واما المغالطة فبالعموم كفاية لعمومها بخلاف

بخلاف الثلاث الباقية فان منافعتها انما هي بحسب الاشتراك في مصالح التمدن او اجتماع
 الاشخاص مع بتي نوعه للتعاون والنشاز في تحصيل ما يحتاج اليه في بقاء الشخص او
 النوع من الغذاء واللباس وغير ذلك ثم المتأخرون اقتصروا على شيء من مباحث العقائد
 وجعلوا البرهان المطالب بالثبات كما لم يكن شيئا مذكورا ولا في الكتاب مسطورا اذ اسبغوا المصطلح
 كثيرة منها ما يتعلق باللفظ ومنها ما يتعلق بالمعنى والمتعلق باللفظ اما ان يتعلق باللفظ
 بحسب جوهره او بحسب حاله وهيئته في نفسه او بحسب حاله وهيئته الحاصلة من خارج
 واما ان يتعلق بالتركيب بحسب ما يقتضيه نفس التركيب او توهم وجود التركيب عند عدمه
 او توهم عدم التركيب عند وجوده والمتعلق بالمعنى اما في نفس القضايا بحسب اطرافها
 او هيئاتها واما في ثاليف القضايا بعضها ببعض وفي تفصيل ذلك اطالة وما
 في الكتاب بطلان فان قيل وضع الطبيعة كما ان الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس
 ليس من قبيل فساد المادة بل من قبيل فساد الصورة لفوات كلية الكبر اجيب بان اصل الكبر
 هنا يصح طبيعته وحيث يفسد الصورة ويكنى كلية وحيث يفسد المادة فيجعل فساد القياس
 هنا من جهة المادة نظر الى الفوات تصد عند التعبير عنها بالكلية وفي الجامع من جهة
 الصورة نظر الى الفوات الكلية الكبرى عند التعبير عنها بالطبيعية ومعنى كلامه ان اذ وقع
 قضية لا يفسد لا طبيعية فكان قضية يحيا ان يكون كلية كالمثال المذكور كان القياس فسادا
 من جهة المادة اذ اعبر عن تلك القضية بطريق الكلية والمذكور في شرح الاشارة ان مثل
 هذا من فساد المادة قطعاً لانه قال الفساد الرجوع الى مادة القياس هو ان يكون القياس
 مستمرا على مقدمات لو وضعت بحيث يكون مسئلة لما كانت على هيئة قياس ولو وضعت
 على هيئة قياس خرجت عن ان يكون مسئلة وقوله واخذ الامور المذهنية مكان العينية
 مثل ان يقال لو كان شريك البار كمنعنا في الخارج لكان امتناعه حاصل في الخارج فيكون
 الموصوف بالامتناع متحققا في الخارج لان تحقق الصفة في الخارج تعني تحقق الموصوف

ضرورة والغلط فيه ان الاستماع من الامور الذهنية التي لا تحقق لها اصلا واخذ لا من
 الحاجة مثلا الذهنية مثل ان يقال الجوهر موجود في الذهن وكل موجود في الذهن فهو من
 قائم به فالجوهر عرض والغلط فيه ان الحكم بالعرضية انما هو على الصورة الحاصلة في العقل
 دون الموجود الخارجي والمستعمل للمغالطة ان لم يعرف ذلك فهو مغالطة لنفسه والا
 فانه قلبها الفيلسوف تسمى سوفسطائيا وان قابلها الجدل يسمى مشاغبا والفيلسوف
 بقرب فيلاسوفا ومعناه محب الحكمة ومنه اشتقت لفلسفة وسوفسطا
 مأخوذ من سوف وهي الحكمة ومناسطا وهو النلبس ومعناه الحكمة الموهبة ومنه اشتقت
 السفسطة قال البحث الثاني اقول اجزاء العلوم ثلاثة الموضع والمبادى والمسائل
 اما الموضع فهو ما يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية كما عرفت ومعنى كونه جزءا
 من العلم انه لا بد للعلم من تحقق الموضوع وكونه بين الوجود بنفسه او مبرهنات عليه علم اخر
 فوجه الى ان ينشئ الى العلم الاعلى الله موضوعه الموجود من حيث هو موجود لان ما لا يعرف
 بثبوت كيف يطلب ثبوت شئ له وهذا المعنى مع شهرته ووضوحه قد خفى على الساذج
 وبهذا يظهر الجواب عما يقال ان اريد بذلك التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء
 العلم لعدم توقفه عليه بل من مقدمات الشروع كما سبق وان اريد تصور الموضوع فهو
 من المبادى وليس من اجزاء العلم وان العلم الواحد قد يكون له موضوع واحد اما على
 الاطلاق كالعدد للحيات والاشجار وما يعرض له من اراض وما تارة الجسم الطبيعي من حيث يتغير
 للعلم الطبيعي وغريب كالكرة المتحركة لعلها وقدر يكون من ذراتها وان يكون
 متناسبا ووجه التناسب تشادكها اذ في اذنا في كمالها في الشئ الجسم اذا جعلت
 موضوعات الهندسة فانها تتشابه في المقدار واما في معنى ذبذبة الالهة او ابراهيم
 واحولم والادوية والاعذية وما يشاكلها من اجزاء من موضوعات علم الطب فانها
 تتشابه في كونها منسوبة الى الصنعة او الى الطبيعة فيكون في ذلك تماثل للمساو
 تمام الموضوعات في تلك تناسبها وابتداءها بحسب تناسبها في موضوعات واما ان كان بين

موضوع علمين عموم وخصوص فان كان العام جنسا للخاص فالعلم الذي موضوعه الخاص
 يكون تحت الآخر جزأ منه كعلم الجسم الذي هو موضوع الجسم التعليمي فانه جزء من علم الهندسة
 الذي موضوعه المقدار وان لم يكن العام جنسا للخاص بان يكون الموضوع شيئا واحدا مطلقا
 في احد العلمين ومقيدا في الآخر كالأخر المطلقة والمقيدة بالحركة عليهما ويكون الموضوع
 شئيين والعام عارضا للخاص كما لموجود للفلسفة الأولى والمقدار الهندسة فالعلم
 الذي موضوعه الخاص يكون تحت الآخر لكن لا يكون جزأ منه واذا لم يكن بين الموضوعين
 عموم وخصوص فاما ان يكون الموضوع شيئا واحدا يختلف بحسب قديين يختلف
 كاجرام العالم للهبة من حيث الشكل ولعلم السماء والعالم من حيث الطبيعة او
 يكون شئيين مختلفين يكون بينهما تشارك في البعض كوصف الطيب والاحلا
 المتشاركين في البحث عن القوى الانسانية لكن من جهتين مختلفتين او لا يكون
 تشارك في البحث عما ان يكونا معا تحت ثالث فيكون العلمان متساويين في الرتبة
 كاهندسة والحساب ولا يكونا كذلك وح ان كان احد الموضوعين مقارنا لآخر
 ذاتي يخص بالآخر كان العلم الباحث عنه من حيث يبحث عن تلك الاعراض موضوعا تحت
 العلم الباحث عن الآخر كالموسيقى تحت الحساب من حيث ان البحث عن الموسيقى عن النغم
 من حيث يعرض لها نسب عديدة مقتضية للتأليف وتلك النسب من حقيقتها اذا كانت مجردة
 لا يبحث عنها في علم الحساب وان لم يكن احد الموضوعين مقارنا لآخر فالبحث
 عنهما علمان متباينان مطلقا كالطبيعي والحساب وبالجملة فالعلم انما يصير علما على
 حدة لانه يفرض موضوعا من الموضوعات ويبحث عن اعراضه الذاتية وان لم يكن
 كذلك تدخلت العلوم وصار النظر ليس في موضوع مخصوص بل في الموجود المطلق وكان
 العلم الجزئي علما كليا ولم يكن العلوم متباينا مثلا علم الحساب جعل علما على حدة لانه جعل
 له موضوع على حدة هو العدد وصاحبه ينظر فيها ليعرف من لعدد من جهة ما هو عدد فلو كان
 الحساب ينظر في العدد من جهة ما هو كم او كان صاحبا لهندسة ينظر في المقدار من جهة ما هو

كم كان الموضوع لها الكم لا العدد والمقدار وكذا لو كان المحاسب ينظر في العدد
 من جهة ما هو موجود كان له ان ينظر فيها يعرف الموجود من حيث هو موجود وكان المحاسب
 لا يفارق الفلسفة الاولى وعلى هذا الفسر كنا في الشفاء واما المبادئ فهي الاشياء
 التي ينشئ اليها العلم وهي اما تصور او تصديقات فالتصورات هي حدودا شيئا يستعمل
 في ذلك العلم وهي اما موضوع العلم اي الذي يصدق عليه انه موضوع لذلك العلم
 لا مفهوم الموضوع فان حده ليس من اجزاء العلم وكقولنا في الطبيعي ان موضوعه
 الجسم الطبيعي ان الجسم الطبيعي هو الجوهر القابل للابعاد الثلاثة واما جزء منه كقولنا
 الهيولى هو الجوهر الذي من شأنه القبول فقط واما جزئي تحت كقولنا الجسم البسيط
 هو الذي لا يتألف من اجسام مختلفة الصور واما عرض ذاتي له كقولنا الحركة كمال
 اول لما هو بالحق من حيث هو بالحق والتصديق بوجود الموضوع واجزاءه يكون
 مقدما على العلم والتصديق بوجود الاعراض الذاتية انما يحصل في العلم نفسه فحدود
 الاولين يكون حدودا بحسب الماهيات وحدود الثالث اذا صودر بها كحدودها
 بحسب الاسماء ويمكن ان يصير بعد التصديق بوجودها حدودا بحسب الماهيات
 والتصديقات هي المقدمات التي منها يتألف قياسات العلم وينقسم الى مقدمة
 غير مبنية يجب تسليمها اليه وبينها وبينها ان يبين في علم اخر اعلى وهو الاكثر
 او اسفل بشرط ان يكون مبنية على تبينها في العلم الاعلى ثم لا يصير البيان دوا
 وذلك كما مشاع تألف الجسم من اجزاء لا يتجزى فانه سبدا في الالهي لا ثباتا لهيولى وتبين
 في الطبيعي فهي مباد بالقياس الى العلم المبنى عليه ومساائل بالقياس الى الاخر وهذه ان
 كانت تسليمها مع مساحمة ما وحسن ظن بالمعلم سميت اصولا موضوعية كقول افلاطون
 في اول الهندسة لنا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان نصل باي بعد شيئا وعلى
 كل نقطة شئنا دائرة وان كان مع استنكار وتشكك سميت مصادرات كقول

اقلية اذا وقع خط على خطين وكانت الزاويتان الداخلتان في جهة اقل من قاعدتي
 فان الخطين اذا اخرجا في تلك الجهة يلتقيان وقد يكون المقدرة الواحدة صادرا موضوعا
 عند شخص ومصادرة عند آخر والى مقدمات بيته يجب تسليمها وتسمى القضايا المتعادلة
 وهي المبني على الاطلاق وهي ما عام يستعمل في جميع العلوم كقولنا الشيء الواحد
 يكون اما ثابتا او متغيرا ولا يحسن ذكرها في العلوم الا بالقوة واما خاص ببعضها كقولنا
 الاشياء المتساوية لشيء واحد متساوية واذا اورد المقدمات البينة في فروع العلوم
 يجب تخصيصها بذلك العلم لتحسن والتخصيص قد يكون بالجزئين كما يقال في المقدار اما
 مشارك واما مبين فخصص الموضوع الذي هو الشيء بالمقدار والمحمول الذي هو المنة
 والمنفى بالمتشارك والمباين وبهذا التخصيص صارت القضية خاصة بالهتدة
 وصالحه لان بعد في صدرها وقد يكون بالموضوع وحده كما يقال المقادير المتساوية
 بمقدار واحد متساوية فخصص الموضوع الذي هو الاشياء بالمقادير ولزم تخصيص المحمول
 ايضا لان المتساوية للمقدارية غير المتساوية العددية واما المسائل فهي القضايا التي يطلب في
 ذلك العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان فهي لا يكون الا كسبية وهذا مما لا
 فيه لاحد والقول باحتمال كونه غير كسبية بعيدا وموضوعات المسائل قد يكون موضوع العلم
 اما مجردا كقولنا في الهندسة كل مقدار اما مشارك واما مبين والمقدار موضوع الهندسة
 ومعنى مشاركه المقدارين ان يكون لهما مقدار واحد تقدرهما جميعا والمباينة بخلافها
 واما مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط بالطرفان فالمقدار
 هو الموضوع وقد اخذ مع عرض ذاتي له وهو كونه وسطا في النسبة اي كونه بين مقدارين لنسبة
 الى احدهما مثل نسبة الاخر اليه كاربعة اذ هي مثاوين اثنين وغايته فانها نصف الثمانية
 كما ان الاربعة نصف لها ومعنى كونه ضلع ما يحيط بالطرفان ان الحاصل من ضربيه في نفسه
 مثل الحاصل من ضربها حد الطرفين في الاخر فان الحاصل في ضربها الاربعة في نفسها ستة عشر

كالحاصل من ضرب الاثنين في الثمانية وقد يكون نوع موضوع العلم اما مجزوا كقولنا كل خط يمكن
 تنصيفه والخط نوع من المقدار واما مع عرض ذاتي له كقولنا كل خط قام على خط فان الزاوية
 الحادثتين على جنبتيه اما قائمتان او متساويتان لقائمتين فالخط اخذ مع كونه قائما على خط
 وهو عرض ذاتي له وقد يكون عرضا ذاتيا للموضوع كقولنا كل مثلث فان زواياه الثلث مثل
 قائمتين فالمثلث عرض ذاتي للمقدار وقد يكون نوع العرض الذاتي كقولنا كل مثلث متساوي
 الساقين فان زاويتي قاعدته متساويتان فالمثلث الموضوع نوع من المثلث واما مجموع
 المسائل على الاعراض الذاتية للموضوع لا مشاع ان يكون ذاتيات له واعراضا غريبة لما لا
 فلا ن ذاتي الشيء يجب ان يكون معلوما قبله ثابتا له فيمتنع كونه مطلوبا بغيره فان
 فان قيل كون النفس والصورة جوهرًا احدا للمطالب العملية مع ان الجوهر خفيها
 اوجب بان النفس انما عرفت في اول الامر لا من حيث ماهيتها بل من حيث انها شيء مما
 يتصرف في الجسم ويصدر عنها اثر منه والجوهر المطالب ثابته لهذا المفهوم ليس يحسن له
 من حيث هو هذا المفهوم بل هو جنس للماهية المسماة بالنفس التي لم يتحصل في العقل الا
 بعد العلم بجوهريتها وكذا القول في الصورة وما يجري مجراها واما الثاني فلان لكل صناعة
 موضوعا ينظر صاحبها فيما يعرض له من جهة ما هو ذلك الموضوع واعراض الغريبة لا محالة
 يكون عارضة لشيء من جهة ذلك الشيء ويكون احراما ذاتية له فلو وقع نظر الصناعة
 فيها لكان موضوعها هو ذلك الشيء لا ما فرض موضوعا لها ويصير الصناعة
 صناعة اخرى مثلا لو كان الطبيب يطلب السواد العارض للانسان من جهة ما هو
 مركب تركيبا ما كان له ان ينظر فيما يعرض للجسم المركب من حيث هو جسم مركب وكما ان الطب
 عين العلم الطبيعى كفا في الشفاء فان قيل نحن نجد بعض الصناعة باخعة عن الاعراض
 القريبة للاخفة للموضوع من جهة امر احض كالزوجة والفردية والاولية والمركبة في الحسنة
 وكالاتقانة والاشغناء والمساواة والامساواة في الهندسة فان كلام ذلك

انما يلحق العدد والمقدار من جهة كونه عددًا مخصوصًا ومقدارًا مخصوصًا والقوى بعد
 من الاعراض الذاتية ويبحثون عنها ونجد بعض الاعراض الذاتية بالتفسير السابق في صدر
 الكتاب بالابرخصون في بحث الصناعة عنها ويعدونها من الاعراض الغريبة وذلك
 كالاعراض اللاحقة للموضوع من جهة جزئية الاعم كالسواد والحركة للانسان والجملة
 كل عارض لا يختص بموضع الصناعة فالجواب عن الاول ان العرض الذاتي قد يكون بحيث
 لا يختص بالموضوع لا مطلقا بل بحسب المقابلة اولا يخرج عنه وعن مقابله كما في قولنا العدد
 اما زوج وافر وقولنا الخط اما مستقيم او منحني وح يكون العرض الذاتي في الحق
 هو كون الموضوع احدا من كون العدد زوجا او فردا وكون الخط مستقيما او منحنيا
 بمنزلة البناء والبناء في تغير العرض الذاتي وفي انا الاعراض التي لا يختص بالموضوع
 بل بلحقة من جهة جزئية الاعم بل يسمى اعراضا ذاتية ام لا فمن فسر العرض الذاتي بوجه
 لانه خافيه اعم من موضوع الصناعة فلا اشكال عليه ومن فسر به بما يدخل فيه
 ذلك على ما سلف فترد بشرط في الاعم عند الاستعمال في الصناعة ان يختص
 بالموضوع فالانانية يختص في المقادير بالنسبة المقدارية وفي الاعداد بالاعددية
 اما على وجه اخر فيعتبر في الصناعة ولا يجعل من الآثار المطلوبة بالاتفاق
 وليكن بهذا القدر من مباحث الموضوع والاعراض
 الذاتية فان الاستقصاء فيها لا يليق
 بهذا الكتاب والله اعلم
 بالصواب

تأليفه حسن علي الرضوي في سنة ثمان عشر
 وثلثمائة وثلث
 ١٢١٢

